هنري كوستون

المال يحكم العالم

(نظرة تاريخية)

دراسة وتحرير

د. محمد حسانين

الكتاب: المال يحكم العالم (نظرة تاريخية)

الكاتب: هنري كوستون

دراسة وتحرير: د. محمد حسانين

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

كوستون، هنري

المال يحكم العالم (نظرة تاريخية)/ هنري كوستون، دراسة وتحرير: د. محمد حسانين – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٢٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٠ – ٢٣٧ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ١٠٠٠٥ / ٢٠٢١

المال يحكم العالم
(نظرة تاريخية)

وكالة الصحافة العربية
« ناشرون »

مقدمة

شركات كبرى تحكم العالم

يسود اعتقاد لدى الكثيرين في شرق العالم وغربه بأن الشركات الكبرى هي التي تحكم العالم وتتحكم في مصائر الدول، وهؤلاء ليسوا فقط من العوام، أو ممن يتم اتهامهم بالانصياع لنظرية المؤامرة، بل فيهم المتخصصين الذين لا يعلنون أحكامهم جزافا، مثل المؤرخ الكندي الشهير "ستفين باون" الذي يقول في كتابه "الملوك التجار: شركات حكمت العالم بين ١٦٠٠ و١٩٠٠" أن سيطرة الشركات على الحكام وتزايد نفوذها المالي والسياسي أدى إلى تشابك الأنظمة التجارية للبلدان الأوروبية في الماضي.

ويضيف باون، في نفس الكتاب، إن الرأسمالية كانت نتيجة للمنافسة بين الوكلاء التجاريين، لكنها جاءت مدفوعة أيضًا بالسعي وراء السيطرة على الشعوب والموارد الطبيعية، وهو ما تم عن طريق العنف والاحتكار.

ويشاركه هذا الرأي "دافيد كورتن"، الأستاذ بجامعة هارفارد، والكاتب والسياسي الأمريكي، وهو يؤمن بأن الشركات الكبرى لا تزال تحكم العالم تماما كما كانت في الماضي، وما تغير فقط، أنها بدلت أساليبها وأصبحت أكثر تحايلًا على القواعد، وبالتالي أصبحت أكثر نفوذًا. ففي الماضي، ربما منذ بداية القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبًا كانت تتردد في أروقة الحكم الحكايات عن شركات وطرق تجارية وسلع تسببت في حروب وغذت الأطماع الاستعمارية لدى المحتل الأوروبي، كما حدث في

حرب الأفيون الصينية على سبيل المثال، لكن في عصر العولمة والتجارة الحرة والأسواق المفتوحة لم يعد لهذه الصدامات وجود، على الأقل بشكل مباشر كما في السابق.

فهذه الكيانات التجارية تجد دائما أساليبها الخاصة التي تُخضع من خلالها الحكومات والشعوب، لتظل مسيطرة ونافذة التأثير، لكن تتغير الأساليب والوسائل ليستمر نفوذ وسلوك هذه الشركات في الهيمنة قد تبدل على مدار القرون.

وقد كانت المعارك التجارية في الماضي، معارك حقيقية تؤدي إلى نشوب صدامات مسلحة وتحتاج إلى البارود والرصاص لجني الأرباح، كما كانت سببًا في إفقار وتشريد شعوب، لكن الأمر اختلف خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين.

والكتاب الذي بين أيدينا صدر قبل عقود، وتمت ترجمته إلى العربية لأول مرة قبل ستين عاما، لذلك فصاحبه لم يعاصر نمو الشركات متعددة الجنسيات، التي تمكنت تحت ستار اقتصاديات السوق الحرة من التحكم في القوى الاقتصادية والسياسية، لكنه يتتبع خيوط المؤامرة منذ بداياتها وحتى حرب السويس التي نشبت في عام ١٩٥٦، إثر تأميم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لقناة السويس.

إمبراطورية المال

والمعروف أن مؤلف الكاتب " هنري كوستون"، كاتب فرنسي شهير كان معاديا للصهيونية وللماسونية فتم اتهامه بمعاداة السامية، وله كتب

عديدة اهتم فيها بفضح المؤامرات التي تدبرها عصابات وشركات مع أنظمة حكم مختلفة، ومن أشهر كتبه " الماسونية، دولة داخل الدولة – جمهورية الشرق الأعظم"، ومن أشهرها وأكثرها إثارة للجدل كتاب "إمبراطورية المال".

ومن المعروف أن هنري كوستون يهتم في كتبه بدراسة النظم الاجتماعية المختلفة، من خلال عرض الوقائع ووصف الظواهر المرتبطة بها، مستخرجا النتائج التي لا يمكن إرجاعها إلى الأشخاص بل إلى هذا النظام نفسه، وهو يرى أن رجال المال وقفوا خلف الثورة الفرنسية وكانوا سر نجاحها، ويرى أن هذه الثورة كانت أبعد ما تكون عن العفوية لأنها نظمت تنظيما دقيقا من قبل الجمعيات الفكرية التي كانت تعمل على نشر آراء وشعارات جماعة ماسونية منظمة في أوساط البورجوازية والنبلاء إلا أن الماسونيين لم يكونوا المتآمرين الوحيدين ضد الحكم المطلق والملك لويس السادس عشر، فرجال المال كانوا أيضا يعملون على الإطاحة بالسلطة التي كانت تحول دون تحقيق خططهم، لأن التشريعات والتنظيمات التي كانت سائدة آنذاك لم تكن لتسهل أعمالهم والنظام الملكي كان يشكل سدا منيعا ضد نظام يؤمن تسرب أموال المدخرين إلى صناديق رجال المال.

وفي معرض حديثه عن تأثير رجال المال والأعمال يقول على سبيل المثال :الرأسماليون لا يشكلون خطرا على كيان الأمة،إلا لأنه لم يعد هناك دولة تقهر الرأسمالية وتتحكم بها"، ويقسم أنظمة الحكم إلى قسمين أو نوعين: أولهما تمثله سلطة حكم تتحالف مع الشعب لتجبر الكبار على احترام نظام الدولة. كما كانت الحال في سياسة ملوك فرنسا تجاه

الاقطاعيين والنبلاء، وثانيهما سلطة تتحالف مع الكبار للتحكم في رقاب الشعب كما هي الحال في الأنظمة التي تتابعت على الحكم في البلاد الغربية منذ قرن. حتى ليمكن القول بأن السلطات في بلد مثل فرنسا لم تعد حليفة للكبار بل اجيرة تابعة لهم مسخرة في خدمة مصالحهم.

هكذا أصبحت حكومة الجميع حكومة كبار الأغنياء فقط فالنبيل الشرير في القرون الوسطى باع روحه إلى الشيطان أما الدولة الحديثة فقد باعت نفسها ومبررات وجودها إلى أصحاب المصارف والشركات الكبرى.

ويرى كوستون في كتابه إن أول ما يلفت النظر في هذا العصر ليس تمركز الأموال المشينة فحسب بل أيضا تجمع سلطات كبيرة وتكدس نفوذ اقتصادي جبار في أيدي حفنة محدودة من الأشخاص تؤتمن على إدارة أموال الآخرين –كما هي الحال في الشركات المساهمة المغفلة –فتتصرف بهذه الأموال على هواها تصرف الملاك الحقيقيين. فيبلغ هذا النفوذ ذروته لدى المهيمنين على الأعصاب المالية الذين يتحكمون بالاعتمادات المالية والتسليف وفق هواهم. فهم بهذه الصورة يوزعون الدماء في شرايين الحياة الاقتصادية ويمسكون بخناقها فلا يستطيع أحد التنفس إلا بموافقتهم ورضاهم.

وسائل السيطرة

إن تجمع القوى والإمكانيات يؤدي بدوره إلى محاولة السيطرة على السلطة بثلاث وسائل: يجري النضال أولا في سبيل الهيمنة الاقتصادية، بعدئذ يحصل النزاع للحصول على السلطة السياسية التي تُستثمر بدورها

في الصراع الاقتصادي، أخيرا يمتد النزاع إلى الصعيد الدولي.

وهنا يشير إلى أن أصحاب الأموال العالميين أقل ارتباطا بالبلد من الرأسماليين الوطنيين. إذ كيف يمكننا مثلا أن ننكر أن ثروة الصناعي الفرنسي الموظفة في المعامل الواقعة على حدود فرنسا الشرقية أو في المنطقة الباريسية هي أكثر تعرضا للخطر من الثروات المغفلة والمتنقلة التابعة للرأسماليين العالميين والتي ما أن تسمع ناقوس الخطر يدق في بلد ما حتى تتركه إلى مكان آخر أكثر أمنا.

ويشير الكتاب كذلك إلى عائلات تحكم العالم من خلال تغلغلها _ بفضل ما تملكه من أموال طائلة _ ومن هذه العائلات عائلة روتشيلد (يتناول الفصل الرابع من الكتاب هذه العائلة ويصف مؤسسها روتشيلد بأنه ملك أوروبا) وهي من أغنى العائلات في العالم، بصافي ثروة تتراوح بين ٥٠٠ مليار دولار كأصول شخصية إلى ١٠٠ تريليون دولار كأصول مالية، وقد كان وجود عائلة روتشيلد في مجال التمويل العالمي منذ ١٧٦٠ حيث قام الأب "ماير أمشيل روتشيلد" بوضع أبنائه الخمسة في المراكز المالية الرئيسية في العالم.

وقد عزّزت العائلة من وجودها بتمويل العائلات الملكية، والحكومات، وطرفي النزاع في الحروب النابليونية، وقد وصفت إحدى الصحف العائلة بالسماسرة والمستشارين للملوك في أوروبا، وللجمهوريين في الولايات المتحدة، واليوم يُقال إن العائلة تمارس سيطرتها من خلال البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما أنها كانت تسيطر على الاقتصاد

في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، كما لعبت دورًا غير مباشر في السياسة.

أما إمبراطورية روكفلر فقد بدأت في عام ١٨٧٠ حين أسس "جون روكفلر" شركة ستاندرد أويل، وهو ما جعله أغنى رجل في التاريخ بصافي ثروة ٤٠٠ مليار دولار، وقد حذر الرئيس الأمريكي الأسبق تيودور روزفلت من تنامى نفوذ روكفلر، وتشكيله لحكومة ظل في الولايات المتحدة.

وقد اشتملت خطة روكفلر على تمويل إنشاء مقر الأمم المتحدة، وتمويل اجتماعات مجموعة بيلدر بيرج السرية التي تعقد اجتماعا سنويا سريا لأصحاب النفوذ والثروات في العالم، والتي تهدف لتوحيد ثروات هؤلاء الأغنياء بهدف إبقاء الفقراء على فقرهم، ولا تزال عائلة روكفلر تواصل أجندتها من خلال السيطرة على بنك مانهاتن، وإكسون موبيل، وتشيفرون، وبريتش بتروليوم.

بينما بدأ وجود عائلة مورجان حين قام "جون بييربونت مورجان" وعائلة روتشيلد بإقراض وزارة الخزينة الأمريكية ٣.٥ مليون أونصة من الذهب خلال فترة الذعر المصرفي في الولايات المتحدة عام ١٨٩٣، وبسيطرتها على إمدادات الذهب، قامت عائلة مورجان بتأسيس أكبر الشركات الأمريكية، وهي: جنرال إلكتريك، إيه تى آند تى، وشركة الصلب الأمريكي، وكان هذا النفوذ السبب في توجيه الاتهام لعائلة مورجان بإجبار الولايات المتحدة على الدخول في الحرب العالمية الأولى

لحماية القروض التي أقرضتها العائلة لروسيا وفرنسا.

وقد قام مورجان الابن بإقراض الولايات المتحدة قرضًا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار للحرب، وتمكن من الحصول على ١% على الإمدادات التي تقدمها شركته، كما يقال إنه كان للعائلة دور في هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربر وذلك بالتواطؤ مع عائلتي أيواساكى ودان كلانز اللتان تمتلكان شركتي ميتسوبيشي وميتسوي، كما تدير العائلة أكبر احتياطي للذهب الخاص في قبو، ويقال إن هذا القبو مرتبط بنفق ببنك نيويورك للاحتياطي الفيدرالي.

أما عائلة دوبونت فقد بدأ نفوذها حين أسس "الوتير إرينيه دوبونت" عام ١٨٠٢ مصنعًا لإنتاج البارود في ولاية ديلاوير، أسست العائلة مكانًا لها في الولايات المتحدة حين كانت قناة في المفاوضات مع نابليون لشراء ولاية لويزيانا عام ١٨٠٣، وخلال الحرب العالمية الأولى، كانت شركة البارود تزود العالم بـ ٤٠% من القنابل والمتفجرات، وخلال الحرب العالمية الثانية كانت تنتج البلوتونيوم للقنابل الذرية الأمريكية.

ويسود الاعتقاد بأن الدعم العسكري الذي قدمته هذه العائلة للولايات المتحدة خلال الحرب ساعدها في أن تتخلص من الحظر المفروض على زراعة القنب والماريجوانا، واليوم تعد شركة دوبونت ثاني أكبر منتج للبذور المعدلة وراثيًا في العالم، كما أنها تقوم بتمويل قبو البذور العالمي والذي تتركز مهمته في توفير البذور للزراعة وقت الكوارث.

د. محمَّد حسانين

الفصل الأول

الأوساط المالية في العهد القديم وفي القرون الوسطى

لا نعرف عن النظم المالية والمصرفية التي كانت سائدة في الأزمنة القديمة، إلا أقل القليل، فالفينيقيين مثلا الذين كانوا يعيشون فقط من عوائد أعمالهم التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط كان لهم تنظيمهم المصرفي الذي يفي بالحاجة، وقد يبدو أن المصريين القدماء، وقبل الغزو اليوناني لبلادهم، كانوا يجهلون العمليات المصرفية، لكن البابليين قد نظموا تنظيم المتاجرة المالية قبل ميلاد المسيح بألفي عام.

ويعود الفضل في اختراع العملة إلى أحد سكان ليديا واسمه جيجيس، فقد عنت له فكرة الاستعاضة عن السبائك الفضية التي كانت مستعملة آنذاك في التبادل، بقطع معدنية موحدة تحمل إشارة تضمن لها قيمتها بصورة رسمية، وفيما بعد عملت اليونان على تطوير الفن المصرفي.

كذلك ساعد دستور سولون بسماحه الدين بالفائدة على ازدهار تبادل العملة، وقد أصابت المصارف نجاحا ملحوظا في مصر بعد خضوعها لليونان لأنها حلت المشاكل التي تعترض المعاملات التجارية، أما روما فكانت لا تعلم شيئا عن المصارف في بداية عهدها، لأن حاجات المجتمع الزراعي السائد كانت محدودة ولا تستدعي الخدمات المصرفية.

لكن الغزوات الرومانية اضطرت الجمهورية إلى دعم عملياتها التجارية بمؤسسة مالية قوية تسمح بتوجيه ثروات العالم نحو صناديق الخزينة، إلا أن رجال المصارف الرومانيين كانوا محدودي النشاط بسبب أعراف وعادات روما القديمة، فلم يمارسوا قط سوى عمليات الربا. ثم جاء المنع التام للدين مقابل فائدة من قبل المجتمع المسيحي، كرد فعل طبيعي ضد مفاسد الربا.

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وظهور الامبراطورية الشرقية الذي أدى إلى انتهاء المبادلات التجارية الكبرى واختفاء التسليف، وبقي الاقتصاد في إمبراطورية شارلمان اقتصادا مغلقا/ ولم تعد المدن تتاجر مع بعضها بعضا. اللهم إلا بعض الموانئ الواقعة على البحر المتوسط فإنها حافظت على اتصالاتها مع الشرق، منذ ذلك الحين وخلال عدة قرون اقتصرت المعاملات المالية على السوريين واليهود.

وكان السوريون كثيري العدد في بلاد الغال حتى إن أحد المؤرخين روى أن الملك جونترام حين دخل إلى مدينة أورليان عام ٥٨٥ حيته الجماهير باللغة اللاتينية و " بلغة السوريين ".

بيد أن السوريين اختفوا اختفاء تاما دون سبب معروف اعتبارا من القرن التاسع وحل محلهم اليهود في كل مكان، وقد قال عنهم أدوار درومون في كتابه "فرنسا اليهودية": "لقد ثبَت أن اليهود تخصصوا في التسليف مقابل ضمان وانفردوا بممارسته في أوروبا الغربية أكثر من خمسة قرون، مستوحيين من تعاليم التلمود ومن ملتزمات التطبيق في نفس الوقت".

وكانت الكنيسة تمنع هذا النوع من التسليف الذي كان يؤدي إلى الربا، إلا أن اليهود لم يتأثروا بهذا المنع، بل استفادوا كثيرا من تواطؤ السلطات معهم في الخفاء لتلجأ إليهم عند الضرورة.

وفي القرون الوسطى أصبح لهم نفوذ كبير جدا، ويقول ميشيليه: " في القرون الوسطى، من يعرف أين يوجد الذهب، ويعتبر ساحرا حقيقيا هو اليهودي. وإلى اليهودي، هذا الشخص الذي يدنس الأشياء التي يلمسها، هذا الشخص الذي يبصق عليه الجميع، إليه يجب أن يتوجه الجميع بطلباتهم ".

ويبدو أن فرسان المعبد " الداوية بحسب المؤرخين المسلمين "، كانوا على اتصال باليهود. فقد كان فرسان المعبد أكبر رجال المصارف في عصرهم. وكانوا يستفيدون من شبكة قصورهم المحصنة. ويقال إنه لولا منظماتهم الجبارة لكان تمويل الحملات الصليبية مستحيلا، ولما كانت أوروبا قد ابتليت بقُطاع الأرض، فإن نقل الأموال كان محفوفا بالأخطار لذلك كان الداوية يأخذون تعويضات مزدوجة عن الحراسة التي يقوم بها الفرسان، وعن حصونهم الأمينة التي لا تتطاول إليها الأيدي. لذلك كانوا يقبضون عمولات باهظة من الأموال المودعة لديهم عوضا عن أن يقوموا هم بدفع الفوائد.

إن العمليات المالية التي كان فرسان المعبد يقومون بها غير معروفة جيدا إلا أنها كانت واسعة وكانت تجرى بشكل خاص مع الباباوات والملوك الذين كانوا يمنحون الامتيازات مقابل الخدمات التي كانوا يتلقونها إلا ان

اتساع نفوذهم كان سببا في هلاكهم. لأن الملك فيليب لوبيل أحس بالقلق من قوة منظمتهم فطلب من البابا كليمان الخامس أن يحلها. ثم أمر بتوقيف رؤسائهم الذين أحرقوا بعد محاكمة أثبتت مخازيهم.

ولئن كانت عمليات الفرسان المالية غير واضحة،فإن معرفتنا بعمليات أصحاب المصارف اللومبارديين أوسع. قدم هؤلاء اللومبارديون من إيطاليا وأقاموا في فرنسا وألمانيا وانجلترا اعتبارا من القرن الثالث عشر. وقد استدعاهم إلى فرنسا أمراء شامبانيا وحظوا بثقة ملك فرنسا نظرا إلى شهرتهم، فسمح لهم بالقيام بالتسليف محل اليهود.

وكان اللومبارديون يشكلون في المدن، التي يقيمون فيها، جماعة متميزة، لها رؤساؤها وممثلوها. وكانوا يقومون بكل أنواع التجارة، فيشترون ويبيعون الخمور والحرير والقطع الفنية والأدوية، ويصرفون العملة ويسلفون لقاء ضمانات ورهائن ويحصلون الضرائب، حتى صار نجاحهم من الشهرة بمكان.

وقد أوقف الملك فيليب لوبيل نشاط اللومبارديين المالي، ونشاط الفرسان واليهود في نفس الوقت. فطرد بعضهم وسجن بعضهم الآخر واستولى على جميع ما لديهم من أملاك. دعته إلى اتخاذ هذه الإجراءات الشديدة، حاجاته الملحة إلى المال ورغبته في توطيد سلطانه بتدمير الدويلات التي كانت تحاول أن تتشكل ضمن الدولة.

أما جاك لوكور فهو أول مالي ورد ذكره في تاريخ فرنسا، ولد في نهاية القرن الرابع عشر في مدينة بورج. وقد أخفق في محاولاته الأولى إلا أنه

توصل إلى إقامة علاقات تجارية منظمة مع الشرق وكان يتاجر بالمعادن والعملة فيشتري الذهب والفضة ثم يبيعها إلى البلاد التي تحتاج إليها محققا ارباحا طائلة من فرق السعر.

فمثلا كانت الفضة في البلاد الإسلامية أغلى من الذهب بالنسبة إلى فرنسا. فكان يستورد الذهب ويصدر الفضة ويجني أرباحا كبيرة من هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك كان أول رجل مالي شعر بأهمية الصناعة في الحياة الاقتصادية، فوظف أمواله في صناعة الحرير والأصبغة والمناجم، إلا أنه أوقف عام ١٤٥١ بتهمة الاشتراك في جريمة قتل وصودرت ممتلكاته. ثم تمكن بعد مدة من الهرب واللجوء إلى روما إلى أن وافته المنية عام ١٤٥٦، وكان لهذا المالي الموهوب أشباه في إيطاليا" آل ميديسيس"، وفي ألمانيا"آل فوجير".

ويعود نجاح آل ميديسيس بشكل خاص إلى حماية المقر البابوي. كما يرجع نجاح آل فوجير إلى مكانتهم عند أسرة هابسبورج الحاكمة في ألمانيا، فقد وضع آل ميديسيس نشاطهم في خدمة الباباوات وخاصة أثناء مجمعي " كونستانس" و " ال"، كما أدوا خدمات مصرفية كبرى لملوك أوروبا وقد أكسب لوران ميديسيس مصرفه شهرة كبيرة إلا أنه سخر سير عملياته المالية للأعمال السياسية، فساهم تقريبا في كل المؤامرات الدولية في عهده وبعد عامين من وفاته انهارت سلطة آل ميديسيس الاقتصادية والسياسية نتيجة لتهور لوران.

أما آل فوجير فقد كانوا حذرا وعملوا جهدهم للابتعاد عن المؤامرات

السياسية، قاصرين أعمالهم على ميدانهم الخاص، وهو ميدان التعامل المالي. واحتلوا في امبراطورية شارل الخامس وفيليب الثاني مكانا مرموقا.

وينحدر آل فوجير من أسرة بسيطة كانت تعمل في النسيج، ولما نجحوا في أعمالهم عقدوا صلات مالية مع أسرة هابسبورج ومع البابا الذي كلفهم بتحصيل الأموال في ألمانيا والبلاد الإسكندنافية، وأسهموا في كل العمليات المالية الكبرى للإمبراطورية.

وفي عام ١٥١٩ قدم يعقوب فوجير الأموال اللازمة لشراء أصوات الناخبين الذين رفعوا ابن أخ ماكسيميليان إلى العرش، لذلك كان يتبجح بأنه خلق امبراطورا، إذ كتب عام ١٥٢٣ إلى شارل الخامس قائلا:" من المعلوم أن جلالتكم لم تكونوا لتحصلوا على التاج لولاي ".

كانت سياسة يعقوب فوجير المالية بسيطة: فهو يقرض السلطات العامة ما تحتاجه من أموال في شروط حسنة، ومقابل ذلك تتنازل له هذه عن بعض المناجم وتمنحه بعض الامتيازات.

وكان آل فوجير يهتمون اهتماما خاصا باستثمار المناجم: أولا: لأن المناجم تعود للدولة، وهي التي تتنازل عنها، في حين أن المواد الأولية الأخرى تخص الأفراد، وبالتالي لا تمنع المنافسة والمزاحمة مما يجعل الاحتكار مستحيلا. ثانيا: لأن استثمار المناجم كان قائما على استخدام المحكومين وهي يد عاملة تقدمها الدولة ذاتها. وأخيرا لأن الدولة هي أكبر مستهلك للمعادن في صنع الأسلحة وغيرها.

وكان أصحاب المصارف المستثمرون للمناجم يعملون في أغلب

الأحيان على تسليف الدولة الأموال اللازمة لتأمين مشترياتها. كانت العملية إذن تدور في حلقة مغلقة تجعل الملوك تحت رحمة آل فوجير، فكان الملوك لا يضطرون إلى التنازل عن مناجم جديدة فحسب بل يجدون أنفسهم أيضا مرغمين على القبول بالأسعار الباهظة التي تعرض عليهم.

وقد ارتبط مصير آل فوجير بمصير ملوكهم فبلغوا ذروة النجاح لما كان شارل الخامس في قمة المجد، فلما انقسمت الإمبراطورية، سار المصرف نحو الانحطاط، فكان ذلك أول مثال تاريخي للارتباط الحتمي بين السياسة والمال أما من ناحية المراكز المالية فقد اشتهرت مدينة انفرس بكونها مركزا للتجارة الدولية، فكانت محطة للبواخر القادمة من شمال أوروبا متوجهة نحو أمريكا من هذه المدينة كانت ترسل الأنسجة الهولندية والألمانية والبضائع الإسكندنافية والروسية، إلا أن الإجراءات التي اتخذها فيليب الثاني والقاضية بمنع تصدير الذهب بالإضافة إلى أن ثورة هولندا قضت على انفرس فغادرها أصحاب المصارف الألمان والإيطاليون، وانتقل مركز الثقل إلى مدينة أمستردام التي صارت بعد فترة وجيزة أول سوق مالية في الغرب.

وفي عام ١٦٠٩ أسس بنك امستردام الذي كان يستلم الأموال والسبائك بصورة ودائع ويسجل مقدارها على حساب أصحابها الذين كانوا يستلمون وصولات يمكن المتاجرة بها في البورصة، وتتبدل أسعارها بحسب تبدل قيمة الودائع المعدنية. وحتى القرن السادس عشر، بقي المشتغلون بالعملة في ركاب العظماء يتبعونهم كما يتبع كلب البحر السفينة.

وكانوا يسدون الخدمات للسلطات الامة ويحصلون منها على امتيازات وتنازلات. وكانوا يستمدون قوتهم المالية من قوة الحكام والأمراء. فإذا ما حل بهؤلاء الخراب وغضبوا على الممولين فإن أعمال المصارف تتوقف لأن السلطة كانت أقوى من المال.

أما في القرن السابع عشر فقد انعدمت الثقة بالملوك ولم يعد أحد يريد إقراضهم. وبما أن نظام الجباية الضرائبية كان منعدما فإن الملوك كانوا مضطرين إلى الاعتماد على المقرضين. وبعد أن كان دور أصحاب المصارف مفيدا ومجديا صار لا غنى عنه وحاسما، إلا أنهم لم يكونوا في أغلب الأحيان نظيفي اليد. فمثلا صامويل برنارد الذي يشتبه في أنه من أصل يهودي، والذي قال عنه سان سيمون أنه كان أغنى شخص في أوروبا، لجأ إلى حيل مالية عديدة منها أنه تظاهر بالإفلاس مما أدى إلى خسارات كبرى، فلما بيعت أملاكه انبرى هو نفسه إلى شرائها عن طريق العملاء بأسعار بخسة. وبعد فترة عاد إلى الظهور وهو أوسع ثراء من ذي قبل.

الفصل الثاني

رجال المال يؤججون الثورة الفرنسية

كانت الثورة الفرنسية أبعد ما تكون عن العفوية،لأنها نظمت تنظيما دقيقا من قبل الجمعيات الفكرية التي كانت تعمل على نشر آراء وشعارات جماعة ماسونية منظمة في أوساط البورجوازية والنبلاء إلا أن الأخذ بهذا العامل فقط يبعدنا عن الحقيقة لأن الماسونيين لم يكونوا المتآمرين الوحيدين ضد الحكم المطلق والملك لويس السادس عشر، فرجال المال كانوا أيضا يعملون على الإطاحة بالسلطة التي كانت تحول دون تحقيق خططهم، لأن التشريعات والتنظيمات التي كانت سائدة آنذاك لم تكن لتسهل أعمالهم والنظام الملكي كان يشكل سدا منيعا ضد نظام يؤمن تسرب أموال المدخرين إلى صناديق رجال المال.

وأي مؤرخ، ما عدا البير ماتييه، الذي فتش عن أسباب أحداث يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٧٩، تتبع الدور الذي لعبه المشتغلون بالمال في ثورة تتفق تمام الاتفاق مع مصالحهم؟ ومع ذلك فالشهادات والأدلة متوفرة. ها هو ذا الكونت دى كوستين يقول غداة الاستيلاء على الباستيل: " هل سينحني المجلس الذي قضى على كل أنواع الأرستقراطية أمام أرستقراطية الرأسماليين الذين لا يعترفون إلا بالوطن الذي يضمن لهم تكديس الثروات".

وها هو ذا أيضا الأديب الكبير أناتول فرانس الذي لا يشك أحد في تأييده للجمهورية يقول فيما بعد: "من مزايا الثورة أنها سلمت فرنسا لرجال المال الذين لم يكفوا منذ مائة عام عن نهشها".

فالدور الذي لعبه المشتغلون بالمال في الثورة لم يغب عن الجميع. ولئن جرت العادة على تجنب ذكره فربما كان ذلك عن قصد كيما لا يحصل الاعتراف بأن هذه الانتفاضة الشعبية المزعومة لم تكن في نهاية الأمر إلا صورة عارضة عن النزاع الدائم بين المرابين وأصحاب التاج.

وقد أكد دوفان مونييه المدرس السابق في جامعة تولوز أن "الثورة لم تكن مفاجأة بالنسبة إلى أصحاب المصارف، لقد تجاوبت الثورة إلى حد بعيد مع رغباتهم ومصالحهم، ولقد تابع أصحاب المصارف الذين تكيفوا مع العادات الجديدة نشاطهم من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٧٩٩ بنجاح ويسر كانا صعبي التحقيق في ظل النظام القديم. وإن الجمعية التأسيسية التي جعلت من البورجوازيين الطبقة الاجتماعية الأولى غمرتهم بالامتيازات"

والخلاصة أن الثورة ما عدا فترة عهد الإرهاب التي أطاحت برؤوس بعض المرابين الجشعين جدا أو المحدودي النفوذ، كانت صفقة عظيمة بالنسبة إلى رجال المال، ولننظر الآن كيف جرت الأمور :

كانت باريس تحت سيطرة جاك نيكر الذي توصل إلى أثقال كاهل الملك بالديون واضطره إلى تحقيق رغباته، وقد تمكن نيكر الذي قدم إلى باريس فارغ الجيب، من تحصيل ثروة تعادل عدة مقاطعات، في عدة سنوات فقط. واتسع نفوذه بفضل الخدمات المالية التي كان يقدمها إلى

النبلاء وأرباب القلم. لم تكن الحالة المؤسفة التي وصلت إليها مالية المملكة نتيجة لتبديد القصر الملكي فقط لأن الملك فقد السيطرة على موارده. وكانت كل محاولة من الملك لإصلاح الأمور تصطدم بمعارضة مطلقة من قبل النبلاء ومقرضي الأموال.

وكتب الاسكوتلندي ماك ويلسون يقول: "كان على البلاد أن تختار بين الملك ورجل المال. إلا أن نيكر كعادته كان يمسك في يده بكل الخيوط ولم يفهم أحد أن الأوراق كانت مغشوشة بل رأى الناس جميعا في نيكر الشخص المرهق الذي يكدح في الليل والنهار ليعيد التنظيم إلى الحالة المالية ويحاول التقريب بين الشعب والملك. هذه هي الإفادة التي يعرضها التاريخ. أما حقيقة الشخص فكانت مخالفة. لأن نيكر كان قد عقد النية على أن يجعل من المجالس العامة أداة في يده لا في يد الملك، فمد كثيرا من المرشحين بالأموال ودعمهم في صحافته وفي أغلب الأحيان نجح رجاله في الانتخابات، فادخل بذلك الغش في المجالس واستخدمها كواجهة في سبيل مصلحته أي في مصلحة سلطان المال الذي لا وطن له والذي يتلخص رصيده الوحيد في إغداق الوعود وهدفه الحقيقي في استعباد البشر وإذلالهم".

لعل الملك لويس السادس عشر تذكر مسلك فيليب لوبيل، لذلك جابه سلطان رجال المال وطرد نيكر، إلا أن الرد لم يتأخر. ويعطي مؤرخ الثورة الفرنسية البير ماتييه توضيحات عن مساهمة رجال المال ودورهم في الاضطرابات التي أدت إلى احتلال الباستيل، وقد نجحت أبحاثه في العثور على وثائق تبين أن رجل المصارف اتيين دولوسير مؤسس أول شركة ضمان

ضد الحريق ساهم مساهمة فعالة في الحركة الثورية إذ جاء في إحدى الرسائل التي عثر عليها المؤرخ المذكور أن دولوسير كتب إلى لجنة السلامة العامة:

"... إنه في يوم ١٤ تموز ١٧٨٩، تسلح كل أهله وأولاده وخدامه للدفاع عن الثورة .... وأنه في يوم الاستيلاء على الباستيل استخدمت داره كمعمل للسلاح حيث صنعت الطلقات... وأنه سلف بالاشتراك مع المواطن بريفوتو وهو من رجال المصارف، خلال مدة تجاوز الشهر، الأموال اللازمة لدفع أجور أحد الأفواج وهو يستطيع إثبات ذلك بإيصالات"

ويلفت البير ماتييه النظر إلى أن حالة دولوسير وبريفوتو لم تكن وحيدة، بل يمكن سرد أمثلة عديدة تبين أن دور رجال المال في الإطاحة بالنظام الملكي كان حاسما.

الفصل الثالث

من رفع نابليون ثم أطاح به؟

على أن الأمر خرج تماما من أيدي رجال المال في عهد حكومة الائتلاف بعدما سيروا آلة الثورة استعصى عليهم إيقافها وكادت المقصلة التي نصبت لغيرهم تطيح برؤوسهم. وما إن زال الخطر حتى نراهم في اروقة الحكم يعملون على الخلاص من الغوغاء الذين بثوا الرعب في قلوبهم، وقد تمكنوا من الانتقام لأنفسهم في عهد حكومة المديرين واحتلوا المناصب الهامة واحتكروا الوظائف الأساسية.

فكتب باراس: " إن الكراسي النيابية بعدما كانت تعتبر مناصب شرف، لم تعد تثير نفس المشاعر السابقة. فهي مقصودة اليوم كمناصب تسهل الوصول إلى الثراء عوضا عن المجد. وكلما وهنت الأفكار الثورية النبيلة حلَت محلها الأفكار المادية ".

واستفاد رجال المال والأعمال من مناصبهم البرلمانية والإقليمية في المجلس، فاحتكروا تأمين حاجات الدولة وعدلوا القوانين والمراسيم بما يوافق مصالحهم. وإن حروب حكومة المديرين أتاحت الفرصة لرجال المال، الذين عادوا إلى السيطرة على الدولة، كي يستثمروا الفتوحات.

وأصبح الجنرالات يفرضون الجزية على المدن والمقاطعات المحتلة ويسرقون من المغلوبين الحلي والمجوهرات والأشياء الفنية ويرسلون حصيلة

غزواتهم إلى باريس ولم يكن نابليون " المقبل " أقلهم نشاطا في تحصيل الأموال.

وحين كان المفسدون ومن سرت إليهم عدوى الفساد يقتسمون في باريس مخلفات المغلوبين، كان الجنود المدافعين عن الوطن محرومين في أغلب الأحيان من الأشياء الضرورية. وإن المدعو اوفرارد المالي المتظاهر بالأدب كان من اجشع متعهدي الجيش. إذ كان يرسل إلى الجنود أحذية صنعت نعالها من الكرتون، والبسة من أقمشة رديئة جدا وأغذية فاسدة بل كان يبعث كما قال ويلسون " ذخيرة كانت، بحسب شهادات الجنود، تحدث ضحايا في صفوفهم أكثر من الضحايا في صفوف الأعداء ".

وإذا ما حاول أحد الجنرالات الاحتجاج فسرعان ما كان يخفض راتبه إلى النصف، لذلك كانت الاحتجاجات الرسمية نادرة، وسهلت موجة الاستياء التي سادت في صفوف الجيش مهمة بونابرت فيما بعد ولما أعلنت الحكومة أنها ستتخذ إجراءات بحق المضاربين حل الفزع في نفوس رجال المال وفهموا أن تغيير الحكومة صار ضروريا. فبحثوا عن سيف يحميهم، حينئذ تذكر رجل المصارف بيرجو أن أحد الجنرالات برز في الدفاع عن الجمهورية. وظن أن ما فعله هذا الجنرال من أجل الجمهورية يمكن أن يفعله ضدها أيضا.

ولم يكن هذا الجنرال سوى بونابرت الذي كان مشغولا آنذاك في محاربة الأتراك في مصر. وهكذا قَدِم أحد السعاة المدعو بورباكي يخبر نابليون كما جاء في كتاب دوفان مونييه عن المصارف:" إن مائتي مليون

جمعت في سبيل إحداث انقلاب، توضع تحت تصرفه، فأسرع نابوليون إلى الاجتماع بأصحاب المصارف أمثال لوكوتو وبيرجو.

ويستطرد المؤلف المذكور فيقول: " أسرع مجلس الخمسمائة في انتخاب بونابرت رئيسا كما أن لوكوتو كان اعتبارا من ابريل ١٧٩٩ رئيس إدارة محافظة السين واشتروا لوميرسيه رئيس مجلس القدماء كما نجح الجنرال مارمون صهر برغو في ضم الجنرال ده جوب قائد حرس المديرين إلى صفوف المتآمرين والذي أوقف اثنين من أعضاء حكومة المديرين . ولما عين بونابرت قائدا لجيش باريس نقل المجلسين إلى قصر سان كلو وهكذا خنق الجمهورية تحت شعار الدفاع عنها. وفي الحادي عشر من تشرين الثاني ١٧٩٩ أصبح بونابرت القنصل الأول، وفي عام ١٨٠٠ تأسست شركة مالية جديدة تحت اسم " بنك فرنسا "كان نابليون وأخوه جوزف في طليعة المكتتبين باسهمها.

أجمع المؤرخون الذين اهتموا بالمسائل الاقتصادية والمالية في القرن التاسع عشر على أن حروب نابليون امنت أرباحا ضخمة لأصحاب المصارف ويؤكد دوفان مونييه أن الحصار القاري قد ساعد على ذلك مساعدة كبيرة. ونتيجة لذلك التناقض العجيب فتح إغلاق الأسواق رسميا آفاقا جديدة أمام رجال المال العالميين. لأن التجار كانوا يلجأون إليهم في حل مشاكل نقل العملة لقاء عمولات باهظة جدا.

ويقول دوفان مونييه:" إن أصحاب المصارف العالميين لم يعودوا يُحمَلون أنفسهم مشقة إخفاء علاقاتهم مع العدو عن حكوماتهم، بل كان

كل ما يفعلونه أنهم كانوا يؤكدون أن هذه العلاقات هي في صالح حكوماتهم وليست في صالح العدو كان هذا صحيحا أحيانا إلا أنهم كانوا يثرون في أغلب الأحيان على حساب البلاد التي يدعون خدمتها". ولئن صعد نابليون على أكتاف الأوساط المالية الفرنسية فإن المؤرخ البريطاني ويلسون الأخصائي في تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ الامبراطورية يتهم الأوساط المالية العالمية بأنها كانت سبب سقوطه ".

وكتب ويلسون: " حاول نابليون إكراه أصحاب المصارف في بورصة لندن على عقد الصلح معه بإجبارهم أن يدفعوا بالعملة الذهبية ثمن الحنطة الروسية اللازمة لإنجلترا، فطبق الحصار القاري وكاد ينجح في مشاريعه ". فلئن لم ينجح الحصار القاري الذي طبق في كل أوروبا حتى عام ١٨١٠ في إحداث النتيجة المتوخاة وهي خراب انجلترا فذلك لأن نابليون تردد في ضرب البنك العالي الدولي الذي كان يتصل داخل الامبراطورية الفرنسية مع عملاء مخلصين للمصالح البريطانية.

الفصل الرابع

روتشيلد ملك أوروبا

اضطر الفرع الأكبر لسلالة البوربون تحت ضغط البورجوازية الفرنسية التي تتبع توجيهات كبار رجال المال إلى التنازل عن العرش لصالح الفرع الأصغر، وهكذا تربع لويس فيليب على عرش فرنسا، وأصبح ملك الفرنسيين بفضل جهود أحد كبار أصحاب البنوك ويدعى لافييت، وكما قال جول برتو فإن الأوساط المالية الفرنسية أرادت أن تختار بنفسها ولصالحها ملكها وسيدها فاختارت لويس فيليب الذي لم يحصل على العرش إلا بفضل مجهودها.

وقد وجد بنك عائلة روتشيلد نفسه، بعد مرور أزمة ثورة عام ١٨٣٠ بسلام، أكبر وأغنى وأقوى بنك في أوروبا، فاستأنف عملياته السابقة، في إقراض المال إلى خزائن الحكومات الأوروبية المختلفة، مزودا الكبيرة منها والصغيرة بالمال، حتى أن البابا نفسه عقد قرضا ماليا مع بنك روتشيلد.

ويمكن القول إن عائلة روتشيلد بلغت في ذلك الوقت عصرها الذهبي، فقد استقر عميدها سليمان روتشيلد في فيينا عاصمة النمسا حيث أصبح الصديق الشخصي لمترنيخ مستشار النمسا.

ويقال إن جنتر الذي كان اليد اليمنى للمستشار كان يتقاضى راتبا

سنويا من روتشيلد قدره ١٠،٠٠٠ فلورين مقابل المعلومات التي كان يزود بها بنك روتشيلد، وأصبحت أسرة روتشيلد تتمتع بنفوذ كبير لدى جميع الدول الأوروبية بفضل تغلغلهم في أوساط المجتمع الراقية التي تحتاج إلى المال لسد نفقاتها الكبيرة. كان سليمان يتردد على أرقى الصالونات في فيينا، ويتزلف إليه الكبير والصغير بصفته صديق مترنيخ.

كما حظي شارل روتشيلد في روما بشرف عظيم إذ استقبله البابا شخصيا وسمح له بتقبيل يديه عوضا عن رجليه. وكان الأخ الثالث ناتان روتشيلد يحظى بصداقة كبار اللوردات في لندن ويدعى إلى موائدهم الخاصة وحفلاتهم المتنوعة. أما الأخ الرابع جيمس روتشيلد فقد كان يتمتع بسطوة ونفوذ كبيرين لدى عرش لويس فيليب خاصة بعد أن استلم صديق روتشيلد الحميم كازيمير بيريه زمام الحكم.

واستغل آل روتشيلد نفوذهم لدى الحكومات الأوروبية كي يؤمنوا لأنفسهم أرباحا طائلة بواسطة تدخلهم غير المباشر في المنازعات السياسية على مسرح السياسة الأوروبية وخاصة في الخلاف الذي دب بين كارلوس شقيق فرديناند ملك أسبانيا المتوفي وأرملة هذا الأخير الوصية على عرش أسبانيا ماري كريستين.

وكان هنالك سببان يدفعان ناثان روتشيلد لدعم الوصية على عرش إسبانيا ومنحها قرضا ماليا يتيح لها التغلب على خصمها كارلوس: الأول هو أنه يحوز بعمله هذا على رضاء الحكومة البريطانية التي كانت تعطف على الوصية، والسبب الثاني وهو الأهم بالنسبة له هو تحقيق صفقة

استثنائية في حقل إنتاج الزئبق.

والواقع أن السوق الأوروبية لم تكن تتمون من الزئبق سوى من مصدرين: أحدهما مناجم ومعامل إنتاج الزئبق التي تملكها أسرة روتشيلد في النمسا. والآخر المنجم الذي تملكه الحكومة الإسبانية والذي كان يدرَ عليها أرباحا طائلة.

وقد توصل " روتشيلد لندن" بفضل بعض المناورات البارعة وضغط الحكومة الانجليزية إلى وضع يده على مناجم الزئبق في إسبانيا مقابل تزويد الوصية على العرش بالقروض وأصبح آل روتشيلد بذلك يحتكرون إنتاج الزئبق في العالم خلال عشرات السنين، كما أتاح لهم القرض الممنوح إلى ملكة إسبانيا المقبلة، فرصة تمكين أداة روتشيلد المالية من بسط حمايتها المالية على عرش إسبانيا خلال سنوات عديدة.

ولم يقتصر تدخل آل روتشيلد في السياسة على حدود أوروبا بل تعداها إلى خارج تلك المنطقة، فلعبوا دورا هاما في تاريخ ما يسمى بالمسألة الشرقية. عندما أبرمت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا فيما بينها سنة ١٨٤٠ معاهدة تهدف إلى مناصرة تركيا في نزاعها مع خديوي مصر مُحَّد علي، اتخذ آل روتشيلد موقفا مناوئا للسياسة الفرنسية.

وقد كان مُحَّد علي صديقا لفرنسا، وكان الرأي العام الفرنسي يرى أن التخلي عنه وعدم مناصرته يعد خيانة له،إلا أن آل روتشيلد كانوا يفكرون بمصالحهم الخاصة المتوزعة في مختلف البلاد الأوروبية، ويخشون عليها من الضياع إذا تأزمت الأحوال بينها وبين فرنسا، فاستغلوا نفوذهم لدى بلاط

لويس فيليب وحملوه على الرغم من معارضة حاشية الملك بالتخلي عن مُحَّد علي باسم الدفاع عن السلام في أوروبا.

وقد علقت جريدة الدستور بعد ذلك على هذا الموضوع بقولها: "بأي حق يتدخل أحد ملوك المال، النمسوي التبعية، في أمورنا الداخلية؟ وإلى متى يجب أن تتغلب مصالحه المادية على مصالحنا الوطنية؟". ولم ينحصر تدخل آل روتشيلد في القضايا السياسية، بل تعداها إلى رعاية مصالح بني دينهم اليهود والتعصب لهم، فاستغل "روتشيلد النمسا" نفوذه الكبير لدى المستشار مترنيخ كي يفرض آراءه حول المسألة اليهودية خارج حدود النمسا، في إيطاليا مثلا، حيث اضطر الدون دورين إلى إلغاء التدابير الزجرية المتخذة ضد اليهود بسبب اشتراكهم في محاولة لقلب نظام الحكم عام ١٨٢١.

وكان تدخل آل روتشيلد يجري بواسطة رجال السلك الدبلوماسي النمسويين، أو الانجليز، أو الفرنسيين. ولم يكن أمام حكومات أوروبا أي مجال لرفض طلبات أسرة روتشيلد، التي كانت تسيطر على أكبر شبكة مصرفية في أوروبا.

غير أن وجهة نظر الشعوب كانت تختلف عن وجهة نظر الحكومات، وهذا ما أثبتته ثورات ١٨٤٨ التي كانت موجهة بعض الشيء ضد نفوذ رجال المال في أوروبا، وعلى رأسهم أسرة روتشيلد التي كانت تحكم فرنسا من وراء الستار. وكانت ثورة ١٨٤٨، على حد تعبير أحد الصحفيين في ذلك الحين، الثورة الوحيدة التي قام بها الشعب الفرنسي ضد هيمنة رجال المال.

وقد أفل نجم آل روتشيلد بعض الوقت عقب ثورات ١٨٤٨، لأن

بنوك روتشيلد كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بحكومات النمسا وفرنسا وبروسيا حيث اندلعت نار الثورة في وقت واحد، وكادت سطوة آل روتشيلد تتعرض للزوال لولا المساعدة التي قدمها إليهم ناثان روتشيلد في إنجلترا حيث لم تحدث فيها ثورات مماثلة لحسن حظهم أما الحكومات الموقتة الجديدة التي شكلت إثر ثورات ١٨٤٨ فإنها لم تتمكن من التخلي زمنا طويلا عن معونة مصارف روتشيلد، لحاجتها الشديدة إلى المال وسرعان ما عاد نفوذ آل روتشيلد إلى ما كان عليه قبل الثورات حتى أن نابليون الثالث، الذي كان يضمر عداء شديدا في بادئ الأمر لأسرة روتشيلد، باعتبارها على حد قول تمثل "سلطة دولية"، لم يجد الجرأة الكافية لأن يناصبها العداء، إذ كان يشعر في قرارة نفسه، أنه لم يكن قويا لدرجة يستطيع معها مجاهرتهم بالعداء. ولذلك اكتفى بعدم التعاون معهم في بدء حكمه واستعاض عنهم بخدمات يهودي آخر يدعى آشيل فولد.

أما في انجلترا فقد بقيت سيطرة آل روتشيلد الاقتصادية على حالها من القوة والنفوذ،حتى أن أحد أبناء روتشيلد منح لقب بارون بريطاني عام ١٨٤٧ إلا أن روتشيلد فرنسا لم يقف مكتوف الأيدي خلال العشر السنوات الأولى من حكم نابليون الثالث، فقد نمي إليه أن نابليون يميل ميلا شديدا إلى أوجيني دي مونتيجو، ولذلك بذل أقصى جهده كي يؤدي لها خدماته طمعا في كسب صداقتها كانت الكونتيس الشابة تصرف المال بسخاء، على الرغم من إمكاناتها المادية المحدودة، ولم يكن في وسعها إلا أن تتقبل نصائح روتشيلد المالية بكل ترحاب، وقد آتت هذه الطريقة أكلها، لأن الامبراطورة أوجيني ضغطت على زوجها نابليون الثالث وحالت دون

قطع علاقاته نهائيا مع جيمس روتشيلد في انتظار إعادة العلاقات الطيبة بينهما في المستقبل.

ومن المحتمل جدا أن نابليون الثالث ما كان ليقبل عرض روتشيلد في تمويل حملة شبه جزيرة القرم لولا تدخل الامبراطورة لصالحه. وكانت نتيجة هذه المصالحة بين نابليون وروتشيلد دخول هذا الأخير في عضوية مجلس إدارة بنك فرنسا. على أن تعيين روتشيلد عضوا في إدارة بنك فرنسا كان له نتائج أكثر أهمية من مساهمته في تمويل حملة شبه جزيرة القرم. ونحن نورد فيما يلي مثلين يكشفان بوضوح عما يستطيع أن يفعله أحد أعضاء أسرة روتشيلد حين يشغل منصبا هاما في إدارة بنك الإصدار.

نحن في عام ١٨٧٥ حين أبدى خديوي مصر رغبته في بيع حصته الضخمة من أسهم شركة قناة السويس إلى فرنسا بسبب الضائقة المالية التي كان يمر فيها كان ثمن هذه الأسهم يبلغ بالفعل رقما ضخما لكنه يؤمن لحاملها بنفس الوقت الربح الوفير والسيطرة الكاملة على أهم طريق بحري في العالم.

كان هنالك مصرف واحد في باريس بوسعه أن يقرض الحكومة الفرنسية مبلغا ضخما كهذا دون أن يتأثر ماليا: إنه بنك روتشيلد اخوان. نعم لقد كان بوسع سلالة آل روتشيلد أن تقرض المال اللازم للحكومة الفرنسية كي تسيطر على القناة الشهيرة، لكن البارون الفونس روتشيلد لم يشأ ان يستجيب لطلب الحكومة الفرنسية بل استغل منصبه كحاكم لبنك فرنسا وأخبر قريبه روتشيلد لندن بالسر الذي اطلع عليه بحكم وظيفته. فما كان من مدير بنك روتشيلد في لندن إلا أن سعى حالا لمقابلة رئيس

وزراء فيكتوريا في ذلك الحين وهو دزرائيلي الذي فهم أهمية الصفقة بالنسبة لسياسة الامبراطورية. إلا أنه كان بحاجة للمال اللازم بسرعة فائقة ولم يكن بوسعه أن يحصل عليه من الخزينة بسبب وجود البرلمان في اجازة طويلة فكتب يقول للملكة فيكتوريا:" ليس لدينا الوقت الكافي للتنفس يجب أن نبرم هذه العملية بشكل من الأشكال " وبالفعل تم إبرام الصفقة بسرعة مدهشة بعد ظهر ٢٦ تشرين الثاني ١٨٧٥.

وقد كتب دزرائيلي بعد ذلك إلى فيكتوريا يشرح لها التفاصيل قائلا: "سيدتي لقد تمت الصفقة ولديك الآن الأموال اللازمة ٤ ملايين ليرة إسترلينيه لم يكن هناك سوى مصرف واحد يستطيع أن يقرضنا هذا المبلغ"آل روتشيلد" لقد تصرفوا بنبل وأقرضونا المال بفائدة ضئيلة جدا، إن حصة الخديوي بكاملها في حوزتنا الآن".

أما المثل الثاني الذي نقدمه للقراء، فهو لجوء بنك روتشيلد إلى استغلال منصب رئيسها كحاكم لبنك فرنسا في الجمهورية الثالثة والمتاجرة بالسبائك الذهبية بتهريبها خارج حدود فرنسا. ولم يرفع بالضبط أحد صوته ضد استغلال هذه الأسرة وأعمالها المريبة، وحين صاح أحد النواب الاشتراكيين في قبة مجلس النواب قائلا: " لقد حصلت الجمهورية على ملك: إنه روتشيلد " لم يجد أحدا يجرؤ على تكذيبه أو الاحتجاج عليه. أصبح من الأمور المألوفة في هذه الأيام القول بأن الحرب هي مصدر ربح وفير بالنسبة لهؤلاء الذين لا يشتركون فيها. وبيَن عدد من الكتاب المنتمين إلى شتى الاتجاهات أن تجار المدافع ومزودي الثكنات يملئون جيوبهم بالمال بينما يضحي الجندي بدمه في أوحال الخنادق.

إن قضية " بري " التي أثارت فضيحة كبرى (في ثلاثينيات القرن العشرين) أصبحت الآن في زوايا النسيان، لكنه يمكن اعتبارها حالة نموذجية تثبت بوضوح استهتار بعض الصناعات بالمصالح الوطنية واستعدادها في كل لحظة لخدمة أية دولة كانت ما دامت تلك الصناعات توفر لأصحابها الربح والثروة.

في سنة ١٩١٤ بعد إعلان ألمانيا الحرب حين احتلت جيوش القيصر الألماني حوض بري المعدني في اللورين وهو مركز هام من مراكز إنتاج الفولاذ كان المفروض فيه أن يزود الجيش الفرنسي بالمعدن اللازم لصنع الأسلحة خلال الحرب. وقد بقيت هذه المناجم منذ ابتداء الحرب حتى نهايتها في يد الألمان دون أن يصدر عن القيادة الفرنسية أية أوامر تهدف إلى الدفاع عن هذه المناجم قبل احتلالها أو إلى استردادها بعد ذلك. بل إن هذه القيادة لم تحاول طيلة مدة الحرب ضربها بالقنابل وتخريب الأفران العالية والمعامل ومخازن خلائط الحديد ولاشك أن احتلال هذه المناجم من قبل القوات الألمانية بهذه السهولة دون أن تطلق أية طلقة حرم آلة الحرب الفرنسية من أهم مناجم الحديد لدرجة دفعت بعض الصناعيين الألمان إلى القول: " لو بقيت هذه المناجم في حوزة الفرنسيين لقدر للحرب أن تنتهي في نهاية ستة أشهر بانخذال ألمانيا ".

وهكذا استطاعت أسرة وندل التي لها ممثلون في برلمان ألمانيا وفرنسا في آن واحد أن تحمي أموالها وتحافظ على أرباحها بشكل لم تستطع القيادة الفرنسية أن تفعله بالنسبة لجنودها.

وبينما كانت هذه المناجم تُحتل وتُستغل من قبل الألمان كان أحد أفراد

تلك الأسرة هامبرت دي وندل يدير في لندن مكتب مشتريات الحكومة الفرنسية الذي يقع على عاتقه مهمة تموين صناعة الحرب الفرنسية بالفولاذ!

وحين اكتشفت القيادة الفرنسية أن صفائح الفولاذ التي كان يقدر ثمنها بعشرين فرنكا في انجلترا تكلف ٩٥ وحتى ١٢٠ فرنكا بعد عبورها قناة المانش، ثارت فضيحة كبرى ودارت مناقشات في مجلس النواب وشكلت لجنة تحقيق برلمانية الأمر الذي دفع لجنة المشتريات العامة إلى تعيين مقرر لها كلفته بدراسة وتفسير أسباب هذا التفاوت في أسعار صفائح الفولاذ. وكان هذا المقرر يدعى السيد فرانسوا دي وندل! أما بقية القصة فيمكن بكل سهولة أن ندرك نهايتها!

وهنالك قصة أخرى، قضية النيكل:

فقد كشف السيناتور ديفيلين النقاب بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩١٧ عن أن النيكل المستخرج من مناجم كاليدونيا الجديدة كان يباع إلى ألمانيا بواسطة شركة " الأمير كان ميتال " التي كانت تمثل شركة معادن فرانكفورت الألمانية. ومن المعروف أن شركة نيكل كالدونيا الجديدة هي ملك لمصرف روتشيلد اخوان في باريس!

وبالطبع فإن السلطات الفرنسية خنقت هذه الفضيحة في مهدها، ولم تحلها إلى مجلس الحرب أو تكلف أحد القضاة المدنيين أو العسكريين بالتحقيق حول أعمال كبار رجال المال وتجار الحروب .

الفصل الخامس

بنوك ذات الطابع العالمي

يعتبر آل لازار من أشهر أصحاب البنوك ذات الصبغة العالمية. وتتشكل المجموعة المالية التي يقومون بالإشراف عليها وإدارتها من ثلاثة فروع: الفرع الأمريكي وهو أقدمها، والفرع الانجليزي، والفرع الفرنسي.

ويرجع تاريخ هذه الأسرة إلى الأول من شهر تموز ١٨٤٣ حين أسس اسكندر لازار، وهو يهودي الأصل، مكتبا للتجارة في الولايات المتحدة مدينة أورليان الجديدة واشترك معه في أعماله أخواه سيمون ولازار ثم أخوه الأصغر الياس. وقد مارست هذه الشركة التجارة على نطاق ضيق في البدء، فباشرت أعمالها برأسمال لا يتجاوز ٢٤ ألف من القروش، تحت اسم لازار اخوان ثم وسعت أعمالها حتى سان فرانسيسكو حيث نقلت مركزها الرئيسي.

وفي سنة ١٨٥٨ افتتح آل لازار فرعا لشركتهم في باريس، نتيجة لتضخم أعمالهم تحت نفس الاسم التجاري برأسمال قدره ١،٠٦٣،٠٠٠ فرنك فرنسي. ولم يتحول هذا الفرع التجاري إلى بنك إلا في عام ١٨٧٦، برأسمال قدره ١٢ مليون فرنك، تحت اسم لازار اخوان وشركاهم.

وقد احتفظت فروع أمريكا باسمها التجاري الأصلي إلا أنها نقلت مركزها الرئيسي من سان فرنسيسكو إلى نيويورك حيث لا تزال هناك حتى

الآن تشرف على فروع وشُعب عديدة في مختلف الأماكن.

أما فرع بنك لازار اخوان وشركاهم، الذي لم يعد فيه أي فرد من أفراد أسرة لازار، فإن علاقاته مع فروع البنك الأخرى في انجلترا وفرنسا، لا تزال وثيقة.

ويعود أصل ثروة آل لازار إلى زمن الهجوم نحو الذهب في كاليفورنيا. ولذلك ليس هنالك أي مبرر للاندهاش، حين نرى هؤلاء " الاختصاصيين "، يزاولون عمليات تحويل المعدن الثمين بين باريس ونيويورك لحساب بنك فرنسا المركزي. وكان بنك لازار بصفته صراف بنك فرنسا المركزي، يتحكم عمليا، بعمليات النقد في فرنسا حتى الحرب العالمية الأخيرة. وقد لعب بالاشتراك مع بنك مورجان دورا هاما في معركة الفرنك خلال أعوام ١٩٢٤ -١٩٢٦.

ولاشك أنه من الواجب علينا أن ننصف هذا البنك،فنقول إنه لولا دعمه للفرنك، لانخفض سعره وانهار قبل موعده بأمد طويل. وقد آثار احتكار بنك لازار لسوق النقد في فرنسا عاصفة من التعليقات، فقال بواسيير، إن بنك لازار تواطأ مع بنك انجلترا فافشي أسرار التدابير التي تعتزم الحكومة الفرنسية اتخاذها في ميدان النقد والصيرفة.

ولا شك أن هذا القول يحتوي على نصيب وافر من الصحة منذ اشترك هذا البنك في عدد من العمليات المالية، التي لم تكن تعود بالربح على احتياطي النقد الفرنسي.

ويعزي إلى بنك لازار تدخلا آخر في قضايا النقد الفرنسي سنة

١٩٣٧، حين شنت لندن حملتها ضد الفرنك الفرنسي، وذكر صراحة في الصحافة الفرنسية أن بنك لازار في انجلترا ساهم في تلك الحملة مع بنك انجلترا، حتى كاد الأمر يؤدي إلى إفلاسه وانهياره، نتيجة لمضارباته الضخمة ضد الفرنك الفرنسي.

يشغل آل لازار حاليا (وقت صدور الكتاب في ١٩٥٤)، مركزا دوليا هاما، بسبب طابعهم العالمي، في العمليات المالية والتجارية مع منطقة الليرة الاسترلينية. فهم يؤمنون الخدمات المالية لعدد من الشركات البريطانية، ولمناجم الذهب في إفريقيا الجنوبية ولعدد من اتحاد الشركات الهولندية المنتجة للحرير الاصطناعي.

كما يمولون بالإضافة إلى ذلك عمليات استيراد الصوف من الامبراطورية البريطانية. وركز فرع نيويورك اهتمامه بشكل خاص على كندا حيث ساهم في تأسيس شركة التوظيفات " كنادير المحدودة "، كما يساهم بالاشتراك مع مجموعة كندية في التوظيفات الأمريكية، المخصصة لاتحاد الفحم والفولاذ الأوروبي.

وبالإضافة إلى الأعمال الرئيسية، يساهم بنك لازار في عدد كبير من الشركات الصناعية الضخمة ويسيطر على أغلبها. فقد اشترك عدد من الشركاء في مجلس إدارة " كريدي موبيليه الصناعي " وهو أكبر منظمة مصرفيه، مختصة في تمويل المبيعات بالتقسيط. وهذه المنظمة تملك بدورها حصصا في عدد من الشركات الفرنسية والأجنبية مثل الكريدي التريك والبنك الفرنسي الصيني للتجارة والصناعة، وفي الشركة العامة للتوظيفات

والقروض العقارية " هولاندا "، وله عدد كبير من الفروع في أفريقيا.

ويملك بنك لازار أغلبية أسهم الشركة المالية للنقل والمؤسسات الصناعية التي تعرف باسم " سوفينا "، وهي منظمة ذات صبغة عالمية، يشترك في مجلس إدارتها بالإضافة إلى آل لازار وورثتهم، عدد من البلجيكيين، والهولنديين، والسويسريين والإنجليز والأمريكان، بالإضافة إلى ممثل بنك باريس والأراضي المنخفضة، ولهذه الشركة الاحتكارية مساهمات في أغلبية الشركات المؤسسة في أوروبا وأمريكا الجنوبية وكندا.

كما يملك بنك لازار مصالح ذات أهمية كبيرة في بعض الشركات العالمية، كالمساجري ماريتيم والشركة المالية للتسليح، وستروين الخ ... ويمثل المهندس لوبرون مصالح لازار لدى بنك باريس والأراضي المنخفضة.

كيف توصل بنك لازار اخوان وشركاهم، الذي يتبع مجموعة رويال دوتش –شل الانجليزية إلى إدخال أحد ممثليه، في عقر دار خصمه أي لدى إدارة البنك الفرنسي الكبير بنك باريس والأراضي المنخفضة الذي يتبع ستاندرد –اسو؟

هذا ما سنبينه، حين نفحص بدقة هذه المؤسسة المالية الضخمة التي كان فرانسوا كوتي يرى فيها " مصرفا يتمتع بنفوذ كبير ضمن دولة ضعيفة جدا".

وإلى جانب بنك لازار اخوان والأصح أن نقول ضده، يقبع بنك باريس والأراضي المنخفضة وعلى الرغم من أن هذا البنك ظل يدار خلال مدة طويلة من قبل أحد رجال المال اليهود، فإنه لا يعد مصرفا يهوديا كما

هي الحال بالنسبة إلى بنك لازار أخوان وشركاهم وروتشيلد أخوان.

وقد أكد لي أحد الخبراء في القضايا المالية أن بنك باريس والأراضي المنخفضة هو مؤسسة يتمتع لديها الفاتيكان بنفوذ كبير ولاشك أن وجود بعض ممثلي روتشيلد في إدارة البنك، والمساهمة الكبيرة التي يملكها موريس روتشيلد في رأسمال البنك (حوالي ٥%) تحملنا على الاعتقاد أن هذا المصرف الكبير هو بمثابة إدارة مشتركة كاثوليكية – روتشيلدية، تقوم بعمليات شركة الستاندارد الأمريكية، بصفتها ممثلة لهذه الأخيرة في فرنسا وتدلنا أنظمة بنك باريس والأراضي المنخفضة، أن هذه الشركة المساهمة المغفلة ذات الرأسمال ٢،٧٥٥،٨٠٠،٠٠٠ فرنك تشكلت بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٨٧٢ نتيجة لدمج بنك باريس مع " شركة الأراضي المنخفضة للتسليف والودائع . "

وقد أصبح هوراس فنلي الإسرائيلي من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٣٧ الحاكم المطلق بأمور بنك باريس والأراضي المنخفضة. وكان، على ما يقال، أحد كبار رجال المال في العصر الحديث. وحين دخل هوراس فنلي بنك باريس والأراضي المنخفضة لم يكن يتجاوز الـ ٢٩ سنة. وبعد ثماني سنوات كان قد أصبح أحد مدراء هذا المصرف الكبير، ولم يمض على دخوله ثماني عشرة سنة حتى ارتقى إلى منصب المدير العام.

كان هوراس فنلي ينتسب إلى عدد من الحلقات الاجتماعية التي فهم أعضاؤها فائدة استقبال ممثلي كبار رجال المال لديهم. كما كان يتظاهر بحب الخير والإحسان، ويحيط أعماله الخيرية بستار من الكتمان،خلافا لما

كان يفعله آل روتشيلد الذين كانوا ينشرون أخبار تبرعاتهم في الصحف غير أن هذا الرجل الذي كان يحيط نفسه بالغموض والإبهام لم يسلم من نقد صحف المعارضة التي شنت عليه باستمرار هجوما عنيفا إياه بمحاولة ضرب الفرنك الفرنسي.

وهذا ما قاله أحد الصحفيين بحقه في سنة ١٩٢٥:" إن السيد هوراس فنلي يتحكم بأغلبية الوزارات وبالأكثرية البرلمانية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى. وقد عمل جهده كي يخنق صوت الصحف الحرة بشتى الوسائل المادية والمعنوية. إن الرجل الذي سعى بدأت منذ سنة ١٩١٩ إلى دفع فرنسا نحو التضخم المالي كي يسقط الفرنك الفرنسي في الحضيض حيث سبقه المارك والكورون".

" لقد نجح هوراس في تحقيق التضخم المالي، وسعى لكي يمتنع أي فرنسي عن اتخاذ التدابير اللازمة لتلافي نتائجه لماذا؟ لأن مصرفا ضخما كمصرف باريس والبلاد المنخفضة يستطيع أن يجني أرباحا طائلة من الإنتاج والتوفر الفرنسيين في مثل هذه الظروف، إن هوراس فنلي بصفته المستشار الشخصي لرئاسة الجمهورية، وصديق السيد بانلفين ذي النفوذ الكبير ومستشار السيد هريو والذي يشغل مكتبا خاصا في وزارة المالية، إن هوراس فنلي هذا أصبح لولب الحكم الخفي الذي يدير دفة الأمور وفقا لمصالحه الخاصة من وراء الستار". وكتب أحد أعدائه: " كان يشرف على عدد ضخم من المليارات، لكني أعتقد أنه لم يكن يهتم بها بقدر اهتمامه بالسلطان والتحكم، رغبة منه في الوصول إلى الأهداف التي لا نعلم عنها شيئا".

ويُشغل مجموع حكام وممثلي بنك باريس والأراضي المنخفضة المعروفين ١٩٠ منصبا مديري شركات مختلفة، منها ٢٨ منصبا بصفة مدير عام و١٩ منصبا بصفة نائب مدير. والواقع أن بنك باريس والأراضي المنخفضة تربع على قمة هرم مالي ضخم يشمل عددا كبيرا من المصارف وشركات التأمين، وشركات البترول، وشركات المعادن، وشركات البناء، الخ ....

وتتسع امبراطورية بنك باريس والأراضي المنخفضة خارج نطاق أوروبا وتشمل مراكش حيث يسيطر على جميع مرافق الاقتصاد الشريفي. يشرف بنك باريس والأراضي المنخفضة على بنك الدولة المراكشي الذي يلعب دور مؤسسة الإصدار ولا يقع عمليا تحت سلطة ومراقبة الحكومة المراكشية. أما شعبة الشركة العامة للقطر المراكشي فإنها تملك مصالح في ٣٩ شركة أخرى في شمال أفريقيا، ولا يمكن لأي مرفق من مرافق الاقتصاد المراكشي أن يفلت من قبضة وتأثير هذا البنك الواسع النفوذ: المناجم، وسائل المواصلات، التبغ، الطاقة، المواد الغذائية، الأشغال العامة. وحتى إدارة التلفزيون المراكشي لا تستطيع أن تتخلص من سيطرته ونفوذه، فهو في الواقع دولة ضمن الدولة.

ويتمتع هذا البنك بنفوذ كبير في الجزائر وفي تونس، ولكنه يصطدم في هذين البلدين مع مصالح مالية أخرى شديدة البأس والنفوذ كذلك. أما المستعمرات فهي ترزح جزئيا تحت نير سيطرته الاقتصادية بفضل البنوك التي يشرف عليها أو يراقبها. ويلعب هذا البنك دورا كبيرا في الشرق الأوسط بواسطة البنوك الأخرى التي يسيطر عليها (البنك العثماني، بنك

سورية ولبنان، البنك الأهلي) وتتيح له مساهمته في البنك الفرنسي والإيطالي لأمريكا الجنوبية وفي بنك المكسيك الوطني، أن يمد من نفوذه إلى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية حيث يسيطر على عدد كبير من المؤسسات التجارية والصناعية والمالية.

وآخر مولود له في هذا المجال شركة " الفينانبنسييرا بيروانا " التي تحول الصادرات الفرنسية نحو البيرو أما في أمريكا الشمالية فإن دوره الاقتصادي والمالي ضعيف الأهمية بسبب معارضته ومقاومته بنك لازار اخوان.

الفصل السادس

نواب الشعب أعداؤه

يعتبر الناخب في الديموقراطيات البرلمانية السيد الحاكم ففي فرنسا، مثلا، هو الذي حل محل لويس الرابع عشر، وهو الذي "يسن القوانين ويؤمن العدالة"، وهو الذي "يحدد مجموع الضريبة ويوزع نسبها على المكلفين"، وهو الذي "ينظم العلاقات مع البلاد الخارجية ويقرر مصير الملايين من العرب والزنوج وبقية البلاد المستعمرة".

وقد يخيل إلينا أن لمثل هذا السيد الناخب ذكاء خارق وثقافة شاملة وهذا أبعد ما يكون عن الصحة، إنه كما يقول فرانسيس ده ليسي في كتابه الديموقراطية ورجال المال: "رجل طيب القلب حسن الإدراك، ولكنه ساذج بعض الشيء فقد تعلم في المدرسة الإبتدائية القراءة والحساب والكتابة وسير الأبطال، ولقَن أن الجمهورية هي أحسن الحكومات. وإذا ما أسعفه الحظ ودخل التجهيز فإنه يتعلم بعض الكلمات اللاتينية واليونانية، وأحسن المقاطع من شعر راسين وكورنيل. ولكنه يبقى جاهلا كل الجهل بالمسائل العامة فإذا ما بلغ الحادية والعشرين وضعوا في يده بطاقة التصويت وقالوا له: "أنت الشعب الحاكم "، فيتصور حينئذ أنه يمارس السيادة فعلا، لكن غاب عنه أنه مذ صار سيدا بفضل الجمهورية، فإن هذه صارت في حوزة رجال المال.

إلا أننا سنفتح له عينيه ونبين له كيف توصلت الأوساط المالية العليا، كما يقول فرانسيس " إلى أن نجعل من الديموقراطية أعجب وأطوع وأقوى وسيلة لاستثمار الجماهير. "إن الحملات الانتخابية تكلف غاليا. فيجب طباعة جريدة تدافع عن أفكار المرشح، ولمهاجمة أعدائه عند الحاجة. كما يجب دعوة صغار الناخبين إلى تناول المشروب وكبارهم إلى حفلة عشاء. هناك أيضا ناخبون مترددون ينبغي حثهم على التصويت، وهذا يتطلب هدية صغيرة تقدم إليهم أو إلى أسرتهم. والفرد العادي عاجز عن هذه الصرفيات. فمن يؤمن الأموال الضرورية ؟!

إن الأوساط المالية العليا تتدخل بطريقتين: فإما أن تدعم مرشحين يؤيدون مناهجها، أو أنها ترشح أحيانا إلى النيابة بعض رجال الأعمال. مثال ذلك لوشيه الذي كان عضوا في عدة وزارات أثناء الحرب العالمية الأولى وفي السنين التي تليها، وقد نشرت الوثائق السياسية في عددها الرابع عام ١٩٢٨ قائمة الشركات التي يسيطر عليها لوشيه فبلغ عددها ٦٠ شركة. ومن العادة أن يوجد في كل وزارة ممثل واحد على الأقل عن المصارف الكبرى مثل بيتش " بنك لازار " أو روليه ماير " بنك روتشيلد "، وأن وزارة لانييل ضمت مجموعة ضخمة من الرجال السياسيين المرتبطين بالأوساط المالية حتى قيل عنها:

إنها ليست وزارة بل مجالس إدارة. وتسمح ارتباطاتهم المالية والاقتصادية باعتبارهم كأخصائيين. وتحت هذا الستار يتغلغلون في اللجان البرلمانية المختصة. والحقيقة أن المجلس يعتمد على اللجان المختصة، وهذه بدورها تعين مقررا يقوم بكل العمل، وحينما ينتهي من تقريره تتبناه.

وقد تجرى عليه أحيانا بعض التعديلات ثم يقدم هذا التقرير المكون من مئات الصفحات المحشوة بالأرقام والخطوط البيانية والإحصاءات إلى المجلس حيث ينال الثقة دون أن يطرأ عليه تعديل كبير، لأن أغلب النواب عمليا لا يقرأون محتوياته. لذلك يعتبر العضو المقرر ذا أهمية بالغة، وتهتم الأوساط المالية اهتماما كبيرا في انتقائه. ومن الطبيعي أن المقرر الذي يوفر على أحد مستوردي القطن مائة مليون فرنك يكون مطمئنا إلى الحصول على الأموال اللازمة لإعادة انتخابه.

يقول فرانسيس في كتابه " الديمقراطية ورجال المال " إن على النائب الذي يصل حديثا من الأرياف أن يكتفي في البداية بالحضور في اللجان الصغيرة وأن يكتب تقارير مبهمة ولا تدر أرباحا.

وعليه أن ينتظر ويترقب الفرصة للبروز إذا كان طموحا. وقد يقيض له أحيانا اكتشاف عملية احتيال فيهب إلى فضحها ناشرا ضجة كبرى حول شخصه كيما يلفت نظر الأوساط المالية ويضطرها إلى الاهتمام به. فإذا ما نجح وعين ممثلا لشركة ما فإنه يصبح شخصا مهما.

وهناك من يظن أن الأوساط المالية العليا تشتري نوابها! إنها من الذكاء بحيث تعمل بطريقة أخرى.

لنرجع مرة أخرى إلى فرانسيس:" إذا كانت إحدى الشركات الكبرى بحاجة إلى سياسي متنفذ يدعمها للنجاح في صفقة ما فإنها لا تعمد إلى شراء صوته بصورة فجة غبية. إن هذا يكون بعيدا عن مقتضيات الشرف. إنها تطلب إليه فقط أن يصبح مستشارها الحقوق مقابل أجور مرتفعة جدا.

فلنزح الآن كل اختلاط ... إنما لا تشتري النائب، بل المحامي ... ".
والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالسيد والديك روسو أحد رؤوساء الوزارة السابقين كان يقبض مائة ألف فرنك ذهب كمستشار حقوقي لبعض شركات التأمين الأمريكية مع العلم أنه لم يدافع عنها مطلقا. ولما مات ورث قسما من زبائنه النائب الاشتراكي ميلران. ورجل الدولة ريمون بوانكاريه كان محاميا للمصرف العقاري وشركة سان جوبان والسيد ادجار فور هو محامي شركة مناجم زليجا.

هذا في فرنسا. أما النواب في البلاد الأخرى فليسوا أقصر باعا. فبفضل الرئيس الاشتراكي الديمقراطي الألماني باور تمكن الإخوان بارما من الاحتيال على بنك الدولة البروسية. وكلارنس هارتي الذي قام بعملية احتيال على مبلغ أربعين مليون ليرة إسترلينيه كان يحميه اللورد وينشستر لبيل انجلترا الأول.

كما تمكن الصناعيان الأمريكيان سينكلر ودوهوني من الحصول على بعض مناجم للبترول لقاء مبالغ بسيطة، بالاعتماد على سكرتير الدولة لوزارة الداخلية البير فال.

الفصل السابع

كيف تسيطر المصارف على الاقتصاد؟

ما من فرع من فروع الاقتصاد يتملص من قبضة رجال المال، ولا شيء ينفذ دون موافقتهم حتى أن اسكندر ميلران صرح ذات يوم علنا: " ليس الوزراء سوى سماسرة ينفذون أوامر كبار أصحاب المصارف ولعبة تجر خيوطها المصارف الكبرى".

فكيف تمارس المصارف العليا ديكتاتوريتها على الاقتصاد؟ إن رجال المال يبسطون سيطرتهم على الأعمال الكبرى بالاعتماد على الشركات المغفلة. من الطبيعي أن صاحب المصرف، مهما كانت قدرته المالية، يعجز عن القيام بالمشاريع الكبرى حتى ولو كان روتشيلد نفسه، فتفتق الذهن عن فكرة استخدام أموال الآخرين على اعتبار أنهم شركاء في المشاريع وكانت الشركة المغفلة هي الوسيلة. ويكفي مثال واحد لتلخيص آلية سيطرة رجال المال على الحياة الاقتصادية عن طريق الشركة المغفلة.

فلان من الناس، شخص شريف، يتوصل ذات يوم بجده وأبحاثه إلى اختراع صناعي جديد. فيحرص أول كل شيء على الحصول على براءة اختراع تضمن له ملكيته. ثم يحلم في استثمار هذه البراءة الصناعية إلا أنه يكتشف أن المال يعوزه فينصحه الأصدقاء بتكوين شركة مغفلة. ولكنهم سرعان ما يكتشفون أن أموال الشركة غير كافية فيضطرون إلى التوجه إلى

أحد المصارف حيث يجتمع بهم في نهاية الأمر السيد فلان أو حاييم الذي يزن الأمور ببرود ويقلبها من جميع وجوهها ويستشير جهاز الاخصائيين. أخيرا يعرب عن موافقته على إجراء إصدار الأسهم تحت رعايته لقاء عمولة ١٥ بالمائة على الأقل.

هكذا تفقد الشركة، وأمورها لما تسير بعد، نسبة كبيرة من رأسمالها. وتجرى عملية الاكتتاب في الأسهم بسهولة من قبل زبائن المصرف أو من قبل الأشخاص الذين لهم علاقات أعمال مع فلان أو حاييم. وفي أغلب الأحيان تكتتب شركات أخرى في هذا الإصدار مستعملة أموالها الاحتياطية، وأن المشرفين على هذه الشركات لا يستعملون أموالهم بل أموال حملة الأسهم بدون علم منهم. ليس من شك في أن زيد صاحب البراءة الصناعية يعين عضوا في مجلس الإدارة إلا أن بقية الأعضاء يكونون من أنصار صاحب المصرف. فإذا ما ظهر أن المشروع غير ناجح فإنهم يشنون حملة دعاية في الصحف فترتفع الأسهم في السوق ...

حينئذ يعملون على التخلص من أسهمهم التي يشتريها صغار المدخرين،فيبقى السيد زيد مع أصدقائه الأولين يتخبطون في مشروعهم الفاشل.

أما إذا ظهر أن المشروع يبشر بالنجاح فإنهم يقررون زيادة رأس مال الشركة. هنا أيضا تتدخل الصحافة المأجورة فتنشر النتائج الأولية التي أحرزتها الشركة وتذكر الطلبات التي تتلقاها وتعلن عن توسيع المشروع وبناء أجنحة جديدة فيهرع المدخرون زبائن المصرف إلى الاكتتاب في

الأسهم الجديدة.

وفي هذه الأثناء يستفيد أنصار صاحب المصرف الذين اكتتبوا في البداية من الارتفاع الذي طرأ على سعر أسهمهم ليخلصوا منها محافظين فقط على الحد الأدنى من الأسهم الذي لابد منه ليبقوا أعضاء في مجلس إدارة الشركة.

بهذه الصورة يستطيعون استخدام أموالهم المسترجعة في عمليات أخرى مشابهة دون أن يفقدوا سيطرتهم على هذه الشركة وقد يتساءل البعض كيف يثابر هؤلاء الأشخاص على إدارة الشركة مع أنهم تخلصوا من كل أسهمهم تقريبا؟

الحقيقة أنهم يبقون في مناصبهم وبصورة قانونية أيضا. إن المديرين الأولين الذين انتخبوا من قبل الجمعية العامة التأسيسية يبقون حكما عدة سنوات في مناصبهم يديرون خلالها الشركة كأنهم أصحابها باسم المساهمين الغائبين ويأخذون لقاء ذلك عشرة بالمائة من الأرباح الصافية. وإذا ما انتهت المدة فإنهم يبقون عادة في مناصبهم لأنهم يعرفون دقائق سير المجالس العامة ويستخدمونها في خدمة مصالحهم. أما إذا أزيحوا فليحل محلهم رهط آخر من الرأسماليين أما صغار حملة الأسهم الذين يملكون بصورة مشتركة الأكثرية المطلقة من الأسهم فإنهم يبقون أسيادا عاجزين عن ممارسة سيادتهم.

بعد شرح كيفية توصل المصارف إلى السيطرة على الاقتصاد، يجدر بنا أن نوضح مفهوم البنك العالي وهو كما يقول اوجستان هانون هو

مجموعة من المصارف الخاصة المهمة جدا ليس بكمية رأسمالها بل بتسلطها على كل الاقتصاد العالمي وبالنسبة إلى الخبراء، البنك العالي هو مجموعة من الأسر التي تمسك بقياد الآلة المالية الاقتصادية الجبارة بواسطة موظفين مخلصين.

أما بالنسبة إلى الجمهور فهذا التعبير يعني نهاية قمة الهرم الذي يشكل صغار المدخرين قاعدته.

الفصل الثامن

لويس دريفوس - روتشيلد – وورمس

يجب أن نفحص بتفصيل البيوتات المالية التي تشكل ما درج الناس على تسميته بـ " البنك الاسرائيلي "، والواقع أن هذا الموضوع يحتاج إلى كتاب كامل لنوفيه حقه لكننا سنقتصر في بحثنا على البنوك الرئيسية الثلاثة، وهي لويس دريفوس وشركاه، روتشيلد أخوان، وورمس وشركاهم.

إن اتساع نفوذ مؤسسة لويس دريفوس وشركاه في النطاق الدولي وقدمها يجعل منها إحدى المؤسسات المالية الكبرى في العالم. فقد كان وضعها في الأسواق العالمية للقمح قبل الحرب يؤهلها لأشغال المرتبة الثالثة في الاقتصاد الفرنسي، وهي لا تزال حتى الآن أكبر مؤسسة عالمية في ميدان تجارة الحبوب.

أسس بنك لويس دريفوس في عام ١٨٥١ من قبل ليوبولد دريفوس، ثم بدأت أعماله تتضخم شيئا فشيئا حتى بلغت ذروتها خلال أعوام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ حيث لقيت مؤسسة دريفوس وشركاه ازدهارا منقطع النظير . وقد تضخم أسطول لويس دريفوس التجاري بوحدات جديدة نتيجة للأرباح الهائلة التي جناها من الصفقات العسكرية خلال الحرب، فافتتح شعبة في لندن " باريس ماركيس" وأخرى في بونس ايرس "السافيف"، وفي عام ١٩٢٦ عاود بنك دريفوس علاقاته مع

روسيا، ووقعت حكومة الاتحاد السوفياتي معه اتفاقية سمحت له بموجبها أن يشتري الحبوب من الأسواق الروسية لتصديرها. ثم ركز البنك اهتمامه بين أعوام ١٩٣٠ -١٩٣٩ نحو أسواق الشرق الأقصى، فأشارت جريدة شانغهاي إلى أن سوق " سوجا " في منشوريا تسيطر عليه مجموعتان من اتحاد الشركات اليابانية اللتان انضم إليهما لويس دريفوس وشركاه.

وخلال نفس الفترة من الزمن نشرت إحدى الصحف تقول بأن عام ١٩٣٤ وحده جلب لدريفوس أكثر من ٨٠٠ مليون فرنك أرباحا صافية. وهذا يعني أن أعمال بنك دريفوس كانت مربحة للغاية. وكانت الصحف المستقلة تلمح من وقت لآخر بأن هذه الأرباح لم تنشأ عن تجارة نقل الحبوب فحسب وإنما لها مصادر أخرى غير مشروعة.

إلا أن النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به رئيس هذا البيت المهيمن حال دون معرفة الشئ الكثير عن أعماله المستورة، وعلاوة على تجارة القمح كان بنك لويس دريفوس وشركاه يسيطر على مجموعة كبيرة من الصحف وعشرات الشركات الملاحية، كما ساهم في تأسيس عدد من المشاريع الصناعية وشركات الخطوط الحديدية في الارجنتين.

تعرضت أموال واملاك وأسطول لويس دريفوس في مطلع عام ١٩٣٩ للحجز من قبل حكومة فيشي، ولم يتمكن من استعادتها إلا بعد تحرير فرنسا عام ١٩٤٥، ويتعامل مركز باريس حاليا مع الاتحاد الفرنسي وأوروبا القارية بواسطة فروعه في : مرسيليا، سايغون، بنوم بنه، انفرس، روتردام . فيشتري ملايين الأطنان من الحبوب في الولايات المتحدة

واستراليا وكندا والارجنتين حين يكون الموسم طيبا، ثم يبيعها في فرنسا وبلجيكا وهولندا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، كما يشتري بنك دريفوس كل عام من البلاد العربية وإفريقيا الشمالية ما يعادل ١٥٠،٠٠٠ إلى ٢٠٠،٠٠٠ طن من الشعير وسطيا.

ويجري نقل هذه الصفقات التجارية الضخمة بواسطة أسطول دريفوس الذي أعيد تشكيله بعد أن زادت قوته بعدد من السفن التجارية لدرجة أصبح فيها يشغل مرتبة عالمية لنقل الركاب والبضائع بين أوروبا والارجنتين.

وقد خصص أوجستن هامون فصلا كاملا من كتابه الذي أصبح يعد من الكتب الكلاسيكية، لبحث أعمال مشاريع روتشيلد أخوان، ومما جاء فيه قوله:

_ "يسيطر آل روتشيلد وحدهم، أو بالاشتراك مع البنوك الأخرى، على جميع مرافق الاقتصاد الفرنسي من زراعة وصناعة وتجارة وصيرفة".

إن هؤلاء هم الحكام المطلقون لاقتصاد البلد، وهم بالتالي يتحكمون بسياسته الداخلية والخارجية. إن جميع رجال المال الكبار يمارسون سلطتهم وسيطرتهم بصورة مشتركة، إلا أنه يظهر لنا أن آل روتشيلد من بين هؤلاء جميعا يتمتعون بالنفوذ الأكبر والسيطرة العظمى. "

ودرج الناس وخاصة بعض أوساط رجال الأعمال على القول حوالي عام ١٩٣٠ بأن آل روتشيلد وصلوا إلى دور الانحطاط وأن تأثير نفوذهم أصبح ضعيفا جدا على اقتصاد البلاد وسياستها.

ونحن نتساءل اليوم عما إذا كان أصحاب العلاقة أنفسهم هم الذين أطلقوا هذه الإشاعات التي كانت تخدم سياستهم ومصالحهم في ذلك الوقت. إسرائيليون وصلوا إلى أعلى المراتب، محسودون من زملائهم الأقل حظا، مكروهون من غالبية أفراد الشعب الذين كانوا يرون فيهم مثلا للمستغلين يجنون أرباحهم على حطام سعادة البلاد وعذاب أبناء الشعب.

إن آل روتشيلد الذين كرسوا خلال سيرتهم الطويل الفضائح والمخازي في قضايا بناما ودريفوس وجدوا أن الأفضل لمصالحهم أن يتواروا بعض الوقت وراء الستار، وأن يمارسوا أعمالهم المريبة بكل حذر وتكتم.

إنهم لن ينظموا بعد اليوم حفلات الصيد لرؤساء وملوك الدول، ولن يظهروا علنا عواطفهم وآراءهم السياسية، وحين يستقبلون ملكا أو أميرا أو سياسيا على مائدتهم سوف لا يخطر ببالهم بعد الآن أن يرسلوا النشرة المعتادة إلى الصحف المحلية.

إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يغير من واقع الحال، وما كان يقوله هامون حوالي عام ١٩٣٠ هو صحيح اليوم: إن كافة مرافق الاقتصاد الفرنسي تقع تحت سيطرة بنك روتشيلد أخوان.

لاشك أنه طرأ بعض التعديل على أوضاع آل روتشيلد ونفوذهم الاقتصادي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فهم لم يعودوا يشغلون المرتبة الأولى في النطاق الدولي، وهذا لا يعد في نظرنا دليلا على " انحطاطهم " وإنما نتيجة لظهور رجال أعمال جدد في القرن العشرين، كبار أصحاب البنوك والأعمال الأمريكيين، آل لازار، والبنوك الكاثوليكية التي تنافس

بشدة البنوك التقليدية الأخرى: كانت سيطرة آل روتشيلد سنة ١٨٤٠ كاملة في أوروبا، وفي سنة ١٩٠٠ كانوا لا يزالون السادة الأقوياء في السوق الأوروبية. أما في عام ١٩٥٥ فيتوجب عليهم أن يحدَوا من سلطانهم وأن يقبلوا وجود زملاء جدد حول السجادة الخضراء حيث تبرم الصفقات التجارية العائدة للقارة القديمة وأن يكتفوا بنصيب ضئيل من صفقات العالم الجديد.

اضطر آل روتشيلد نتيجة لتسلم هتلر وموسوليني زمام الحكم في كل من ألمانيا وإيطاليا، أن يجمدوا أعمالهم ضمن منطقة نفوذ المحور وأن يلتجئوا لدى أقربائهم في انجلترا وأمريكا. وقد فعلوا نفس الشئ عندما أعلنت الحرب واستلمت حكومة فيشي مقاليد السلطة في فرنسا.

إلا أن أعمالهم عادت إلى ازدهارها بعد انتهاء الحرب وأصبح رأسمال بنك آل روتشيلد يعادل ٥٠٠ مليون فرنك مع احتياطي يقدر بعدة مليارات. ويشرف بنك روتشيلد حاليا على عدة مئات من المؤسسات الاقتصادية في فرنسا والاتحاد الفرنسي والبلاد الأجنبية. ويشغل ممثلو إدارته المعروفون ١١٠ مناصب رؤساء مجلس إدارة ونواب الرؤساء.

ويملك البنك كذلك مصالح هامة في أغلبية المشاريع الفرنسية والأوروبية الكبرى: خمس مؤسسات مالية، أربع شركات تأمين، تسع شركات خطوط حديدية، ستة مشروعات كهربائية ومعدنية، أربع وعشرين شركة ملاحة، أربع شركات للمنتجات الكيماوية، شركتين البترول، شركة توظيفات كبرى، وعددا كبيرا من المشاريع التجارية والعقارية. ويسيطر في

دولة اسرائيل على كبرى مطاحن فلسطين وعلى جمعية الاستعمار الاسرائيلي في فلسطين التي تجمع عشرين مشروعا هاما في الدولة اليهودية.

ويمارس بنك روتشيلد علاقات وثيقة مع بنك لامبرت البلجيكي في بروكسل هذا البنك الذي يظهر وكأنه يمثل روتشيلد في بلجيكا ويسيطر على أضخم المشاريع البلجيكية في المتروبول وفي الكونغو.

لا شك أن تصنيف بنك وورمس وشركاه بين البنوك الاسرائيلية هو في حد ذاته مبالغة وتحريف بعض الشئ للواقع، ولكننا إذا كنا لجأنا إلى هذا التصنيف فالسبب يعود إلى الأصل التاريخي لهذا البنك الذي يتبع بقية البنوك اليهودية الأخرى. إن بنك وورمس وشركاه يزاول في نفس الوقت المهن التالية: الصيرفة، بناء السفن، التجارة، والبورصة. ويسيطر كذلك على ٥ بالمائة من الاسطول التجاري في العالم و٣٠ بالمائة من الأسطول البترولي. أما مساهمته المالية فهي واسعة إذ تشمل ثلاثة بنوك كبيرة متخصصة، خمس شركات للملاحة والنقل، ثلاث شركات للتأمين، وأربع أخرى لمنتجات المناجم، وثلاث شركات للبترول، وعدة مشاريع للمنتجات الكيماوية والمصابن والدهانات. الخ. كما يملك بنك وورمس في أفريقيا مصالح ذات أهمية كبرى.

كان من الممكن إذا قارنا بنك وورمس مع مجموعة لازار وروتشيلد أصحاب البنوك الكوزموبوليتية، أن نصنف وورمس في مرتبة ثانية لولا صلاته الوثيقة مع " السيتي " في لندن وكبار رجال الأعمال الأمريكيين في الولايات المتحدة بشكل أصبح فيه هذا البنك يمثل المصالح الدولية المالية

في فرنسا.

والواقع هو أن بنك وورمس ساهم مع مجموعات مالية وصناعية أمريكية في تأسيس عدد من المشاريع الكبرى كشركة ساتيمو الشركة الوحيدة التي تهتم في فرنسا بالاستغلال الصناعي للإشعاعات الذرية الاصطناعية وذلك بالاشتراك مع المجموعة الأمريكية المسماة " امير كان ريسورج ".

أما فيما يتعلق بصلات هذا البنك مع السيتي في لندن فيكفينا أن نذكر بأن أحد أوائل مديري البنك في زمن هيبوليت وورمس الأول وهو هنري جوس كان مواطنا بريطانيا وكانت الشركة تدعي في ذلك الوقت وورمس جومس وشركاه وذلك قبل أن يشترك مع شركة شل رسميا في بيع البترول، لدرجة أن جريدة بروتستانتية عنونت إحدى مقالاتها بمناسبة حيازة وورمس على صفقة عائدة للبحرية الفرنسية بقولها: " تزويد الاسطول الفرنسي بالمؤونة يُمنح إلى الانجليز "، كما أن الصلات الشخصية لهيبوليت وورمس مع المجتمع الانجليزي ليست خافية على أحد. ألم يتزوج انجليزية، ألم يعط ابنته الوحيدة إلى ابن دبلوماسي يتبع حكومة صاحبة الجلالة.

إن صلات بنك وورمس مع الأوساط المالية الانجليزية هي اذن قديمة ووثيقة جدا ولكن يظهر أن الميول السياسية لرجال المال في السيتي وجنوحهم بشكل خاص للتعايش السلمي لا يتفق مع أراء السادة وورمس وشركاه الذين يعتقدون بالاشتراك مع كبار رجال الأعمال الأمريكيين بوجوب تبني موقف عدائي تجاه الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية.

وعلى كل حال فإن التأييد الذي سيظهره حكام بنك وورمس بالنسبة لمختلف المنظمات المعادية للشيوعية يكشف النقاب عن معارضتهم الواضحة للشيوعية.

الفصل التاسع

مشاريع صغرى ضحية الاحتكارات

من الوسائل التي استخدمت من أجل الإسراع في تحقيق التمركز الرأسمالي ومساعدة الترستات وكبار الشركات على إزاحة المشاريع الصغيرة، اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات الإدارية والامتيازات الضرائبية وتقديم المساعدات والتسهيلات المالية –والخلاصة أن الدولة تتخذ إجراءات تسمح بتقوية الاحتكارات وانقاذها من منافسة صغار الصناعيين وصغار المنتجين والحرفيين.

وعلى كل حال فإن الرأسمالية الكبرى قد عملت عملها وخنقت الآلاف من المشاريع العائلية الصغيرة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين،إلا أن تدخل الدولة وتطبيقها إجراءات تمييزية ستصيب بالإفلاس البقية الباقية من المشاريع الصغيرة التي لم تقع بعد فريسة الاحتكارات والترستات.

تستفيد المشاريع الكبرى التابعة للأوساط المالية العليا من مساعدات ضخمة تقدمها لها الدولة، كيما تبيع منتجاتها إلى الخارج. إلا أن هذا لم يكن كافيا بالنسبة إلى أصحابها بل ينبغي لهم أن يكثروا من مبيعاتهم وأن يطبقوا سياسة المضاربة الدموية بأن يبيعوا للخارج بخسارة على أن يعوضوا خسارتهم في السوق الداخلية. وكيما يبيعوا بسعر أغلى داخل البلاد يتحتم

عليهم أن يفرضوا أسعارهم، وبالتالي أن يحتكروا السوق لأنفسهم.

إن ما تحلم به " الأموال المغفلة والمتجولة " أي رؤوس الأموال العالمية هو التخلص من منافسة صغار الصناعيين وإزاحة صغار التجار والحرفيين وترويض الفلاحين واستعباد جماهير العمال.

إن التمركز الرأسمالي يحدث بالطبيعة، إلا أن الدولة قد تسارع في هذا التمركز. كما أن هناك رجال المال الذين يساهمون في هذه العملية وهم قابعون خلف مشاريعهم الضخمة.

فمن أمثلة دور الدولة في هذه العملية أن المشاريع الصغيرة تتحمل نسبيا الضرائب أكثر من المشاريع الكبيرة هكذا تصبح دوائر مالية الدولة شريكة للأوساط المالية في الجريمة بعملها على الإسراع في حركة التمركز أما المشاريع الصغيرة الباقية فهي مجبرة على أن تبيع بالسعر المفروض عليها ... وأن تشتري بالسعر المفروض عليها.

مثلا، لا يمكن للمزارعين أن يرفضوا قبول الأسعار المعروضة عليهم من قبل الاحتكارات الكبرى (مصانع السكر والألبان والمحفوظات) ثم تتدخل الدولة في فرنسا مثلا لتثبيت أسعار المواد الزراعية فتلعب لعبة الاحتكارات الكبرى باسم مكافحة ارتفاع الأسعار.

إلا أن هؤلاء المزارعين أنفسهم حينما يشترون منتوجات صناعية أو منتوجات زراعية محولة وآلات وأسمدة يدفعون أسعارا لا تفرضها الدولة بل الصناعيون. ولئن أتهم الصناعيون الموزعين بأنهم سبب الغلاء فإن الأرقام تثبت أن أرباح صغار التجار آخذة في التقلص على حين ترتفع أرقام

أعمال المخازن التجارية الكبرى والنتيجة أن صغار ومتوسطي التجار يزاحون تدريجيا ليحل محلهم كبار التجار. وهكذا يتحقق بصورة تدريجية التمركز التجاري والصناعي، أي تمركز الثروة الوطنية في أيدي الاحتكارات العالمية.

الفصل العاشر

العام القادم في أورشليم

إن فكرة الاستيلاء على فلسطين لم تتوقف في الماضي عن مراودة اليهود، وأن عداء الشعوب المسيحية والإسلامية الذين كانوا يعيشون في كنفهم لا يمكن إلا أن يقوي هذه الرغبة بالنسبة للإسرائيليين في تشكيل وطن قومي لهم في فلسطين. وقد لقيت هذه الرغبات منذ القرن التاسع عشر تشجيعا من قبل اليهود الذين وصلوا إلى مراتب عالية وحظوا بثروات طائلة. فلم يكن يزعج هؤلاء الوصوليين أن يتخلصوا من بضعة ملايين من أبناء دينهم اليهود الذين كانت طرقهم التجارية الرخيصة تثير بالتناوب مظاهرات معادية للسامية تضر كثيرا بمصالح من درج الناس على تسميتهم بالبنك اليهودي.

فقد كانوا يلاحظون أن البلاد التي يوجد فيها عدد كبير من اليهود كروسيا مثلا كانت تعاديهم وتقاومهم بشكل يختلف عن البلاد الأخرى،حيث فتح لهم باب السيطرة على الاقتصاد الأوروبي برحابة صدر. وهذا يكفي لتفسير مساهمة كبار رجال المال اليهود في الحركة الصهيونية التي تدعو إلى هجرة اليهود إلى فلسطين.

كان من الطبيعي إذن أن نجد منذ البدء كبار رجال المال يشتركون في الحركة الصهيونية، فروتشيلد مثلا هو الذي قدم الأموال اللازمة لتأسيس

أولى المستعمرات اليهودية في فلسطين. وكان البارون هيرش أحد كبار رجال المال والأعمال في نهاية القرن التاسع عشر هو الذي دعم خلال حياته قادة الحركة الصهيونية وأوصى لهم بعد موته بـ ٢٥٠ مليونا من الفرنكات الذهبية (أكثر من ٥٠ مليارا من الفرنكات)، وذلك لتشجيع الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية.

إن انضمام البارون هيرش إلى الفكرة الصهيونية كان حافزا كبيرا لبقية المجموعات المالية اليهودية لأن تشارك في تمويل المشاريع الصهيونية ومن بينها مجموعتان من أكبر المنظمات الاقتصادية في العالم: أصحاب البنوك البرلينية بليش رودر ومندلسون اللذان شجعا غليوم الثاني كي يحصل من السلطان العثماني على امتياز إنشاء خط حديدي يصل استنبول ببغداد إلا أن انجلترا كان لها مطامع في منطقة الشرق الأوسط ويهمها كثيرا أن تحافظ على طريق الهند ولذلك اهتمت بمشروع الخط الحديدي وتحاول أن تنازع عليه ألمانيا.

كتب جورج لويد: " تعود أهمية مؤتمر بال في سويسرا إلى هذه المنافسة بين ألمانيا وانجلترا، كما تعود كذلك إلى شخصية تيودور هرتزل الهنغاري الأصل الذي نشر كتابا تحت عنوان: الدولة اليهودية سنة ١٨٩٦، كانت الحكومة المعادية للسامية بالنسبة لهرتزل عائقا منيعا يحول دون نجاح اليهود فتمثيل اليهود التام مع بقية العناصر الأخرى لا يمكن أن يتم إلا بعد تزاوج اليهود مع المسيحيين ومن الضروري والحال كذلك أن يعمد اليهود إلى الهجرة نحو منطقة من مناطق العالم تكفي لإسكانهم وبقائهم فيها بصورة نهائية ".

والواقع أن الفكرة لم تأت بشئ جديد ولا تبرر النجاح الكبير الذي صادفه كتاب هرتزل ولا تتناسب مع السرعة التي تُرجم فيها هذا الكتاب إلى الفرنسية والانجليزية والعبرية.

وقد أوضح جيروم وجان تارو في كتابهما " السنة المقبلة في أورشليم " كيف أصبح الأمل الألفي لإسرائيل مشروعا يستغله كبار رجال الأعمال الكوزموبولتيون لخدمة مصالحهم الخاصة.

شرح هرتزل " نبي الأزقة " برنامجه الإيجابي وهو يتلخص في تأسيس شركة من اليهود تقوم بتحضير خطط العملية وإجراء المفاوضات مع الدول الكبرى. وتشكلت شركة يهودية في لندن على غرار الشركات المالية الكبرى برأسمال قدره ٥٠ مليونا من الليرات الاسترلينية يكفيها،لكي تقوم بتنفيذ العمل الذي تكون شركة اليهود قامت بدراسته وتحضيره. (ويمكن اختيار الأرجنتين أو فلسطين مكانا لتوطين المهاجرين، كما يجب التخلي عن الطريقة المعتادة في التسلل، واللجوء إلى هجرات منظمة).

أعلن هرتزل مدعوما بإسرائيل سانكويل الصحافي البريطاني وماكس نوردو الكاتب الفرنسي وماكس بودن هايمر من كولونيا في ألمانيا عن افتتاح اكتتاب لتمويل مشروعه. غير أنه كان هنالك عدد كبير من اليهود المعارضين للفكرة الصهيونية ففي أمريكا مثلا أعلن بعض الحاخامين أن " أمريكا هي أورشليم اليهود وواشنطن صهيونهم " واحتج حاخام فيينا على الفكرة الصهيونية مؤكدا أن الطائفة اليهودية هي طائفة دينية بحتة، وثارت بعض الجماعات الألمانية ضد " اليهود المتعصبين في روسيا " واقترح أحد

اليهود الدكتور ماير من هانوفر عقد مؤتمر في برلين معاد للصهيونية.

ومع ذلك كان لهرتزل أصدقاء كثيرون فأقام بمساعدتهم مؤتمرا في بال سنة ١٨٩٧ ساهم فيه ٢٠٤ أعضاء بينهم عضوان ينتميان إلى جماعة الماسونية اليهودية الشهيرة: محفل التحالف المقدس. وعرَف ماكس نوردو أهداف الصهيونية العالمية بقوله: " تأسيس وطن يهودي معترف به بصورة شرعية في فلسطين ".

تجابهت ضد الحركة الصهيونية العالمية عدة اتجاهات: فشكل أصدقاء هرتزل الطائفة السياسية التي كان يعارضها حزب الصهيونيين المزراحيين أي المتمسكين بتعاليم الديانة اليهودية الحرفية. وقد تفرع عن هذا الحزب الأخير ١٢٥ مجموعة محلية انتشرت في روسيا، ألمانيا، انجلترا، غاليسيا، فلسطين وفي أمريكا.

وقد أعلنت هذه المجموعات أنها تشكل " جماعة صهيونية تظل متمسكة بتعاليم التوراة والتقاليد في كل مظاهر الحياة اليهودية ومتمشية مع برنامج مؤتمر بال) وشكلت البروليتاريا اليهودية في أوروبا الشرقية حزبا خاصا بها كما تجمع أنصار الصهيونية (الأخلاقية) حول آشر كينزبرج.

وعلى الرغم من الاختلافات البارزة في وجهات النظر فإن جميع الصهيونيين كانوا على اتفاق تام ليحققوا أحلامهم بشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، وخلال زيارة حافلة بالمظاهرات البروتوكولية قام بها غليوم الثاني لبلاد الشرق الأدنى عام ١٨٩٨ استقبل الامبراطور الألماني في القدس بحضور المستشار بيلو وفدا صهيونيا برئاسة هرتزل. وقد

أكد الامبراطور الألماني خلال تلك الزيارة أن محاولات الصهيونية العالمية في فلسطين التي تحترم سيادة تركيا حليفة ألمانيا، تحظى برضاء الامبراطور.

مستندا إلى هذا الوعد بالتأييد حصل هرتزل على مقابلة مع السلطان العثماني، وقدم له خطة تتضمن شراء الاستقلال الإداري للمستعمرات اليهودية المتناثرة في الأراضي الفلسطينية غير أن كبار رجال المال الذين كان يقع على عاتقهم أمر تزويد الصهيونية العالمية بالمال اللازم لتنفيذ مشروعها لم يوافقوا على خطة هرتزل ورفضوا تقديم العون له.

بعد ذلك بمدة أعلن السلطان بأنه يحرم على المسافرين الإسرائيليين المكوث أكثر من ثلاثة أشهر في فلسطين لكن تدخلات السفير الإيطالي خففت من شدة وقع قرار السلطان الذي استقبل هرتزل مرة ثانية ومنحه جميع التأكيدات الضرورية وأنعم عليه بوسام المجيدية لكنه لم يمنحه أي شئ آخر.

التفت حينئذ هرتزل نحو روسيا القيصرية وشخص إلى سانت بطرسبورج حيث كان وزير الداخلية أصدر أمرا بمنع الاجتماعات والمؤتمرات الصهيونية. فبذل هرتزل جهدا كبيرا حتى استطاع أن يحصل من وزير الداخلية على وعد بالمساعدة المادية والمعنوية من قبل حكومته لتنفيذ خطة الهجرة اليهودية. بل ان الحكومة القيصرية وافقت على إجراء مفاوضات مع تركيا بشرط أن تكف المشاغبات السياسية لليهود وأن يساهم المهاجرون في نفقات سفرهم.

وفي المؤتمر الصهيوني السادس الذي جمع في بال **٥٩٢** مندوبا في

شهر أغسطس ١٩٠٣ استقبل الأعضاء برضاء تام تصريحات وزير الداخلية الروسية ورفضوا باستنكار وباجماع من المؤتمرين اقتراح انجلترا الذي يعرض أوغندا الإفريقية كوطن قومي لليهود. ودعم غليوم الثاني الذي كان يفكر بالاستفادة لمشاريع الصهيونيين من تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين علنا.

وهذا ما دعا ماكس نوردو وريث هرتزل الذي توفى عام ١٩٠٤ أن يحول أنظاره نحو الإمبراطور. وقد انفكت الشعبة الألمانية للتحالف الإسرائيلي العالمي من الشركة الأم التي يوجد مركزها في باريس وأصبحت مستقلة تحت اسم آخر. وفي عام ١٩١٤ أصبح لجميع الجمعيات الصهيونية العالمية مركز في برلين، وكانت تقوم بنشاطها تربطها رابطة وثيقة مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية في استنبول الذي كان بقدرة قادر يعين خلال سنوات عديدة من اليهود: أوسكار ستراوس ثم هنري فورجنتو وابراهام الكوس.

وحين اندلعت نيران الحرب العالمية قدر القادة الصهيونيين أن من الأفضل لهم نقل مركزهم الرئيسي إلى لاهاي، لكن المركز الأشد نشاطا استقر في نيويورك حيث تعمل لجنة موقتة شديدة الحيوية والتي ينتسب إليها المالي أوجين مايز رئيس لجنة بنك " الرزرف فيديرال " أكبر مؤسسة مصرفية رسمية في الولايات المتحدة.

كان المتحاربون في حاجة ماسة إلى المعونة المالية، لذلك كانوا جميعهم يتزلفون إلى كبار رجال المال الاسرائيليين. فلكي يحوز الألمان على رضائهم

ظهروا بالنسبة ليهود بولونيا كالمحررين، وأذيعت نشرات وإعلانات بالغة اليديشية (اللغة اليهودية البولونية) بتحرير اليهود، ودعت أفراد الشعب الإسرائيلي أن ينضموا لجانب الامبراطوريات المركزية، كما أعلن غليوم الثاني العالم أجمع بزيارته كنيس لودس اليهودي وعن سماحه بفتح جامعة يهودية في (فيلنا) وبذل الحلفاء من جهتهم جهودا مماثلة، فأخبر الرئيس بوانكاريه البعثة البرلمانية الروسية أن الأغلبية الساحقة من الفرنسيين ترغب في تحسين حالة رعايا القيصر، ووعد هذا الأخير بأن يرعى بعناية تامة جميع سكان روسيا المقدسة "دون أي تمييز في العقيدة واللغة"، ثم وسع منطقة إقامة الإسرائيليين في روسيا .

كتب جورج لويك في الدراسة المشار إليها أعلاه يقول: " أسست في جميع أنحاء العالم لجان للتبرع والمساعدة. ودعيت الحكومات من قبل المنظمات العمالية، مثل اتحاد العمال الأمريكي وحزب العمال، والاشتراكيون الفرنسيون الذين انضمت إليهم رابطة حقوق الإنسان لوقف جميع أعمال الاضطهاد ضد اليهود. وأعطى الرئيس ويلسون الأذن بتعيين يوم يسمى يوم اليهود. وطلب من بعض سكان أحياء باريس أن يستقبلوا في دورهم عشرة آلاف لاجئ كي يوجهوا نحو بلادهم عطف كبار رجال المال الأمريكيين. ولكي يضمن هؤلاء الربح الوفير في جميع الأحوال، أقرضوا المال إلى جميع الفرقاء المتحاربين".

أكد الصهيونيون مرات عديدة تمتعهم تماما بالصفة اللازمة لتمثيل يهود العالم في المؤتمرات التي ستعني بإبرام المعاهدة مع المنكوبين في الحرب لكن عرضهم رفض. وقد قدمت اللجنة الأجنبية المشتركة توكيلا من

جمعيتين يهوديتين في إنجلترا. واعتبرت أن دور تمثيل اليهود يعود إليها. وطلبت عدة جمعيات أخرى هذا الشرف للحياديين. وأخيرا تشكلت لجنة في فيلادلفيا بتاريخ ٢٦ آذار ١٩١٦ تهدف إلى " تحضير مطالب اليهود التي ستقدم إلى مؤتمر الصلح. "

وفي تلك الأثناء زار لندن نحوم سوكولو وجيلينو اللذان كانا يديران منذ الحرب مكتبا صهيونيا في كوبنهاجن، وأطلعهم حاييم وايزمان المبشر الصهيوني على أسرار السياسة البريطانية، وجمعهم مع رئيس تحرير الصحيفة العمالية المسماة " المانشستر غوارديان " التي قامت بحملة لصالحهما. وقد أتاحت هذه الاتصالات إمكانية تأسيس اللجنة البريطانية لفلسطين التي أيدها حالا كل من سير هربرت صاموئيل وآل روتشيلد.

كما اجتمع في لندن سير مارك سايكس، ولورد روتشيلد، جيمس روتشيلد من باريس، هربرت صاموئيل، ونحوَم سوكوكو، وانضم إليهم جورج بيكو الذي أرسله أرستيد بريان ليمثل فرنسا . وتبين بنتيجة الاجتماع أن الجميع يعطفون على المشاريع الصهيونية، وهذا يعد بحد ذاته ترضية وخنوعا لا مثيل له أمام سطوة ونفوذ رجال المال اليهود الذين ساعدو الحلفاء بأموالهم ومدوا يد المعونة بنفس الوقت إلى أعدائهم . وقد صرح سفير فرنسا في لندن جول كامبون بتاريخ ٤ حزيران ١٩١٧:

" إن الحكومة الفرنسية التي دخلت الحرب لتدافع عن شعب اعتدى عليه بدون إنصاف والتي تتابع نضالها لتأمين انتصار الحق على القوة " كذا " لا يمكن إلا أن تشعر بالعطف تجاه القضية الصهيونية التي يتحد فوزها

مع انتصار الحلفاء. " وهذا يعد مخالفة صريحة لاتفاق سابق أبرم مع الشريف حسين الذي وعده الكولونيل لورنس بفلسطين، مقابل المساعدة التي قدمها العرب للخلفاء في صراعهم مع تركيا.

وأخيرا استلم اللورد روتشيلد المالي اليهودي الكوزموبوليتي من السيد بلفور وزير خارجية بريطانيا العظمى رسالة تعلن فيها حكومة صاحبة الجلالة أنها على استعداد لبذل كافة جهودها في سبيل تأسيس وطن قومي لليهود " مع الأخذ بعين الاعتبار أنه سوف لا تتخذ أية تدابير ضد الحقوق المدنية والدينية للشعوب غير اليهودية التي تسكن فلسطين والاحتفاظ بالحقوق والظروف السياسية التي يتمتع بها اليهود في البلاد الأخرى " وهذا يعد كذلك خرقا فاضحا لوعود انجلترا المبذولة للعرب.

إن وعد بلفور يعتبر أحد الأحداث الهامة التي غيرت مجرى الحرب العالمية الأولى. فمنذ ذلك التاريخ أصبح بوسع الحلفاء أن يعتمدوا تماما على كبار رجال المال اليهود في تمويل نفقات الحرب ضد ألمانيا.

أما الجزء الباقي من المنظمات الإسرائيلية التي كانت تنتصر لجانب ألمانيا في بدء الحرب فإنها انحازت بكل صفاقة إلى جانب الحلفاء .ثم شكلت فرقة يهودية في انجلترا انضمت إلى جيش الجنرال اللنبي ودخلت معه إلى القدس بعد أن تخلى عنها الأتراك بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩١٧، وقامت لجنة صهيونية دولية يرأسها حاييم وايزمن بأعباء إدارة البلاد، بالاشتراك مع الإدارة الانجليزية التي عهد إليها بإدارة فلسطين منتدبة من قبل عصبة الأمم لهذا الغرض.

وفجأة حاول الأمير فيصل أن يعارض قضية اليهود وأبدى استعداده للانحياز إلى الانجليز، وذل بالاتفاق مع المندوب السامي البريطاني في مصر، لكن المصالح الاقتصادية التي ضغطت بشدة على هذا الأخير جعلته يتراجع في رسالة وجهها إلى رئيس البعثة الصهيونية الأمريكية السيد فيليكس فرنكفورتر.

ومنذ ذلك الحين بدأت الاصطدامات تقع بين العرب واليهود، وعرفت القدس أياما عصيبة سالت فيها الدماء مما اضطر الجيش الانجليزي إلى التدخل والحكم على جابوتنزكي الصهيوني وزعيمين عربيين بالسجن خمسة عشر عاما. إلا أن رجال المال اليهود لم ينفكوا عن الضغط مباشرة على انجلترا. وأفهم لورد ميشيت رئيس أكبر مشروع للمنتجات الكيماوية، وسير فيليب ساسون الذي يملك مصالح اقتصادية ذات أهمية كبرى في الهند، ولورد بيرستد ممثلا للشركات البترولية، أفهم هؤلاء الحكومة البريطانية أنه يتوجب عليها أن تحترم الوعود التي قطعها المستر بلفور لليهود. وغاب عنهم أن وعودا أخرى قطعت للعرب الذين اهرقوا دماءهم في مساعدة الحلفاء أملا في الحصول على استقلالهم.

وقد كتبت جريدة " فري برس " التي اشتمت رائحة ما جرى في هذا الاجتماع المخجل، تعلق عليه بقولها: " ما دام رؤوساء جميع الأحزاب السياسية الانجليزية خاضعين لأوامر السلطان السياسي والمالي اليهودي، فإنه يحق لنا القول بأن الحكومة البريطانية بما في ذلك الانتيليجانس سرفيس لا تدار من قبل داوننغ ستريت مقر الحكومة البريطانية، أو من وستمنيستر وإنما من قبل " جريت، راسل، ستريت" مقر المنظمة الصهيونية

العالمية في لندن! "

ومهما يكن الأمر فقد انتصر الصهيونيون نتيجة لسيطرة رجال البنك اليهودي العالمي، وصدر بعد مدة قرار الحكومة البريطانية ويا للخجل بتعيين السير هربرت صموئيل مندوبا ساميا لبريطانيا في فلسطين. ولاشك أنه يتحتم على بريطانيا العظمى أن تتلقى شكر هذا اليهودي الذي أتيح له أن يخدم مصالحه المالية في فلسطين وأن يضع أول حجرة صهيونية في هذا البلد العربي ليبني البناء البشع الذي يعد مثلا لأكبر جريمة إنسانية عرفها التاريخ، ما يسمى بدولة إسرائيل لكن بريطانيا نالت مكافأتها عن رحابة الصدر التي بذلتها ضد مصالح عرب فلسطين، فتلقت تكليفها بالانتداب على العراق حيث حصلت على حقول النفط الغنية في الموصل ليستغلها ويستثمرها كبار رجال مال " السيتي ".

الفصل الحادي عشر

البيوتات المالية تتحكم ببريطانيا والكومنولث

إن قصة شركة الرويال دوتش سلسلة من النزاعات الحادة مع منافسين يختلف معهم الاحتكار الانجليزي الهولندي للسيطرة العالمية على البترول، تأسست الشركة الملكية لاستثمار ينابيع البترول في الهند الهولندية عام ١٨٨٩ وكانت محفوفة بالأخطار لما استلم أمورها ديترنج. ولم يكن عمره آنذاك سوى ٣٢ عاما.

ولد ديترنج في هولنده عام ١٨٦٠ تقريبا ونشأ يتيما، ولما بلغ الرابعة عشرة من عمره اضطر إلى كسب حياته من عمله في أحد المصارف وفي الثامنة عشرة دخل في خدمة إحدى شركات التصدير التي كانت تتعامل مع الهند الهولندية وفي العشرين التحق بخدمة أحد فروع هذه الشركة حيث احتل منصبا في الإدارة. وبفضل همته ازدهرت أعمال الشركة ورفع رأس مال شركة الرويال دوتش إلى خمسة ملايين فلورين.

نحن الآن في عام ١٨٩٧ وكل شئ يسير سيرا حسنا في الشركة. وفجأة علم المشرفون على الإدارة أن شركتهم البسيطة معرضة لخطر الابتلاع من قبل شركة ستاندارد أويل التي اشرت أسهم الشركة الصغيرة عن طريق عملائها.

إلا أن ديترنج الحديث العهد في هذه الشركة كان مصمما على معارضة هذا الدمج أما بقية المديرين فكان من رأيهم الاستسلام. لأن مقاومة احتكار يفوقهم مئات المرات في رأس المال غير مجدية، غير أن رأي ديترنج انتصر في نهاية لأمر. وكيما يقي نفسه من خطر تغير في الاكثرية فإنه أصدر مليون ونصف المليون من الأسهم ذات الامتياز.

كانت المعركة تبدو خاسرة سلفا، لأنه لم يكن مع ديترنج لمجابهة روكفلر وملياراته سوى عدة ملايين فقط، رغم كل ذلك فإنه لم ييأس وأخذ يبحث عن أنصار وحلفاء، فكان أول من انضم إليه الاسرائيلي الأريب ماركوس صاموئيل مؤسس بنك صاموئيل وصاحب شركة " شيل ترانسبورت اند ترادينغ " واتفق الطرفان على أن تقوم الرويال دوتش باستخراج البترول في الهند الهولندية.

وفيما بعد انضم إليه روتشيلد وأسس معه شركة الآزياتيك التي تعهدت بتصريف البترول في الشرق حينئذ أحس بنفسه مدعوما من قبل السيتي وان مصيرهما أصبح مشتركا فأخذ يقاوم بنجاح هجمات منافسيه الأمريكيين الغاضبة.

ولم يكتف بذلك بل هاجم العدو في عقر داره وأخذ يمد بالأموال الحزب الديمقراطي خصم الحزب الجمهوري الذي تموله شركة ستاندارد. فشن حملات صحفية شديدة أثارت الرأي العام والبرلمان ضد احتكار روكفلر. وفتح فروعا في الولايات المتحدة الأمريكية: شركة شل كاليفورنيا وشركة روكساتا وغيرهما وتمكن بمهارته من جلب اهتمام أصحاب المصارف

والمدخرين الأمريكيين بهذه المشاريع، هكذا توصل إلى استخراج ٤٣ % من إنتاجه من أرض الولايات المتحدة مما دفع مديري الستاندارد أويل إلى القول بأن احتكاره يمتص بعمد بترول الولايات المتحدة.

إلا أنه وجه أكبر ضربة إلى روكفلر بشرائه شركة مكسيكان ايغل المستقلة التي تملك امتيازات بترولية واسعة في المكسيك وكميات هائلة من المعدات ولها أسطول خاص، والتي أخذت تخصص انتاجها لشركة شل – رويال دوتش بعدما كانت تسلمه لشركة ستاندارد، ثم امتدت سيطرة ديترنج بعد أمريكا الشمالية والوسطى إلى أمريكا الجنوبية، فبسط الاحتكار الانجليزي الهولندي نفوذه في فنزويلا حيث دعم الديكتاتور جوميز، وفي الأرجنتين حيث أخذ يمد الشركات المعادية لأمريكا بالأموال. أما في كوستاريكا فقد كانت المعركة حامية وأزيحت شركة ايليوت التابعة لرويال دوتش عن امتيازاتها السابقة إثر إحدى الثورات. وكانت إحدى الشركات الأمريكية المنافسة تعمل من خلف الثوار، فاضطرت الرويال دوتش إلى الاستسلام وعقدت مع منافستها اتفاقا. إلا أن هذا الاتفاق لم يحل دون متابعة الحرب بين الفريقين بصورة سرية.

وكانت المعركة أحمى وطيسا في منطقة آبار بترول الشرق الأوسط، فمنذ عام ١٩٠١ أعطى شاه إيران لشركة بريطانية " حق التنقيب والاستثمار خلال ستين عاما وذلك عن كل البترول الإيراني ما عدا المقاطعات الواقعة على بحر قزوين".

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى تنازعت القوات الألمانية التركية مع

القوات الانجليزية العربية على هذه المنطقة من العالم بحدة لا يمكن حتى لوجود الأراضي المقدسة في هذه المنطقة من تفسيرها. وانتصرت انجلترا وبسطت " السيتي " سلطانها على هذه الثروات الكامنة. وارتفع إنتاج الانجلو برسيان لدرجة فاضت عن حاجة الأسطول البريطاني مما حدا بالأميرالية التي تملك ٦٥ بالمائة من رأسمال الشركة إلى التفكير في تصريف الفائض.

وفي سبيل ذلك وجدت نفسها مضطرة إلى الاشتراك مع أحد الاحتكارين الأكبرين في العالم. فعقدت اتفاقا مع الشيل رويال دوتش رابطة مصالحها بمصالح ديترنج، وأصبح من الضروري إيجاد أسواق لتصريف البترول، ووقع اختيار الشيل رويال دوتش على السوق الفرنسية.

كانت هذه المرحلة تقتضي أن لا تعثر فرنسا بشكل من الأشكال على البترول سواء في أرضها أو في مستعمراتها لتبقى ميدانا صالحا لتصريف الفائض من الإنتاج لأن ذلك يعني خراب شركة شيل. فوقَع الساسة البريطانيون الذين لا يستطيعون أبدا رفض مطالب شركة شيل رويال دوتش اتفاقا في سان ريمو ليزيحوا الستاندارد اويل من السوق الفرنسية.

وقد دشن هذا الاتفاق الذي عقد عام ١٩٢٠ " سياسة بريطانية فرنسية للبترول في رومانيا وآسيا الصغرى وأراضي الامبراطورية الروسية القديمة وغاليسيا والمستعمرات الفرنسية ومستعمرات التاج البريطاني".

وهكذا حصرت فرنسا حصرا فعليا حق بيع البترول في أراضيها وفي مستعمراتها بشركة شيل رويال دوتش، وذلك مقابل حصة في بترول العراق

ولولا المساعدة التي قدمها زاخاروف لكان من الصعب جدا على ديترنج أن يفرض مثل هذه الشروط على فرنسا.

إن مجموعة الشيل –رويال دوتش الاحتكارية تتألف حاليا من شركات عديدة وتتحكم بـ ٤٩ شركة بترولية في العالم ومقر هذا الاحتكار الضخم موجود في مدينة لاهاي أما المركز العصبي ففي مدينة لندن. إن السيتي هي التي توجهه كما توجه البرلمان والصحافة وكما كانت تحكم ما كان يسمى في الماضي بالإمبراطورية والمسمى حاليا بالكومنولث.

حين قال ويرسينج في كتابه "مائة أسرة تحكم الامبراطورية" إن أصحاب المصارف هم أسياد انجلترا الحقيقيون، لم يكن مبالغا وإن شركة الشيل –رويال دوتش المرتبطة بمصرف لازار اخوان هي من وسائل هذه السيطرة. وهناك حكام آخرون في طليعتهم النواب الوقورون الجالسون في مجلس العموم.

ففي بداية الحرب كان ١٨١ نائبا من ٤١٥ من مديري الشركات المالية أو التجارية أي بنسبة ٤٤ بالمائة. وكان هؤلاء النواب لا يشغلون أقل من ٧٧٥ منصبا في مجالس إدارة أهم المصارف والمشاريع الصناعية وشركات الملاحة وبيوت التصدير الموجودة في البلاد ومنذ مدة طويلة يوجد ممثلون في البرلمان عن المصارف البروتستانتية الخمسة المهمة شأنها في ذلك شأن المصارف الإسرائيلية التي تشرف مع الخمسة الكبار على الاقتصاد البريطاني.

إن تدخل رجال المال في الشؤون العامة كان واضحا كل الوضوح

خلال الحرب، فقد شاهد الجميع مثلا ان اللورد ستامب مدير بنك انجلترا و " ملك الخطوط الحديدية " أصبح بصورة رسمية الدكتاتور المهيمن على الاقتصاد البريطاني، والسير دونكان الذي كان وزيرا أثناء الحرب هو من أقطاب الفولاذ وعضو في مجلس بنك انجلترا الوقت.

كما أن رؤساء الوزارة البريطانية لم يشذوا عن هذه القاعدة، فقد أتهم لويد جورج ذات يوم آل تشامبرلان بأنهم بنوا ثروتهم الطائلة ببنائهم معسكرات اعتقال للبوير. إن هذا الأمر معروف تماما في بريطانيا حتى أنه قيل: "كلما اتسعت رقعة الامبراطورية ازدادت أعمال آل تشامبرلان.

والسير ونستون تشرشل مدين بحياته السياسية للسير كاسيل الثري الإسرائيلي. والمستر انطوني أيدن أيضا يعود ارتفاع نجمه إلى الأوساط المالية حتى قيل إن السبب في نجاحه السياسي هم رجال المال أكثر من أن يكون السبب أناقته الطبيعية ومعرفته التامة باللغة الفرنسية.

وما داموا بحاجة إلى الصحافة فإن السياسيين البريطانيين الذين يحسبون أنهم متحررون من التأثير المباشر لرجال المال يبقون مع ذلك تابعين للسيتي، لأن الرجل المهتم بالشؤون العامة يلجأ إلى الصحف لتنشر له خطبه وتبرز تصريحاته.

إن السياسي الذي تكف الصحف عن التحدث عنه خاسر سلفا. لذلك يبذل كل جهده كي يربح عطف الصحف النافذة، فالصحافة الكبرى في بريطانيا ملك للاحتكارات الرأسمالية ومن الناحية المالية تتحكم خمسة احتكارات بأكثر من ثلث الصحف اليومية ونصف صحف يوم الأحد.

هذه الاحتكارات هي: وتمرير، ويستمينستر بريس، بروفانسيال، نيوز بيبرز، بير أخوان، بيفر بروك.

أما الأوساط التي تتحكم بالسياسة والصحافة فكانت فيما مضى تفرض سلطانها على الامبراطورية ولئن انفصلت بعض البلدان عن التاج البريطاني فإنها لم تقطع صلاتها بالسيتي فآل ساسون الذين كانوا يتمتعون بنفوذ بالغ في عهد الامبراطورية في الهند ما زالوا محافظين على مصالح ضخمة في دولة نهرو أما دولة اتحاد جنوبي أفريقيا المتمسكة بالوطنية تمسكا كبيرا فتقع تحت نفوذ رجال المال في لندن الذين يشرفون على مناجم الذهب والألماس.

وهكذا نرى أن بريطانيا كانت تستطيع دونما خوف كبير إعطاء الاستقلال السياسي للبلاد التابعة لها ما دامت مطمئنة على مصالحها الاقتصادية والمالية إذ أن في بلاد الكومنولث، كما في لندن تبقى القيود الذهبية أجدى من قسم الإخلاص في سبيل المحافظة على الارتباطات والعلاقات.

الفصل الثاني عشر

امبراطورية كبار رجال الأعمال

صرح الرئيس ويلسون الذي كانت تتخلل حياته من حين لآخر لمحات خاطفة من التعقل، قائلا: "لا يوجد إنسان من بين المطلعين على تطور الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا ويتبين بأنه من المستحيل عمليا الحصول على اعتماد أو قرض دون معونة هؤلاء الذين يسيطرون على الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وليس هنالك من شخص يغيب عنه أن كل إنسان يحاول منافسة كبار رجال الصناعة منفردا بطريقة صنع بعض المنتجات التي يقوم بإنتاجها تحالف من كبار رجال المال فإنه يتعرض للدمار والخراب إذا لم يرض ببيع مؤسسته أو التنازل عنها".

إن كبار رجال المال والصناعة واتحادات الشركات يسيطرون سيطرة تامة على جميع مرافق الاقتصاد الأمريكي. ويعود منشأ الرأسمالية الأمريكية فيما وراء الأطلنطي إلى زمن حرب الانفصال. ونحن نقصد بذلك أن تطورها بدأ منذ ذلك الحين، وخاصة على عهد الرئيس اندرو جاكسون الذي انتخب سنة ١٨٢٨، وكان المزارعون قد توصلوا في ذلك الحين إلى التخلص من التجار وأصحاب البنوك.

كانت أمريكا تظهر بالنسبة للعالم كدولة يتمتع سكانها بمساواة نسبية في شروط المعيشة. وقد كتب "توكتيل" بعد عودته من زيارة إلى الولايات

المتحدة بأنه لم ير هنالك أية مدن واسعة أو ثروات ضخمة أو مشروعات إنتاجية كبيرة. وفقا لما قاله لويس كوراي فقد كان ٨٠ بالمئة من عمال المدن والحقول يملكون أدوات للإنتاج، ومع ذلك لم تدم هذه الحالة سوى بضع سنوات، لأن أولى الشركات التي يجاوز رأسمالها المليون دولار بدأت بالظهور، ففي نيويورك مثلا حوالي عام ١٨٤٠ كان هنالك ٧٩ شخصا يملكون ثروات تقدر على الأقل بـ ٥٠٠ ألف دولار ومن بينهم ١٩ شخصا كانوا يملكون ما يزيد على المليون.

في هذه الفترة دب الخلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرأسمالي، وكما لاحظنا بالنسبة لفرنسا، فإن المشرفين على الاقتصاد التجاري والصناعي المستقرين بصورة رئيسية في شمال البلاد كانوا يريدون تحطيم ودمار هؤلاء الذين كانوا متمسكين في الجنوب بمبدأ التبادل الحر والاقتصاد الزراعي.

وكما هو الحال بالنسبة لفرنسا فإن الصناعيين استندوا في معركتهم على الطبقات العاملة ليسحقوا خصومهم. لكن الأمور طالت على هذا المنوال دون أن يحصل أي من الطرفين على نتيجة حاسمة، إلى أن اتخذ رأسماليو الشمال مبررا بتحرير عبيد الجنوب، فاحتلوا المقاطعات الجنوبية وقضوا على مقاومة خصومهم بعد حرب دامت ثلاث سنوات.

كتب دانيال جيران يقول: "كان من نتائج هذه الحرب أنها بعثت في اقتصاد الولايات المتحدة روحا جديدة نحو التطور والازدهار الصناعي. وبالطبع فإن الشعب هو الذي كان يدفع نفقات الحرب، إلا أن تجارة

الأسلحة ومضاربات البورصة ضمنت الربح الوفير لرأسمالي الطرفين. وقد شعر لنكولن قبل موته بقلق شديد من نتائج الحرب الأهلية التي أدت إلى تمركز الثروات في أيدي عدد قليل من الناس وسيطرة سلطان المال على الحكم. وتخلت المنافسة الحرة عن المقاومة وأفسحت المجال إلى وحدات صناعية كبيرة عوضا عن الوف الخلايا المستقلة. كما تركزت الثروات في أيدي أصحاب البنوك، الأمر الذي أتاح لهم السيطرة على الصناعة، وحل عهد الاحتكارات مكان الحرية الاقتصادية. "

أصبحت الثروات التي كانت موزعة بشكل عادل في زمن زيارة توكتيل لأمريكا، متمركزة بين أيدي بعض أصحاب الامتياز. ومن سبعة مليارات في سنة ١٨٥٠ وصلت الثروة الوطنية عام ١٨٩٠ إلى ٦٥ مليارات من الدولارات منها ما يعادل النصف يعود إلى ٤٠ ألف عائلة، أي ما يعادل ٣٥٪ من السكان، وتابع جيران يقول، " إن زمن الديموقراطية الزراعية تحول إلى العصر الذهبي للرأسمالية حيث تسيطر بعض سلالات العائلات الكبرى على حياة بلد كبير" تضاعف تمركز الثروات الصناعية بشكل مستمر.

وكان هذا العصر عصر كبار رجال الصناعة أمثال جولد، فاندربلت، كاريني، هاريمان، بييربونت مورغان، وروكفلر. وبعد أن قضى هذا الأخير على منافسه وحَد جون د. روكفلر عام ١٨٨٢ الصناعة البترولية في احتكار واحد تحت اسم الستاندارد أويل. وأتاح بنفس الوقت إفلاس ٤٠٠ شركة خطوط حديدية (بشكل مفتعل)، تأسيس كبرى الاحتكارات في ميدان النقل بالخطوط الحديدية. واختتم أخيرا مورغان سلسلة

الاحتكارات فأسس في مطلع القرن العشرين الشركة الضخمة المعروفة باسم (اليونايتد ستيل كوربوريشن) برأسمال يزيد على مليار دولار، هذا الاحتكار الذي لم يزل حتى الآن أكبر اتحاد صناعي في الولايات المتحدة.

واستطاع بنك مورغان بواسطة الفورست ناشيونال بنك وحلفائه أن يسيطر منذ ١٩١٢ على ٣١٤ شركة مختلفة يبلغ مجموع رأسمالها ٢٢ مليارا من الدولارات، وقال جيران: "كانت كل حرب تتميز بحلول مرحلة جديدة في ازدهار ديكتاتورية كبار رجال الأعمال فشجعت مثلا الحرب الإسبانية الأمريكية عام ١٨٩٨ تمركز الصناعة الثقيلة وأنجبت حرب ١٩١٤ – ١٩١٥ امبراطورية احتكارية جديدة هي أسرة (دوبون) التي سيطرت على مجمل المعامل الكيماوية وعلى جزء كبير من مصانع الأسلحة الخفيفة، ودخلت كذلك في ميدان صناعة السيارات الحديثة. ومن أشهر شركات صناعة السيارات الجنرال موتورز التي أسست عام ١٩٠٨ وسيطرت عليها أسرة (دوبون) فبدأت منذ الحرب العالمية الأولى باحتكار هذه الصناعة.

ومن بين جميع شركات السيارات صمد فورد وحده أمام هجوم الجنرال موتورز،واستطاع أن يبقى مستقلا ويطور أعماله الخاصة على الرغم من المنافسة العنيفة التي كان يلقاها من الجنرال موتورز والخصومة المتزايدة من قبل كبار أصحاب البنوك الذين لم يقبلوا أن يصمد أحد الصناعيين أمام بأسهم وقوتهم.

وتابعت الصناعة طريق التمركز والتكاتف بشكل متسارع خلال فترة

الازدهار الاقتصادي (١٩٠٩ – ١٩٢٥) وأصابت بشكل خاص المشاريع ذات الأهمية العامة كشركات الكهرباء والغاز والماء والخطوط الحديدية . ففي خلال أربعة أعوام زالت من الوجود ٤٥٨٣ شركة صناعية عن طريق امتصاصها وضمها من قبل الشركات الكبرى المهيمنة. ثم تباطأت هذه الحركة بعد أزمة ١٩٢٩ وحلول الانهيار الاقتصادي، فاستغل كبار الصناعيين نفوذهم لدى الدولة لتطبيق ما سمي بالاتحاد القسري، وصدر لهذا الغرض قانون خاص في عهد الرئيس روزفلت.

أما الممتنعون من الرأسماليين عن الانضمام إلى اتحادات صناعية فإنهم يقعون تحت طائلة القانون. إلا أن الرئيس روزفلت شعر بعد فوات الأوان بأن هذه الاصلاحات أدت إلى زيادة سطوة رجال المال فأعلن في رسالة له إلى الكونغرس بأن أمريكا تعاني (تمركزا لسلطان رأس المال الخاص لم يعهد له مثيل في التاريخ) وسرد بعد ذلك قائمة هذا التمركز الاقتصادي فقال: " ٠،١ من جميع الشركات المساهمة المغفلة التي تنشر حسابات سنوية نهائية تملك ٥٢٪ من الرأسمال الإجمالي لهذه الشركات. وأقل من ٥٪ من الشركات نفسها تمتلك ٨٧٪ من الرأسمال الإجمالي ٠،١٪ من هذه الشركات تقبض ٥٠٪ من الدخل الصافي العام أقل من ٤٪ تتقاضى ٨٤٪ من مجموع الأرباح. "

وبين بعد ذلك هذا التناقض المريع فأضاف بقوله: " ٤٧٪ من العائلات الأمريكية والمواطنين الذين يعيشون منفردين لا يتجاوز دخلهم ١٠٠٠ دولار، ومن الطرف الآخر للسلم الاجتماعي يتمتع ١،٥٪ من العائلات الأمريكية بدخل يقدر بنفس المبلغ العائد لدخل الـ ٤٧٪ من

العائلات الملمح إليهم أعلاه ". ونشرت بعد ذلك لجنة الأبحاث الوطنية للكونغرس دراسة يستدل منها على أن ثلثي أموال الـ ٢٥٠ شركة أمريكية رئيسية كانت تحت سيطرة الثماني مجموعات التي ستتكلم عنها فيما بعد.

ظهرت الشخصيات التي أعدت العدة لهذا التمركز الرأسمالي خلال الحرب الانفصالية. فقد أثار توقف البنوك عن الدفع عام ١٨٦٢ عددا من التفليسات. ففي دول الشمال بلغ عدد المحلات التجارية التي اضطرت إلى إغلاق أبوابها ١٢،٠٠٠ أما أوراق النقد فقد فقدت ما يعادل نصف قيمتها وفي دول الجنوب كانت العملة الورقية تقدر أقل من قيمتها بعشرة أضعاف.

وفي الوقت الذي كان فيه كل شيء يتحطم وينهار حول الناس، والرعب والقلق يتحكم في قلوب السكان، انفسح المجال أمام بعض الرجال البارعين كي يثروا ويشكلوا بعد وقت قليل حفنة من الارستقراطيين الحقيقيين.

هؤلاء الرجال يدعون كورنيليوس ڤاندربيلت، أندرو كارينجي، جون دي روكفلر، جون بيير بونت مورفان. ففي عام ١٩٦٢ كان فاندر بيلت يبلغ الثامنة والستين من عمره وقد كان غنيا منذ ذلك الوقت إذ قدرت ثروته بأكثر من مليون من الدولارات وقد ربح هذه الدولارات من إدارة شركات الملاحة التي كانت تحظى بمساعدة الدولة.

وقد كانت حكومة الشمال ف بحاجة لفنيين في ملاحة السفن ووقع اختيارها على فاندر بيلت فكلفته بتحضير اسطول معد للحملة التي كان

الشماليون يتأهبون لتوجيهها ضد المرفأ الرئيسي للجنوبيين (أورليان الجديدة) وقد باع هذا الشيخ الماكر إلى الدول سفنا بالية لم تستطع أن تتحمل البحر ولو لمدة قصيرة وباثمان تعادل ضعف الثمن الذي دفعه إلى أصحاب السفن.

وكما هو الحال لدى فاندربيلت فإن جون مورغان كان هو كذلك يقوم بتزويد الحكومة وتموينها. ولم يكن يبلغ الخامسة والعشرين من عمره حين اندلعت نيران حرب الانفصال. كان والد مورغان وهو بروتستانتي متزمت ومن أصل بريطاني شريكا للبنك الانجليزي يابودي وشركاه.

علم مورغان بواسطة هذا البنك الذي كانت له علاقة ودية مع الشماليين أن هؤلاء في حاجة ماسة إلى الأسلحة والذخيرة وفكر مورغان الشاب بأن الشخص الذي سينجح في تزويدهم بتلك الأسلحة سيصبح ولا شك رجلا غنيا فاشترى بواسطة أحد الأشخاص من أحد المخازن الأسلحة القديمة في نيويورك ٥٠٠٠ بندقية من الطراز القديم يعلوها الصدأ بسعر ٥،٣ دولارا للقطعة. ثم باع هذه البنادق إلى حاكم سانت أويس " الجنرال فريمون " بسعر ٢٢ دولارا للقطعة. لكن مركز أركان الحرب للجنرال فريمون الذي اشتبه في هذه الصفقة المريبة أيدي بعض التردد في تسديد قيمتها واحيل الأمر إلى المحاكم لتفصل فيها.

عرضت الحكومة الشرقية أن تدفع نصف المبلغ المتفق عليه فقط غير أن الممون رفض ذلك واشترط أن يدفع له المبلغ بكامله. ونجح مورغان أخيرا في الحصول على قرار لصالحه من محكمة ثانية فقبض ١١٠ آلاف

دولار محققا بهذا ربحا وفيرا يعادل ٥٠٠،٩٢ دولار.

خلال نفس الفترة كان اندرو كارينجي يشغل منصب مساعد مدير النقليات في وزارة الحرب بواشنطن. كان طموحا واجتماعيا. كان هذا الوجه الاسكتلندي الصغير الطموح يعتقد بأنه من الواجب عليه أن يستفيد من منصبه لإقامة معمل خلال الحرب يصنع فيه القضبان الحديدية ويحول جميع الطلبات إليه بواسطة الإدارة الوزارية التي يعمل فيها.

أما جون د. روكفلر فقد كان أحد الشركاء في بيت من بيوتات البورصة. كان متواضع المنشأ ويربح أربعة دولارات أسبوعيا في أحد المحلات التجارية. إلا أنه كان يحمل في قرارة نفسه مبادئ جدية للغاية فمثلا كان يؤمن بأن " الله هو دائما معي " ويضمر بالإضافة إلى ذلك احتقارا بارزا لكل ما يتعارض مع مصالحه. " يجب ألا نفرق بين الرجال والبضائع أننا نأخذها عند الحاجة إليها ونستعملها ثم نلقيها جانبا عندما تكف حاجتنا إليها. يجب على الإنسان أن يبقى محافظا على زمام نفسه وأن يعرف هدفه في الحياة.

كان روكفلر أحد الذين تنبأوا بمستقبل صناعة البترول فضارب على هذه المادة في بدء حرب الانفصال ثم أسس مع بعض الشركاء مصفاة ونجح في رفع ثمن برميل البترول من ١٠ سنتات إلى ٨ دولارات. ثم رأى أنه من الصعب عليه أن يقتسم مع شركائه أرباح المشروع الذي يديره فعمل على حل الشركة وخلال عمليات التصفية اقترح وضع المشروع في المزاد العلني، وحينئذ يحق للشريك الذي يدفع الثمن الأكبر امتلاك المشروع.

وبما أنه كان الوحيد من بين شركائه، الذي يستطيع أن يحصل على مبلغ ضخم فإن المزايدة رست عليه ودفع ٥٠٠٠،٧٢ دولار بعد أن أصبح وحده صاحب الشركة التي أسسها.

باستثناء كورنيليوس فاندر بيلت العجوز كان جميع مموني الحرب الذين أتينا على ذكرهم من الشبان اليافعين لم يتجاوز عمر أكبرهم السادسة والعشرين. ومنذ الحرب أصبحت قيادة الأعمال في أيديهم وخلف هؤلاء الرجال الممتلئين حيوية والذين لاتهمهم مبادئ الأخلاق، أصحاب بنوك الشيوخ الذين كانوا يقبعون بلا حركة في زوايا مصارفهم.

وإذا كنا لم نشر إلى اسمي فاندر بيلت وكارينجي إلا على سبيل الذكرى فإن مورغان وروكفلر يشغلان حتى الآن مرتبة مرموقة. وتشكل هاتان المجموعتان مع بنك كوهين، لوب وشركاهم " الشجرة الضخمة " الثلاثة الكبار في الاقتصاد الأمريكي.

ويعرف الرأي العام الفرنسي تمام المعرفة بنك مورغان الذي ساهم عقب الحربين الكبيرتين في عامي ١٨٧١ و١٩٢٤ في قروض حكومة الجمهورية الفرنسية. ويظهر أن هذه الأخيرة لم تشعر بالرضاء التام حيال هذه المساهمة لأن بنك مورغان أظهر في كلتا الحالتين طمعا كبيرا.

غير أن السيد مينوفيه أوضح أن قرض عام ١٩٢٤ كان أكثر ضررا بالنسبة لفرنسا من قرض عام ١٨٧١ فكتب يقول: " بينما كان مورغان ينشد في عام ١٩٧١ الحصول على ربح عادي مالي بواسطة الفائدة التي كانت تعد في ذلك الزمن فاحشة وهي ٥،٧٪، اشترط مورغان في عام

١٩٢٤ لكي يوافق على فتح الاعتمادات المعروفة تحت اسم قرض مورغان أن يكون له بالإضافة إلى فائدة المبلغ حق التأثير والتدخل في السياسة الفرنسية. لدرجة أن أحد الأشخاص تساءل إذا لم يكن بوانكاريه قد وضع فرنسا تحت حماية رجل المال الأجنبي على طريقة الصين أو فنزويلا ".

وقد أتاحت الحرب الأخيرة الفرصة لمورغان كي يزيد من تأثيره ويضاعف أرباحه ومن الصعب تقدير تأثيره، لكن الأرقام تستطيع أن تكشف لنا عن أرباحه وقد أبرمت الحكومة الأمريكية وفقا للإحصاءات الرسمية عقودا تفي بحاجات الولايات المتحدة الحربية التي تقدر قيمتها بـ ١٧٥ مليونا من الدولارات، وكان الطرف الآخر في هذه العقود كبرى الاحتكارات الأمريكية فاستلمت مائة شركة ٦٧٪ من مجموع التقديمات.

وقد كتب دانيال غيران يقول: " أنشأت الحكومة الأمريكية بعد ذلك على نفقتها (أو بالأحرى على نفقة المكلف الأمريكي) مصانع جديدة وحسنت وجددت أوائل المصانع الخاصة . وبقيت الأغلبية الساحقة من هذه التجهيزات (بقيمة ١١،٥ مليار دولار) صالحة للاستعمال خلال زمن السلم. كان ما يعادل ٢٥٠ احتكارا قد استلموا خلال الحرب إدارة ٧٧،٤٪ من هذه التجهيزات الجديدة ثم سمح لهم بعد ذلك حين انتهت الحرب بحيازة هذه التجهيزات مقابل ثمن بخس.

ولقد أتيحت لي فرصة زيارة هذه المعامل الرائعة التي تلمع جدة في مدينة ديترويت وفي كنساس سيتي وسان دييجو وغيرها من الأمكنة. لكن

معامل الفولاذ الحديثة بهرت نظري أكثر من غيرها، هذه المعامل التي شيدت على حساب المكلف الأمريكي ثم بيعت أو بالأحرى منحت مقابل لقمة خبز إلى شركة اليونايتد ستيتس ستيل ".

ويجب أن نذكر الآن لكي نتمكن من استيعاب ما تقدم أن اليونايتد ستيتس ستيل كوربوريشن التي تعد أكبر وأضخم مشروع صناعي أمريكي هي في الواقع ملك لمورجان.

وفاقت أرباح اليونايتد ستيل بعد الحرب أرباح الحرب نفسها بسبب تخفيض الضرائب والرسوم وانعدام مراقبة الأسعار. ففي خلال عام واحد ١٩٤٥ -١٩٤٦ بلغت الأرباح الصافية لهذه المنظمة الاحتكارية ٣،٣٣ ميلون دولار أما الجنرال الكتريك أكبر شركة صناعية مختصة بالالكترونيات (وهي تتبع مورغان كذلك) فقد أعلنت زيادة أرباحها الصافية من ٩،١١ مليون دولار عام ١٩٤٠ إلى ٦،٥٦ مليون دولارا عام ١٩٤٨ . وعدا هاتين المنظمتين الاحتكاريتين فإن مجموعة مورغان التي يشكل بنك مورغان لولبها الرئيسي، تسيطر على ١١ شركة خطوط حديدية و ١٢ مؤسسة عامة وبصورة خاصة الأمريكان تلفون اند تلغراف و الكوني جوت كاير كبرى احتكارات القماش. وفي فرنسا تملك مجموعة مورغان مصالح ذات أهمية كبيرة وتسيطر على عدد كبير من الصناعات والبنوك والمشاريع المختلفة.

الفصل الثالث عشر

تمثال الحرية

يعتبر بنك كوهين لوب وشركاه أكبر منافس لمورجان في وول ستريت فقد توصل بعد جهود طويلة إلى احتلال منزلة كبيرة في ميدان النقل بالخطوط الحديدية حيث يسيطر على ١٣ شركة أي ما يعادل ربع الخطوط الأمريكية، وكان يشرف منذ بضع سنوات على إدارة أكثر من عشرة مليارات دولار.

ويعود القسم الأكبر من قوة وسلطان بنك كوهين ولوب وشركاهم إلى التحالفات العائلية التي عقدها حكامه فقد جلب اسحق سليغمان إلى البنك حين تزوج ابنة لوب الثانية تأييد المؤسسة النيويوركية الكبرى المعروفة تحت اسم سليغمان وشركاه وجلب بول وربرغ معه مصرفه المعروف باسم بنك ماكس وربرج، بمناسبة زواجه من أخت لوب. وقد توثقت هذه العلاقات حيث تزوجت ابنة صهر لوب وهو يعقوب شيف من فيلكس وربرج، وكان يعقوب شيف المدير الرئيسي للبنك حتى عام ١٩٢٠.

كان البنك يهتم بصورة خاصة بالخطوط الحديدية فساعد بقوة على إنشاء هذا النوع من وسائل المواصلات، مؤيدا هاريمان أحد ملوك الخط الحديدي ضد الصناعي جيمس ج. هيل. ومن الأمور التي كانت تلفت النظر في أواخر القرن المنصرم (التاسع عشر) أن أقل حادثة تقع بواسطة

الخط الحديدي كانت تلقي انتشارا واسعا في الصحف التي كانت تطلب باستمرار عزل مالكي هذه الشركات بسبب إهمالهم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الركاب. وكانت هذه الحملة المنظمة بمهارة ضد شركات الخطوط الحديدية تعرقل نقل المسافرين الذين بدأوا يتحاشون ركوب القطر الحديدية بسبب انعدام ضمانات السلامة. فانخفضت كمية النقل وانخفضت معها قيم أسهم الشركات.

واغتنم يعقوب شيف هذه الفرصة فاقتني كميات كبيرة من الأسهم والسندات، لدرجة أصبح ما بحوزته من الأسهم كافيا لكي يتمكن من السيطرة على ٢١،٣٠٠ ميل من الخطوط الحديدية. وإذا كانت الحملة الصحفية قد كلفت ٤٠٠ ألف دولار فإن استثمار شبكة الخطوط الحديدية خلال عام ١٩١٠ جلبت ربحا صافيا لبنك كوهين لوب وشركاهم بقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار! ...

كان يعقوب شيف يشرف لحساب مصرف كوهين لوب وشركاه على إدارة عدد كبير من الشركات والمشروعات الصناعية والتجارية منها: الأونيون باسفيك –الوستران تلغراف –الناسيونال بانك أوف كوميرس – الكولومبيا بانك – الخ ...

وحين توفى يعقوب شيف عام ١٩٢٠ خلفه في إدارة البنك ابنه مورتمو شيف الذي توفى بدوره عام ١٩٣١ وترك حصته في الشركة إلى جون مورتمر شيف أحد حكام البنك الحاليين الذي يشرف على عدد كبير من الشركات مثل وستنكهاوس الكتريك كوربوريشن وباسينيك ريلوي الخ

..

وكان آل شيف يشتركون في إدارة البنك مع بول وفليكس وربرج الذي كان يعرف ببراعته الأسطورية في الأوساط المصرفية الأمريكية وعندما توفى عام **١٩٣٧** نعته جريدة المنظمة الصهيونية العالمية وحيته بوصفه (أميرا اختار أن يكون خادم الشعب اليهودي بأكمله).

إن فريدريك وربرج هو أحد شركاء ومديري بنك كوهين لوب وشركاه منذ **١٩٣١** ويشغل في نفس الوقت منصب مدير أو عضو إدارة عدد كبير من الشركات الأمريكية والأوروبية، كما ينتسب إلى مجلس إدارة الاتحاد اليهودي للأعمال الخيرية أما أخوه ادوارد فهو الرئيس العام لمنظمة النداء اليهودي المتحدة أضخم مؤسسة مالية مكلفة بجمع التبرعات وإرسالها إلى الصهيونيين في فلسطين. وكان الأميرال لويس ستراوس أحد شركاء بنك كوهين لوب وشركاه من **١٩٢٩** حتى **١٩٤٧** ولا يزال يحافظ على صلات وثيقة معه. وقد أصبح منذ **١٩٥٣** رئيسا للجنة الطاقة الذرية الأمريكية وهو أخيرا المستشار المالي لأسرة روكفلر محققا بذلك رابطة الاتصال بين (الشجرتين الكبيرتين) اللتين تسيطران على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمتد سلطان مجموعة روكفلر إلى خارج حدود الولايات المتحدة فهي تحتكر بواسطة الستاندارد اويل ما يقرب من ثلثي الصناعة البترولية، ويشرف كذلك على الشيس ناسيونال بانك أحد المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة. وعلاقاته مع بنك كوهين لوب وشركاه ترجع إلى زمن

قديم ولو أنها تضاءلت حاليا (وقت تأليف الكتاب في ١٩٥٤).

ويلاحظ لوينسون أنه خلال نضال هاريمان وشيف للحصول على احتكار الخطوط الحديدية كانت الستاندارد اويل كومباني أكبر مؤسسة صناعية في العالم، تسندها من وراء الستار.

وقد رأينا كيف انفرد روكفلر مؤسس الستاندارد أويل بإدارة الشركات البترولية بعد أن أقصى شركاءه السذج عنها. في ذلك الوقت كان روكفلر يسيطر على ٤٪ فقط من الإنتاج الإجمالي للآبار الأمريكية أي ما يعادل تقريبا ٣٠٠ ليتر يوميا وبعد عدة سنوات، عام ١٨٧٣ عقد جون د. روكفلر اتفاقية سرية مع شركات الخطوط الحديدية التي وافقت بموجبها على السماح له بنقل بتروله بأسعار أقل بكثير من الأسعار الممنوحة لمنافسيه، وفي ذلك الوقت اقتنى روكفلر أولى شاحنات الصهريج وعددها أربعون.

وبينما كان بعض منافسيه يستسلمون أو ينضمون إلى مجموعته كان روكفلر يقتني بواسطة عملائه أسهم عدد كبير من الشركات البترولية الأخرى . وهكذا استطاع خلال أربع سنوات أن يزيل القسم الأكبر من منافسيه وأصبحت الستاندارد اويل تشكل ٩٥٪ من إنتاج البترول في الولايات المتحدة.

واعتبارا من عام ١٨٨٢ أصبح روكفلر يسيطر على كافة إنتاج البترول في الولايات المتحدة بواسطة ٣٩ شركة للتصفية وللنقل والتوزيع موحدة تحت إدارة الستاندارد اويل، برأسمال يقرب من ٧٥ مليونا من الدولارات.

وقد بدأت هذه المجموعة الضخمة منذ ذلك الحين تقلق الحكومة

والإدارة الأمريكية فنشأ عن ذلك دعاوي أقيمت على روكفلر دون أية نتيجة. وفي عام ١٨٨٧ أصدر الكونغرس القانون المسمى (انترسويت أكت) الذي يحرم مبدأ التحالف بين الشركات الصناعية التجارية ويمنع مؤسسات الخطوط الحديدية من تفضيل بعض المرسلين على غيرهم بواسطة تخفيض التعرفات، ثم صدر قانون شيرمان الذي يمنع كل تحالف اقتصادي ويمتد نطاقه إلى أكثر من ولاية.

وتظاهر روكفلر بالخضوع هذه المرة وأعلن حل الستاندارد الويل، لكن الحقيقة كانت خلاف ذلك لأن مديري الاحتكار التابعين لروكفلر ظلوا على اتصال وثيق بين بعضهم البعض وداومت الستاندارد اويل كما كانت في السابق تسيطر على إنتاج البترول الأمريكي.

وفي عام ١٩٠٦ أعلن الرئيس تيودور روزفلت الحرب على الاحتكارات بمناسبة قرب انتخابات الرئاسة. وفهم روكفلر أن الأمر قد أصبح جديا لأنه أحيل إلى المحاكمة في شيكاغو حيث صدر قرار المحكمة بتحريم الستاندارد اويل في ١٤٦٢ مخالفة والحكم عليها كل مرة بأقصى العقوبات ٢٠،٠٠٠ دولار كغرامة أي ما يعادل إجماليا ٢٩ مليون دولار. لكن الحكم لم ينفذ مطلقا ولم يدفع روكفلر الغرامات المطلوبة منه. إلا أن الوضعية الاقتصادية للإحتكار بدأت في الانحطاط وأخذت أسهم ستاندارد اويل بالإنخفاض فسقطت قيمة السهم من ٨٠٠ إلى ٥٠٠ دولار.

ولم ينقذ روكفلر من هذا الموقف الحرج غير موت تيودور روزفلت وتربع خلفه تافت المعروف بضعفه على سدة الحكم في البيت الأبيض.

وقد صرح تافت علنا عن رأيه حول الموضوع فقال بأن القانون المعادي للإحتكارات هو غير منطقي وغير صالح للتطبيق.

وكتب تسافيور هوتكلوك معقبا على ذلك فقال: " منذ الآن ستتجه الحكومة الأمريكية نحو موقف تصبح فيه أكثر فأكثر الممثل الدبلوماسي والعسكري لشركة الستاندارد ... "

إن الستاندارد حاليا تحكم السوق الأمريكية كما تشاء ما منافسوها فليس لديهم من حيلة سوى الاتفاق معها والرضوخ لقانونها، لكنها تصطدم في المستوى الدولي مع الاحتكار الضخم الانجليزي الهولندي المعروف باسم (رويال دوج. شل) ولا يزال الصراع دائرا منذ ما يقرب نصف القرن بين الشركتين للتوصل إلى الهيمنة العالمية.

فلمن يكتب الفوز؟

عدا المجموعات الأربع التي أتينا على ذكرها، هناك مجموعتان أخريان أقل أهمية لكنهما تتمتعان مع ذلك بنفوذ اقتصادي واسع. تسيطر مجموعة ملتون بواسطة المليارين من الدولارات على منطقة بتسبورج الصناعية حيث تملك مصرفين محليين تشرف بواسطتهما على أكبر احتكار للألومنيوم في العالم (الألكوا) وعلى مناجم الفحم وشركات الخطوط الحديدية وعدد آخر من الشركات الكبيرة ومن بينها شركة لالكترونيك وستنجهاوس أما المجموعة الثانية فهي دي بون دي فومور وتسيطر على ثلاثة احتكارات: شركة المنتجات الكيماوية، احتكار الكاوتشوك، احتكار السيارات (جنرال موتورز : كاديلاك، بويك، اولوزموبيل، بونتياك، شيفروليه في

الولايات المتحدة. وأوبل في ألمانيا. وفوكسهول في بريطانيا العظمى).

إن احتكار دي بون يشكل أحد البيوتات التي تتمتع بقوة ونفوذ عالميين فلا يقتصر دورها على الأمور المالية والصناعية وإنما يتعداها إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. وكانت هذه الشركة التي تسجل وسطيا شهادة اختراع جديد كل يوم قد امتصت قبيل الحرب العالمية الأولى أكثر من مائة شركة منافسة.

وتلعب شركة دي بون في ميدان إنتاج المواد الكيماوية دورا مماثلا للدور الذي تلعبه اليونايتد ستيش ستيل في ميدان المعادن والجنرال الكتريك في الكهرباء والستاندارد أويل في صناعة البترول وتتمتع جميع هذه الاحتكارات بامتياز التكلم باسم جميع مصالح شركاتها وتمثيلها لدى الإدارات المختلفة أي لدى السلطات التشريعية والسلطة التنفيذية وأركان الحرب والجامعات والمحاكم.

الفصل الرابع عشر

وول ستريت يحكم في واشنطن

أبدى المسيو اندريه زيجفريد الذي لا يمكن أن ينعت بصفة عدو كبار رجال الأعمال، دهشته في جريدة الفيجارو من تعاظم سيطرة الأوساط المالية الكبرى على حكومة الرئيس ايزنهاور فكتب: " كان الرئيس ترومان يجنح إلى اختيار مساعديه من بين ممتهني السياسة أما الرئيس ايزنهاور فقد ملأ البيت الأبيض برجال الأعمال لأنه يؤمن بقدرة رجل الأعمال في إدارة أمور الدولة، ليس على طريقة الصناعي المتوسط ولكن على نموذج الرئيس –المدير العام، فالحكومة بالنسبة للرئيس ايزنهاور يجب أن تدار من قبل هؤلاء. انظروا مثلا إلى هذه الوزارة فهي تتألف من: ستة من كبار رجال الأعمال، وأحدهم لا يقل شأنا عن مدير الجنرال موتورز، محاميان أحدهما في الواقع هو رجل أعمال كذلك، ومن بين الثماني شخصيات التي تتألف منها الوزارة اثنان فقط دالس وبراونل يتمتعون بقسط من التجربة في ميدان السياسة " .

لم تقع الولايات المتحدة في أي فترة من فترات تاريخها الطويل تحت سلطان رجال المال كما هي الحال في عهد رئاسة ايزنهاور حتى روزفلت وكانت تربطه صلات وثيقة مع بعض كبار أصحاب البنوك الإسرائيليين، لم يذهب بعيدا إلى هذا الحد، فجميع مقاليد الأمور هي في يد الفئات الاقتصادية المتحكمة، وبلغ تحكم وول ستريت والصناعة الكبرى في

القضايا العامة درجة دفعت مجلس الشيوخ الأمريكي إلى معارضة التعيينات الصادرة عن الرئيس ايزنهاور وذلك استعمال حق الفيتو الذي منحه إياه الدستور.

ويعطينا الخبر الذي نشرته إحدى الجرائد اليومية فكرة شاملة عن تسلط وتحكم الاحتكارات في إدارات حكومة الحزب الجمهوري: " أعلنت الحكومة الأمريكية عن عزمها على توقيع عقد بمائتي مليون دولار مع الجنرال موتورز لصنع دبابات متوسطة الحجم من طراز م–٤٨ وكانت هذه الدبابة تصنع حتى ذلك التاريخ في معامل شركة كرايزلر . إلا أن الجنرال موتورز استطاعت أن تحصل على الطلبين بعد أن عرضت أسعارا أكثر ملاءمة.

وهكذا تطبق الحكومة الأمريكية المبدأ الذي أوصى به شارل ويسلون وزير الدفاع الوطني والقائل بأن الإنتاج يجب أن يتمركز لكي يعطي مردودا جيدا ".

وقد علقت بعض الجرائد الأمريكية بشئ من السخرية والتهكم على ظروف توقيع هذا العقد فذكرت بأن المستر ويلسون وزير الدفاع الوطني كان يشغل منصب مدير الجنرال موتورز قبل أن يدعوه الرئيس ايزنهاور لينضم إلى وزارته.

وقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكي بعد مناقشات طويلة تصديق الإتفاقية وعلق موافقته على تخلي المستر ويلسون عن ملكية أسهمه في احتكار الجنرال موتورز. والواقع أن شارل ويلسون كان يملك مع زوجته

٥١،٥٠٠ سهم، كما كان بنفس الوقت مديرا لعدد من الشركات الأخرى مثل التكساس اللينويز ناتورال كاز –التي يملك ما يعادل عشرة ألاف سهم من أسهمها.

وعلى الرغم من التأكيدات التي أعطاها وزير الدفاع الوطني فإنه من الصعب على المرء أن يأخذ كلام المستر ويلسون على علاته ويعتقد بأن هذا الأخير لن يبدي عطفه تجاه الجنرال موتورز.

إن حالة المستر ويلسون ليست الوحيدة من نوعها فقد أعلن الرئيس ايزنهاور عقب انتخابه رئيسا للولايات المتحدة بأنه يعتزم تعيين فنيين من ذوي الاختصاص في المناصب الرئيسية للدولة، وأصدر بعد ذلك قراره بتعيين أفراد لجنة المستشارين الاقتصاديين وهم ثلاثة كان لأحدهم فقط صفة الرأسمالي: نيلسون روكفلر.

وقد زادت بعد مدة قصيرة حدة هذا الاتجاه لدى تعيين الأعضاء الممثلين للرأي العام في (لجنة دراسة أمور التجارة مع الخارج) فقد حوت هذه اللجنة في عهد رئاسة مستر راندال صاحب معامل الفولاذ الشهير ستة أعضاء آخرين بينهم خمسة من كبار رجال المال والصناعة جرى تعيينهم من قبل الرئيس ايزنهاور.

ولا شك أن طريقة اختيار الرئيس ايزنهاور لأعضاء حكومته وبقية الإدارات الهامة يؤكد أن ما سبق بيانه لا يعد من قبيل الصدفة: منحت وزارة الخارجية إلى جون فوستر دالس الذي كان يعمل في مكتب سولتيان وكرومويل أداة الاحتكارات العالمية أمثال امبريال كيميكال وأميريكان

كوربوريشن، كما استلم وزارة المالية جورج مورفي صاحب بنك وصناعي من كليفلاند وكان يشغل منصب مدير شركة البتسبورغ كونسوليدتيد كول كومباني. وعين أحد مديري الجنرال موتورز السابقين لأشغال منصب وزير الدفاع المساعد ويدعى روجيه كيز أما المستر روبير ستيفنز أحد كبار شخصيات الفيديرال روزرف بانك أوف نيويورك فقد سمي وزيرا للحربية وأعطيت وزارة الطيران إلى مستر هارولد تالبوت رئيس الديلون آند رايت اير بلاين ...

ولم يكن السلك الدبلوماسي أكثر حظا من الحكومة، إذ عين اثنان من رجال المال الكبار في منصبي لندن وباريس كما شغل صاحب البنك البروتستانتي ل. كوران منصب سفير الولايات المتحدة في أوسلو والمالي الإسرائيلي جوجن هايم سفيرا في لشبونه.

والواقع هو أن الرئيس ايزنهاور لم يكن أول من اتبع هذه الطريقة في اختيار أعضاء الحكومة وإدارات الدولة من بين رجال المال والأعمال، وإنما سبقه في ذلك الرئيس روزفلت الذي سمي المستر هال سيثير زوج الثرية مسز كلارا دريسكول سفيرا في التشيلي. أما خلفه الرئيس ترومان فقد أحاط نفسه من كل طرف بممثلي كبار رجال الرأسمال.

الفصل الخامس عشر

هنري فورد الرجل المتناقض

يُعد فورد نموذجا للصناعي المستقل عن الدولة ورجال المال، وتشبه شركته شركة رينو الفرنسية، قبل أن تؤمم، من عدة وجوه: ينحدر فورد مثل رينو من أسرة ميسورة، وكان مثله يريد أن يدير أعماله بمفرده دون تدخل أصحاب المصارف إلا أنه كان أحسن حظا من زميله الفرنسي لذلك لم يتعرض لانتقام أعدائه.

وُلد هنري فورد في مشيجان في ٣٠ يوليو ١٨٦٣، وأولع بالميكانيك منذ صباه. وكانت أقوى انطباعاته وهو طفل كما ورد في مذكراته نتيجة لرؤيته جرارة تمشي وحركة ساعة اهديت له في عيد ميلاده الثاني عشر.

فكان من الطبيعي أن يوجه نفسه نحو التكنيك وأصبح مهندسا ميكانيكيا في شركة كهرباء ديترويت ثم رئيسا للمهندسين فيها. وقد بنى في لحظات فراغه عجلة ذات محرك، وبعد عدة محاولات غير مرضية توصل إلى بناء سيارة حقيقية أخذ يتجول فيها في مدينة ديترويت، بأذن من البلدية، إلا أنه اضطر إلى السير مسافة ١٦٠٠ كلم في سيارته ليقع عل مشتر أخذها منه بمبلغ مائتي دولار، وكان فورد قد بلغ الخامسة والثلاثين فاندفع إلى العمل بحماس، غير أن إمكانياته بقيت محدودة ولم يكن يربح سوى ١٢٥ دولارا في الشهر، وإني لهذا المبلغ أن يسمح له ببناء ورشة للعمل.

أما رب عمله فكان يرى في اندفاع المهندس الشاب تسلية بلا نتيجة، لذلك عرض عليه أن يصبح المدير الفني في المعمل بشرط أن يقلع عن تجاربه على السيارات. ولم يتردد فورد في الاختيار بل سارع إلى مغادرة الشركة في شهر أغسطس ١٨٩٩ ليصنع السيارات على حسابه الخاص. ثم تمكن بعد تذليل بعض المصاعب أن يصبح مديرا لشركة (فورد موتورز) عام ١٩٠٣.

ولم يكن في بداية الأمر يملك سوى ٢٥ بالمائة من رأس المال إلا أنه صار مالكا لأكثرية الأسهم في ظرف ثلاث سنوات. منذ ذلك الحين صار سيد الشركة التي صارت فيما بعد واحدة من أهم الشركات في أمريكا.

ولم يكن الربح الدافع الأساسي لهنري فورد. لأن ما كان يبتغي تحقيقه، كما يقول كلود بلانشار "يجاوز دور أقوى الصناعيين ليبلغ دور المصلح العالمي".

فهو لم يفكر، حين بنى السيارة الشعبية، في الأرباح التي سيجنيها وقت البيع فحسب، بل في الخدمات التي بإمكانه تقديمها لأشباهه، لأنه كان صاحب فكرة في نفس الوقت ..

ولأن هذا " الرابح من الحرب " كان يحب السلم، وهذا الملياردير كان يبغض أصحاب المصارف، وهذا العاشق لكتاب " العهد القديم" كان يكره اليهود. كان يفكر تفكيرا دائما في أعماله الخاصة فحقق قوة وشهرة شركة فورد، وكان يهتم أيضا بأعمال معاصريه حتى كاد يسبب لنفسه الإفلاس والموت.

هذه المعارضات والتناقضات، وهذا الازدواج بين فكر عملي وقلب سخي كان كفيلا بإهلاك أي رجل آخر أما فورد فقد نجا من نتائج أخطائه. يقول ريشارد لوينسون: " لا شك في أن هنري فورد كان في بداية النزاع عدوا للحرب وبقي كذلك حتى بعدما عرف كثير من الصناعيين في أمريكا لذة الأرباح الضخمة وصاروا من مخططي الحروب المتحمسين وهم قابعون في غرفهم ". وفي شهر سبتمبر ١٩١٥ اتخذ قرارا بسحب أمواله المودعة في المصارف المساهمة في قروض الدول المتخاصمة ثم عرض على الرئيس ويلسون برنامجه من أجل السلم، يضيف ريتشارد ويلسون: "كان يريد أن يجهز سفينة في نيويورك وأن يذهب إلى دول أوروبا المحايدة بصحبة نساء ورجال أذكياء ومسالمين ليعقد فيها مؤتمرا وليقوموا بعدئذ بحملة سلمية في البلاد المتحاربة. وأن عملا رائعا يكفي وحده لصنع العجائب.

ولعل الرجال الذين كانوا محتمين في الخنادق، يستطيعون العودة إلى منازلهم ليحتفلوا بعيد الميلاد. لقد ضحك الناس كثيرا في البلاد المتخاصمة من هذه الفكرة الساذجة، وهزئوا منها كل الهزء وتحدثوا عن اللعبة الأمريكية، حتى أنهم ذهبوا إلى حساب الأرباح التي سيجنيها فورد في رحلته عن طريق بناء المصانع.

إلا أن هذه الإشاعات المزعجة لم تكن لتثنيه عن مخططة. وفي الخامس من سبتمبر ١٩١٥ صعد إلى ظهر الباخرة الدانماركية (أوسكار الثاني) مشيعا بتحيات (أديسون) وهتاف ألوف الناس، ومعه قافلة كاملة التجهيزات تتكون من عدة سياسيين و٤٥ صحافيا و٥٠ مختزلا وعدد لا يحصى من المترجمين والأمناء والمستخدمين من كل الأنواع ".

في أوروبا استقبلت " سفينة السلام " بعاصفة من الضحك. على أنه لقي استقبالا حسنا في البلاد الإسكندنافية حيث جمع بعض الأنصار. وبعد كثير من الحفلات والخطابات تشكلت لجان وفروع في السويد والنروج والدانمارك. ويستطرد ريتشارد ويلسون قائلا:

_ "لم يكف عدد مرافقي فورد عن الازدياد، ولم يعد ينقصه إلا الشيء الأساسي: التأثير في القوى المتنازعة. ففي البلاد المتحاربة لم ينقطع الناس عن السخرية بهذا الرسول الأمريكي الغريب وبلغت النكات أشدها حين مرت بعثة السلام من محطة هامبورج الأساسية ضمن عربات موصده ومعزولة عزلا تاما عن شعب البلد المحارب وهي متجهة من الدانمارك إلى هولندا، أخيرا صحا فورد من أوهامه وبه صدمة عميقة وعاد من النروج مباشرة إلى أمريكا وهو نصف مريض بعد أن صرف في هذا المشروع الساذج مائة ألف دولار وضيع عدة أشهر دون عمل، وما لبث أن قبل تدخل بلاده المسلح، ودعمها بسخاء متأثرا بمسلك ألمانيا تجاهه وبإغراق السفينة لوزيتانيا".

وكان فورد يكنَ مشاعر سيئة لأصحاب المصارف الذين ساعدوه في بداية أمره. والحقيقة أنه كان يحتقر المال احتقارا عميقا. ولم يكن يصرف على نفسه إلا النزر القليل. فقد كان قنوعا بعيدا عن الأناقة في لباسه، ولم تكن ميزانيته تجاوز ميزانية واحد من مهندسيه. وكان يسخر مما يقال من طرف الجمهور والصحافة عن رأسمال شركة فورد، ويرجع عداء فورد للمصارف إلى عهد الشباب حيث رأى المعركة المالية الكبيرة التي خرجت منها المصارف ظافرة ومن حولها الدمار. وشاهد بعض كبار رجال المصارف

يفتعلون الأزمات الاقتصادية ليثروا في أسرع وقت.

ولما صار صاحب مشروع ناجح اصطدم بدوره بالبنك العالي. وخيل إليه أنه يرى خلف منافسته الكبرى شركة جنرال موتورز وخلف خصمه مورغان، الأموال الكوزموبوليتيه.

ورأى فورد وراء هذه القوة الخفية التي تستأثر بمخيلته، رغبة في التدخل أكثر سرية وخطورة تحلم للحصول على السيطرة التامة. وانتهى به الأمر أن أصبح عدوا للسامية اليهودية.

أراد، بعدما اقتنع بفداحة " الخطر اليهودي "، إن يُشرك مواطنيه في معتقداته . وابتدأ بشن حملة ضد اليهود في ٢٢ ايار ١٩٢٠ في جريدة " ديربون انديبندنت " التي أصدرها لتوزع على عماله، فلاقت نجاحا كبيرا وانتشرت في ولاية ميشيغان وغيرها، وأخذت الأوساط المالية اليهودية تحسب لها حسابا كبيرا.

كانت مقالات الجريدة قليلة العنف لكنها محشوة بالوقائع والتأملات الفلسفية والاجتماعية على طريقة هنري فورد. وكانت تتهم اليهود بأنهم يريدون التحكم بغير اليهود واحتكار التجارة والنشاط المصرفي، وغزو الصحافة والمسرح والسينما، كما كانت تنشر فقرات من بروتوكول حكماء صهيون، على اعتبار أنه المخطط اليهودي لإلحاق الدمار بالاقتصاد العالمي. أثارت حملة فورد السخط في أوساط عديدة: مما جرَ إلى مناظرات وردود من الصحافة اليهودية، وخاصة جريدة "أمير كان هبرو" التي عملت على التشكيك في الوثائق والإحصاءات.

ثم تدخلت الصحافة اليهودية في لندن في حملة المناظرة وأخذت جريدة " جيويش وورلد " تحاول الضغط على فورد قائلة: إن لدى فورد كثيرا من المهندسين والعملاء والموظفين اليهود. لماذا لا يرفض هؤلاء أن يقبضوا الأموال من شخص يعتبر عدوا لهم؟ وهل من الصعب دفع اليهود الأمريكيين إلى الكف عن شراء السيارات المصنوعة في معامله؟

ونشرت لجنة أمريكية لحقوق الأقليات الدينية بيانا نددت فيه بحملات صحيفة فورد. ووقَّع البيان سياسيون وحاخامون وبعض القسس.

دامت المعركة سنوات دون هوادة. فكان فورد لا يكفَ عن نشر مقالات وكراسات جديدة. وكيما تتوقف هذه الحملة عرض ممثل ولاية اوهايو على الكونغرس مشروع قانون يتضمن بندين: يمنع الأول منعا باتا إرسال كل نشرة هدفها إثارة البغضاء ضد دين ما أو عرق ما عن طريق البريد. وينص البند الثاني على فرض عقوبة سجن على مؤلفي هذه النشرات يمكن أن تمتد إلى خمس سنوات.. إلا أن المجلس لم يتبنَ هذا المشروع.

وهبَ العالم اليهودي أينشتاين، الذي كان قد صار مشهورا في كل أطراف العالم، إلى نصرة بني دينه. فغادر ألمانيا هاجرا مختبره، مقدما شهرته العلمية إلى لجنة لها، بحسب جريدة "جيويش جارديان "، ثلاثة أهداف: " إعادة ميزان العدالة لصالح اليهود المضطهدين، وجمع الأموال من أجل فلسطين وجامعتها، ومجابهة حملة هنري فورد المسعورة.

إلا أن صاحب نظرية النسبية لم يفلح في التأثير على الصناعي، ولم

يستسلم فورد رغم معاكسة المصارف لأعماله ومقاطعة سياراته بتأثير المنظمات اليهود. بل أزمع على أن يثير الجدل أثناء الحملة الانتخابية. وسرت الشائعات عام ١٩٢٣ أنه سيرشح نفسه لرئاسة الجمهورية.

وبما أن الحزبين الأمريكيين الكبيرين الجمهوري والديموقراطي وخاصة أوساط الصناعة والمصرف والبورصة وقفوا ضد هذا الترشيح لذلك لم يلحَ فورد واستنكف بمحض إرادته.

وطبيعي أن المنظمات اليهودية التي تتمتع بنفوذ واسع في الأوساط السياسية وفي " الوول ستريت " ليست غريبة عن موقف الحزبين الكبيرين والأوساط المالية الكبرى المعادي، ولئن تراجع فورد أمام هذا الإجماع فإنه لم يكفَ عن دعايته ضد اليهود. وذات يوم طرأ له حادث، هل كان عدوانا مدبرا؟ لقد أكد بعضهم ذلك. المهم أنه استسلم بعد قليل.

تروي اللجنة الأمريكية التي نظمت الرد على هجمات فورد، نهاية هذه الحملة:

هل كان السبب خوفه من مقاطعة منتجاته من قبل الجمهور الأمريكي؟

على كل أرسل هنري فورد مبعوثيه إلى اللجنة الأمريكية اليهودية معترفا بأخطائه، آسفا عن الأذى الذي ألحقه باليهود، سائلا عن أجدى الوسائل لإصلاح خطئه. وقد طلبت اللجنة تراجعا علنيا واعتذارات بدون تحفظ، والكف عن مهاجمة اليهود والوعد بعدم الرجوع إليها. قبل هنري فورد ذلك، وفي ٣٠ حزيران ١٩٢٧ تنكر لاتهاماته.

هل كانت توبة مارشال صادقة؟ إن هذا الأمر محفوف بالشكوك. فموقفه في ١٩٣٩ -١٩٤١ يمكن تفسيره برواسب تفكيره السابق. فقد أظهر علنا عدم رضاه عن الحملة التي كان يشنها اليهود، وخاصة من أجل دخول أمريكا الحرب ضد ألمانيا. ومهما يكن من أمر فإنه توقف عن نشاطه المعادي لليهود اعتبارا من عام ١٩٢٧.

كتب لوينسون الذي يعتبر قاسيا بحق فورد:" إن هنري فورد، صاحب النظريات مملوء بالتناقض فليس له مظهر الورع الذي كان يميز أصحاب الملايين الأمريكيين من أبناء الأجيال السابقة، إلا أنه في قرارة نفسه مسيحي صالح ويتمسك جدا بالطهر. له محاكمة ابن الشارع العقلية والجافة. وله في الوقت نفسه ميول خيالية كتجهيز سفينة للسلم أو القيام بحملة ضد اليهود أو بدعاية لإحياء الرقصات القومية القديمة. إن كل ما ينهض به سواء كان مبتذلا أو ساميا يتقاذفه اندفاع قوي وإرادة واضحة. إلا أن شخصيته في نهاية الأمر لم تكن فيها القوة الكافية، ليؤثر في الآخرين كما يبتغي ويلعب دور الرسول الملهم على الصعيد العالمي. "

بالرغم من كل ذلك، كان خلال سنين طويلة الشخصية البارزة الوحيدة التي تجرأت على تحدي البنك العالي والحد من تدخله في الدولة . أما اليوم فلم يعد هناك من حاجز، وأضحى أبرز ممثلي البنك العالي أعضاء في الحكومات .

الفصل السادس عشر

الانجليز وقناة السويس

منذ حرب السويس والعدوان الثلاثي لم يعد أحد يجهل شيئا عن القناة، لذلك لا نرغب في إعادة سرد تاريخ قناة السويس وبإمكان القارئ أن يرجع إلى كتاب اندريه سيجفريد " السويس باناما والطرق البحرية العالمية " وكتاب هنري بويدونو الصادر في باريس عام **١٩٥٥** تحت عنوان " قناة السويس".. وسنكتفي بسرد تاريخ صراع المصالح الذي ما فتئ يدور في هذه المنطقة منذ قرنين بين رجال المال وتجار العالمين القديم والجديد.

كانت باريس ولندن تتنازعان منذ القرن الثامن عشر على طريق التوابل. وللرد على ضياع الهند في عهد لويس الخامس عشر قامت حكومة المديرين بالحملة على مصر.

يقول سانتوايان:"إن اهتمام الدول الأوروبية تركز على المسألة المصرية كانت هناك منافسة فالتجارة مع الهند كانت واقعا موجودا. وكل هذه الدول كانت ترغب في استعمال أقصر طريق وآمنها أي طريق السويس".

كان نابليون يعتقد أن الاستيلاء على مصر سيؤدي إلى انهيار القوة الإنجليزية. لذلك عمل على إنشاء قاعدة فرنسية على ضفاف النيل قادرة على قهر بريطانيا في الشرق الأدنى وقطع الطريق إلى ممتلكاتها الهندية.

إلا أن الفشل كان نصيب هذا المشروع كما هو معروف، على أن

فرنسا تركت بعض الأثر في بلاد الفراعنة، لذلك لما عرض فرديناند ديلسبس على الخديوي شق قناة السويس، لقى استقبالا حسنا. إذ كانوا في القاهرة لا يزالون يذكرون مشاريع لوبير أحد علماء حملة بونابرت، الذي كان قد درس إمكان افتتاح قناة بحرية. وفي عام ١٨٥٤ وقع الخديوي سعيد فرمانا يسمح فيه لدولسبس بتأليف " شركة قناة السويس البحرية العالمية لشق قناة واستثمار طريق خاص للملاحة الكبرى وتأسيس مدخلين كافيين، أحدهما على البحر المتوسط والآخر على البحر الأحمر وإنشاء مرفأ أو مرفأين ".

أما مدة التنازل فقد حددت بـ ٩٩ سنة اعتبارا من افتتاح القناة من البحرين وفي نهاية مدة التنازل تعود ملكية القناة بحسب المادة السادسة عشرة، إلى الحكومة المصرية التي " تكفل، في هذه الحالة بأخذ كل الأدوات والمؤن المخصصة لخدمة المشروع وبدفع قيمتها، التي تعين إما بالتراضي وإما بحسب تقدير الخبراء، إلى الشركة "، وتعهدت الشركة بدفع ١٥ بالمائة من الأرباح الصافية التي تقررها وتوزعها الجمعية العامة للمساهمين، للحكومة المصرية، ورغم كون هذه الشركة عالمية فإنها كانت مصرية وفرنسية بصورة أساسية: مصرية بمقرها والقوانين التي تخضع لها، وفرنسية بمديريها ورؤوس أموالها. فقد اكتتب في فرنسا بـ ١١١،٢٠٧ سهما من أساس ٤٠٠،٠٠٠.

أما في الخارج فلم يُكتتب إلا بـ ٢٤٧،١٥ سهما بعد جهد جهيد، لذلك تبقَى في نهاية الاكتتاب ٦٤٢،١٧٧ سهما أخذها الخديوي واقترض ثمنها من فرنسا. ويمكن القول إن كل الأموال الأولية للشركة جمعت من

صغار المدخرين الفرنسيين وهم أيضا الذين قدموا الأموال الإضافية لمواجهة مصروفات لم تكن منتظرة. لئن بذل الرأسماليون الفرنسيون جهدا ماليا كبيرا فإن الانجليز، على العكس، عملوا كل ما في وسعهم ليثبطوا الهمم ومنذ البداية أبدت السيتي عداءها وأكد عملاؤها أن المشروع غير قابل التحقيق.

فبالنسبة إلى جريدة التايمس: إن محاولة شق قناة السويس كالرغبة في حفر ثقوب في الرمل في بلد يتغير فيه منظر الطبيعة بعاصفة من العواصف. أما جريدة لوجلوب فقالت: إذا ظهر أن القناة قابلة للملاحة فإنها على كل حال لن تدر أي ربح. إن المكتتبين هم خدم في المقاهي غررت بهم الدعاية، أو مستخدمين في العطارة معتادين على قراءة الإعلانات على المغلفات. أما اللورد بالمرستون " لسان حال المصالح البريطانية الدائمة " فقد أكد علنا في ٧ تموز ١٨٦٥ أن المشروع ليس سوى مصيدة تنصب من حين لآخر للرأسماليين الحمقى.

إن معارضة السيتي تفسر عدم إقبال المدخرين البريطانيين والأوروبيين على أسهم الشركة. وتظاهر أصحاب المصارف بعدم ثقتهم بالقناة لأنهم لم يكونوا يريدون النجاح للمشروع لاسيما أن هذه الطريق الدولية الهامة لم تكن بين أيديهم، وعملوا على وضع كل العوائق كي يفشل ديلسبس فأثاروا الخليفة في تركيا ليرفض إعطاء موافقته وضغطوا على نوبار باشا وزير الخارجية في حكومة الخديوي كي يخلق المصاعب بل بلغ بهم الحال أنهم رشوا الدوق دوموري كي يعمل على تشويه المشروع لدى نابليون الثالث إلا أن جهودهم ضاعت سدى. ورغم كل تهويشهم الدبلوماسي أعطى

السلطان موافقته في ١٩ آذار ١٨٦٦ ولم يستجب لمحاولاتهم لا الخديوي ولا امبراطور فرنسا.

لما خرجت الشركة رابحة من المعركة، فإن السيتي، ذات السياسة الواقعية غيرت خطتها واستقبلت فرديناند ديلسبس الذي قدم إلى لندن للإحتكاك مع أهم مستخدمي القناة، استقبالا يبشر بعودة المياه إلى مجاريها. إلا أن هذا لم يكن سوى موقف مدروس كان من الضروري مراعاة فرنسا ريثما تحين أول فرصة لأخذ الثأر.

وبعد حرب ١٨٧٠ –١٨٧١ التي كانت سيئة النتائج بالنسبة إلى فرنسا، كانت الفرصة مناسبة. وكان الخديوي إسماعيل باشا الذي خلف سعيد باشا، في ضائقة مالية اضطرته إلى الرغبة في بيع أسهمه. ولم تكن فرنسا التي عرض عليها شراء الأسهم قادرة على ذلك. وأحس بالأمر آل روتشيلد العاملون في باريس فأخطروا أبناء عمهم في لندن الذين أبلغوا بدورهم الأمر إلى دزرائيلي.

بيَن رئيس بريطانيا أمام مجلس العموم لماذا نصح الملكة فيكتوريا بشراء الأسهم: " لم أنصح من قبل ولا أوصي اليوم بشراء هذه الأسهم كتوظيف مالي ... كما لا أوصي بذلك كصفقة تجارية. إنما كنت دائما أنصح وأنصح اليوم أيضا بشراء الأسهم كعملية سياسية".

واشترى التاج البريطاني، بمساعدة آل روتشيلد، أسهم الخديوي. فصار المساهم الأساسي في شركة قناة السويس، ومنذ ذلك اليوم أخذت لندن تتصرف تصرف السيد. فبدأت بفرض ثلاثة من ممثليها على مجلس

الشركة عام ١٨٧٦ ثم ألحت في رفع عددهم إلى سبعة عام ١٨٨٣. ولئن كانت تشكل الأقلية من الناحية الرسمية فإنها أخذت تمارس إشرافها على القناة بصورة فعلية لا سيما بعد احتلال مصر.

وكان خلع الخديوي اسماعيل واستبداله بتوفيق باشا كانت أول مظاهر سيطرة لندن على القاهرة. ولما كانت العملية واضحة للعيان، فإنها أثارت ردود فعل على ضفاف النيل كانت بداية الانطلاق لحركة وطنية.

يقول روبير بريفو: " كان في الجيش المصري ثلاثة أفواج من الجنود الفلاحين بقيادة ضباط مصريين. وكان رئيس أحد هذه الأفواج المدعو أحمد عرابي من أبناء الفلاحين وكان ينتسب إلى جمعية هدفها الأساسي التخلص من الضباط الأتراك. وكان لهذا الفلاح الطيب قسط من الفصاحة الطبيعية والإخلاص التام ".

بعد تظاهر أفواج الجنود الفلاحين، أصبح عرابي وزيرا للشؤون الحربية في كانون الأول ١٨٨١.

ويعود روبير بريفو إلى القول: " لم تقع خلال الحوادث التي بررت بها بريطانيا احتلالها، أي فوضى حقيقية. فإن الجنود الفلاحين قد أخذوا العهد على أنفسهم بأن يدافعوا عن مطالبهم محترمين النظام. وكان عرابي يوصي بالهدوء والانضباط وكان الضباط التابعون له يقمعون كل محاولة للفوضى. ومنذ بداية الحركة حتى نهايتها لم يحدث أي وضع لا يمكن حله بالطرق السلمية ".

إن مسألة تدخل بريطاني لم تكن موضوعة إذن من أجل القضاء على

فوضى مزعومة، بل لإبقاء توفيق والضباط الأتراك المكروهين من الجيش والشعب. وكان الطرفان يطلبان تدخل الباب العالي الذي كان يكتفي بإرسال الكلمات والمبعوثين. يقول ريفو: " بينما كانت هذه المنازعات تجري في مصر دون أن يكون هناك أي مظهر من مظاهر الفوضى، كانت الصحافة في لندن تبذل قصارى جهدها لتعطي للجمهور صورة رهيبة عن الوضع. وكانت تصور عرابي كشخص متعصب ووحش دموي مفترس يهم بالبطش بكل البريطانيين في مصر. وأخذ الشعب الانجليزي التقي الورع يرتجف من الهول، ويطالب الحكومة بعمل واجبها في الدفاع عن أرواح الرعايا البريطانيين وإنقاذ الشرف البريطاني المهدد ".

إن عدم استقرار الوضع كان حجة بريطانيا في التدخل، وفي شهر حزيران ١٨٨٢ رست بعض قطع الأسطول البريطاني في الإسكندرية بقيادة سيمور. وأدى حضوره إلى بعض الفتن إلا أن عرابي قمعها بسرعة. ومع ذلك فإن قطع الأسطول فتحت نيرانها على الإسكندرية في الساعة السابعة صباحا من يوم ١١ يوليو.

ودام القصف حتى الخامسة والنصف من بعد الظهر. وكان هذا القصف من أدمى ما عرف في تاريخ قصف المدن المفتوحة حتى إن موجة عارمة من الاستياء غمرت أوروبا، وفي لندن ذاتها طلب الوزير جون بريت الاستقالة من الحكومة. وأمام سلبية الموقف الفرنسي، تحول القصف إلى حملة عسكرية حقيقية. ولم تكن الاشتباكات الأولى بين الجيوش المصرية والبريطانية في مصلحة الأخيرة.

لكن ماذا يستطيع بضعة آلاف من الجنود المصريين عمله ضد ١٥،٠٠٠ جندي جاءوا من جزيرتي مالطة وقبرص و٥٠،٠٠٠ قدموا من الهند؟ هرب عرابي باشا في نهاية الأمر إلا أن البريطانيين لحقوا به ونفوه إلى جبل طارق ثم إلى سيلان. ولم يعد إلى مصر إلا بعد زمن طويل حيث توفي عام ١٩١١.

وطبيعي أن هذه الحملة كانت تستهدف خاصة قناة السويس. ألم يجر على الألسنة أن في نية عرابي باشا سد القناة؟

مهما يكن من أمر هذه الإشاعة فإن فرديناند ديلسبس أكد له بان الأنجليز لا يستطيعون استعمالها بصورة قانونية واستشهد باتفاق موقع من طرفهم يتعهدون بموجبه عدم استعمالها في حالة الحرب وعدم إنزال جنود واعتدة على ضفافها.

إلا أن بريفو يقول:" حين عبرت الناقلات البريطانية مدخل القناة عند بورسعيد رؤى على الرصيف شخص يلوح بيديه ويصرخ لقد كان ديليسبس ثم هبط بعض البحارة البريطانيين إلى الأرض ودفعوه وكادوا أن يقذفوا به في البحر وبعدما صارت القناة تحت إشراف السيتي المباشر أصدر الخديوي توفيق قرارا بحل الجيش المصري. وأعلنت الحكومة البريطانية بعد فترة قليلة، " إن حكومة صاحب الجلالة تنوي الشروع قريبا بإجلاء جيوشها عن مصر ".

وفي ٣ كانون الثاني ١٨٨٣ كان اللورد جرانفيل يوضح في رسالة موجهة إلى الدول العظمى قائلا: " رغم وجود قوة بريطانية في مصر في

الوقت الحالي للمحافظة على النظام التام فإن حكومة جلالته تنوي سحب جيوشها من مصر حالما تسمح حالة البلاد وتنظيم الإجراءات الضرورية لضمان سلطة الخديوي، بالقيام بالجلاء " .

وفي الواقع، إن الاحتلال الموقت لأرض مصر، الذي تبعه احتلال السودان، دام ثلاثة أرباع قرن . ولم ينته فعليا إلا في ١٨ حزيران ١٩٥٦.

الفصل السابع عشر

احتكارات البترول تتحكم

كثرت التعليقات حول دور الاحتكارات في دعم ثورة الجزائر رغبة منها في حمل الشركات الفرنسية على مقاسمتها امتياز التنقيب والاستثمار في أراضي الجزائر الغنية بالبترول.

وإذا كان مما لا شك فيه أن بعض الشركات العالمية دخلت في مباحثات مع جيش التحرير الوطني بشأن استثمار بترول صحاري الجزائر فإن القول بأن جيش التحرير مدفوع في إثارته الحرب الجزائرية من قبل الأرامكو أو الرويال دو ج. شل يعد تبسيطا كليا لواقع الأمور في الجزائر.

وعلى كل حال فإن الاحتكارات البترولية العالمية استغلت حرب الجزائر كأداة للمساومة في سبيل الحصول على نصيب من ثروات الجزائر البترولية.

منذ أن احتل البترول مكان الفحم في الصناعة وأصبح الطاقة المستعملة التي ساد استعمالها في البلاد الصناعية بدأ النزاع بين مختلف القوى الاحتكارية الرأسمالية للحصول على أكبر نصيب من ثروات العالم البترولية. وقصة صراع هذه الاحتكارات فيما بينها للسيطرة على منابع الطاقة وبالتالي على العالم توضح النتائج المفجعة التي تؤدي إليها هذه الخصومات المستمرة.

كتب بيير فونين يقول: " إن جميع الأحداث الخطيرة التي وقعت خلال عشرات السنين الماضية، والأحداث الأخرى التي نشعر بغموض أنها تجثم على صدر الإنسانية، يمكن أن تفسر بكل سهولة بواسطة المعارك – السرية والعلنية –الرامية إلى امتلاك المنابع البترولية المتناثرة في شتى بقاع الكرة الأرضية.

" ما هي أسباب هذا التسابق الوحشي نحو الأراضي التي تحتوي على طبقات النفط الذي يشتق منه البترول والبنزين وثلاثمائة مادة أخرى تعد ذات أهمية أولى بالنسبة لحياة الناس! إن السبب في ذلك يعود إلى أن النفط أصبح ثروة حية يتوقف عليها وجود الشعوب الحديثة. فالذهب معدن لا تشكل قيمته إلا رمزا أو أداة بشكل رئيسي، لأن الرجل الذي يملك الأطنان من هذا المعدن الثمين لا يمكنه أن يعيش أو يأكل أو يزدهر، فلا يتولد عن الذهب أي عنصر من عناصر الحياة كالقمح واللحوم وإنما يقتصر دوره على دور الحكم في المبادلات والصفقات التجارية. أما النفط وبالتالي البترول فقد أطلق عليه اسم الذهب الأسود، لكن هذا التعبير يتحلى بمعنى يختلف تماما عن معناه الأصلي.

"إذا تحكم العقل بالأفراد فأصبحوا لا يهتمون بالذهب والماس اللذين لا يتمتعان بقيمة عملية تعود بالفائدة عليهم، فإنهم لا يستطيعون أن يتخلوا عن النفط ومشتقاته التي تسهل وسائل عيشهم وتخفف جهدهم، بدون مادة المازوت لا محل للكلام عن البواخر والمعامل، وبدون البترول لا يمكن التمتع بضوء الكهرباء، وبدون البنزين لا محل للجرارات الزراعية والسيارات والطيارات والدبابات الخ . وتصبح المحركات كتلا جامدة.

وهكذا فإن الحياة الاقتصادية بكل بلد تتوقف على النفط ومشتقاته.

ويفرض، لهذه الأسباب، الذهب الأسود ديكتاتوريته بدون رحمة على البلاد التي لا يوجد فيها آبار للبترول. وما دامت فائدة هذه المادة الثمينة محققة فإنه من الواضح أن النظام الرأسمالي الحديث سيبذل جهده كي يؤمن السيطرة على الحقول البترولية والتمتع باحتكاره الذي يجعله أكثر قوة من الجيوش وأشد سطوة من الحكومات، ولكي يتوصل إلى هذه الغاية تحول النظام الرأسمالي إلى احتكارات احتفظت بعضها بطابعها الخاص ونجح البعض الآخر بتبني قضيتها من قبل حكام فهموا في الوقت المناسب أهمية القضايا البترولية.

وتحققت النبوءات فاندلعت نيران الحروب وانفجرت الثورات تحت الستار الأيديولوجي الذي يهدف إلى إثارة خيال الجماهير الجاهلة. لقد حسب الرجال أنهم يدافعون عن مثل أعلى فاقتتلوا فيما بينهم وخربوا بلادهم للاستيلاء على مصادر المواد الأولية التي يطلبها أو يدافع عنها البعض الآخر.

إن الحروب ليس لها من معنى إذا لم تكن تهدف إلى تمكين السيطرة الاقتصادية وهذه الحقيقة يجهلها حتى الآن ٩٩٪ من الممثلين ".

إن هذا يفسر حرب السويس المفجعة كما يفسر كذلك المظاهر الأكثر إيلاما للحرب الجزائرية.

منذ أن استطاع (جرازياني) أن يكتشف البترول في جبل تسلفات عرف الناس بوجود البترول في أفريقيا الشمالية ولكن الذين وجدوا في

أنفسهم الشجاعة كي يكتبوا عن ذل الاكتشاف قبل الحرب كانوا قليلين جدا. ولقد أتيح لنا شخصيا أن نتعرف على اثنين منهم أحدهم يدعى شارل كولومب الذي كان يدير في مدينة الجزائر مجلة أسبوعية تدعى تطور شمالي أفريقيا والآخر أوجين لاكوت نائب سابق مدير النشرة العدائية المسماة (ليكيب)

ولا نعرف حاليا ما حل بالأول الذي كان يظهر خوفه من أن يصيب عائلته الضرر نتيجة لإفشاء ما لديه من المعلومات أما الثاني فقد قتل قبل تحرير فرنسا بعدة أسابيع.

وقد كتب شارل كولومب في جريدة (تطور شمالي أفريقيا) عن تاريخ جبل (تسلفات) الذي مر شبوب الحريق فيه سنة **١٩٣٤** دون أن يثير أية ضجة . ونحن نورد فيما يلي هذه القصة كما حكاها المسيو جرازياني مكتشف وأول مستثمر لبئر البترول المراكشي:

"في عام **١٩١٦** كنت أسهم مع السيد دولورم في فتح طريق بوتيجان إلى قمة زيكوتا وكان جبل (تسلفات) القريب منا يجذبني ويستهويني بكتله وصخوره الضخمة وقد لاحظ طباخي بعد عودتي من أول رحلة للصيد أن أرجل الطيور التي اصطدها تفح منها رائحة البترول : كان هذا صحيحا، لذلك رجوت منذ اليوم التالي القائد منصور الذي كان يسكن في تسلفات أن يسمح لي بالإقامة معه خلال عدة أيام وأن يساعدني في أبحاثي التي اعتزمت القيام بها . وجرت الأمور بسرعة مدهشة فاكتشفت بضعة عروق بترولية غير أن الطريق لم يكن قد تم تنفيذه بعد،

وحال الانتهاء منه فوجئت بدعوتي للجندية.

وبما أني كنت على علم بالحالة الخاصة في مراكش فيما يتعلق بالتنقيب عن المعادن نتيجة لظروف الحرب، كان أول ما تبادر إلى ذهني أن احتفظ بسري لنفسي حتى عودة السلام. إلا أن الظروف شاءت أن أتعرف على الكولونيل جوان، فكشفت له عن سري، فما كان منه إلا أن حثني على إعلام السلطات المختصة بوجود البترول في جبل تسلفات، حرصا على المصالح العليا للحماية التي كانت فرنسا تمارسها في مراكش . فقبلت نصحه وأخبرت السلطات بالأمر.

غير أن عدم تفهم بعض الضباط عقَد الأمور بالنسبة لجرازياني . وبعد صعوبات جمة تمكن من العودة إلى مكان البئر عام ١٩١٧:

تعتبر المنطقة التي اكتشفت فيها البئر منطقة لا يسود فيها الأمن. فاتخذت السلطات المحلية التدابير الفعالة لحماية الأعمال التي بدأت القيام بها بدون أي تأخير. كان هدفي واضحا. ولم أكن أجهل أن نظام المناجم معلق قانونا خلال مدة الحرب ولذلك فلم يكن بوسعي استعمال آلات الحفر التي تنضح مكان الاستثمار. وقد سمحت لي طريقة جيمس أن أحدد بسرعة منطقة وجود البترول وهي نفس المنطقة التي تستثمر حاليا.

وفي سنة ١٩١٨ نجحت أبحاثي ووجدت البترول في بئر عمقها ١٩،٨٠ مترا وكنت استخرج منه ٢٠٠ ليتر كل يوم تعهدت سلطات الحماية بشرائه مني بمعدل ١،٥ فرنكا لكل لتر.

"وفي هذه الأثناء بينما كان الأمل في توسيع نطاق أعمالي يملأ خيالي

إذ كنت أول منقب عن البترول أثبت بصورة قاطعة وجود كمية من البترول صالحة لاستغلالها صناعيا، في هذه الأثناء انذرتني سلطات الحماية المراكشية بوجوب الكف عن استثمار البئر بناء على طلب مقدم من أحد الرعايا البريطانيين. وأعلمت في نفس الوقت بأنه يجب على بعد انتهاء الحرب أن أمثل أمام اللجنة الدولية التحكيمية المكلفة بحل الخصومات المتعلقة بالمناجم ومقرها لاهاي في هولندا.

"امتثلت للأمر بعد قيامي بعدد كبير من الاحتجاجات التي كانت بدون جدوى.

"لقد فرضت عليَ لاهاي وكان هذا بداية الفخ الذي نصب لي والذي قدر أن تضيع فيه إدارة مواطن فرنسي بذل جهوده في اكتشاف البترول المراكشي.

"وفي هولندا وجدت نفسي مع خصومي الذين كانوا مجهولين بالنسبة لي حتى الآن وكان من بينهم المدعو بيرسون البريطاني. ولابد لمن كان يعلم مدى سطوة ونفوذ هذا الرجل الذي يعد أحد ملوك البترول العالميين في ذلك الحين، إلا أن يدرك بأني كنت خاسرا قبل خوض المعركة. وكانت تنتظرني مفاجأة غير سارة بالفعل.

" كان هذا الشخص يحمل أذنا ممنوحا له من قبل السلطان مولاي حفيد خلال حكمه المضطرب، بالتنقيب عن البترول في مراكش.

وكان بوسعي أن أرد على خصومي فأبين كيف أن هذا الإذن المزعوم جرى توقيعه في طنجة حيث كان السلطان المذكور منفيا، إلا أنني لم أجرؤ

على قول ذلك خوفا مما قد يصيبني من جراء وقوعي في وجه هذا الاحتكار العالمي الرهيب.

"وهكذا ربح السير بيرسون القضية وحكمت اللجنة التحكيمية الدولية في لاهاي بكل إنصاف وعدالة بوجوب تخلي أحد المواطنين الفرنسيين الذي لم يكن يتمتع بمساعدة حكومته أو حتى بمساعدة مجموعة مالية، عن البئر التي اكتشفها في جبل تسلفات ".

من المحتمل جدا أن يكون السير بيرسون الذي أصبح فيما بعد للورد كودراي قد حصل على إذن من السلطان. لكن يمكننا أن نتساءل فيما إذا كانت اتفاقية سايكس بيكو الموقعة عام ١٩١٦ بشأن بترول العراق لم تمنح البريطانيين وحدهم امتياز التنقيب عن البترول في أفريقيا الفرنسية.

وقد تضمنت معاهدة سان ريمو المعقودة بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٠ نصا يؤكد ما حصل عليه احتكار شل في فرنسا ومجموعة بيرسون شريك شل في أفريقيا الشمالية ويتضمن هذا النص ما يلي وفقا لأقوال المسيو ادكار فور : " تمنح الحكومتان الفرنسية والبريطانية في مستعمراتهما إلى مواطني كل من الدولتين جميع التسهيلات في التنقيب واستثمار البترول : إن هذا الشرط يعود بالفائدة على انكلترة أكثر من فرنسا لأنه لا يطبق فيما يتعلق بانكلترة إلا في أراضي مستعمرات التاج ولا يشمل الدومنيون التي تشكل القسم الأكبر من الامبراطورية البريطانية " .

ولم تؤد حملة جريدة تطور شمالي أفريقيا أو حملات النائب لاكوت إلى إثارة أي صدى في الصحف الكبرى، أما الرأي العام والأفراد العاديون

الذين يقضون ساعات طوعية في هذا اليوم أمام فتحات البنوك ليقتنوا سهما أو سهمين من شركات فيناريب أو كوفيريب البترولية فإنه لم يحرك ساكنا ولم يصدر عنه أي رد فعل تجاه هذه الحوادث المفجعة.

ولم يعد البترول في يومنا هذا وبصورة خاصة بترول شمالي أفريقيا ملكا (لعالم الصمت) لأن جميع الصحف تتكلم عنه وعلى الأخص الصحف الكبرى.

هل تساءلتم في يوم من الأيام لماذا تنفق الاحتكارات البترولية كل سنة المليارات لتنشر في الصحف والمجلات إعلانات ضخمة عن البترول؟ هل تعتقدون حقا أن صاحب السيارة يختار (اسو) بالأفضلية على (شل) أو بالعكس، بناءً على الحجج التي تظهر باستمرار في الصحف اليومية؟ لا يمكن لأي إنسان أن يعتقد بأن هذا السيل من الدعاية يفي بحاجة ضرورية.

ما هو السبب إذن؟ لا حاجة للإنسان أن يكون نبيا لكي يدرك بأن الاحتكارات البترولية حين تصرف هذه المليارات إنما تؤمن بذلك مساعدة الصحف لها وعلى الأقل حيادها.

وهكذا فإن الاحتكارات البترولية تنفق تحت ستار الإعلان والدعاية هذه المبالغ الطائلة لتخنق صوت الصحف وتكتم أسرار وخفايا الحوادث التي تدور بين الاحتكارات للسيطرة على بترول العالم.

الفهرس